UNIVERSAL
LIBRARY
OU_234978
UNIVERSAL
LIBRARY

ماشاء الله لا قوة الا بالله

بفضل و عنایت نهان و آشکار بطابق فرمایش مولانا الحاج المولوی خادم حسین سلمه الله الغفار بخشیه جناب مستطاب

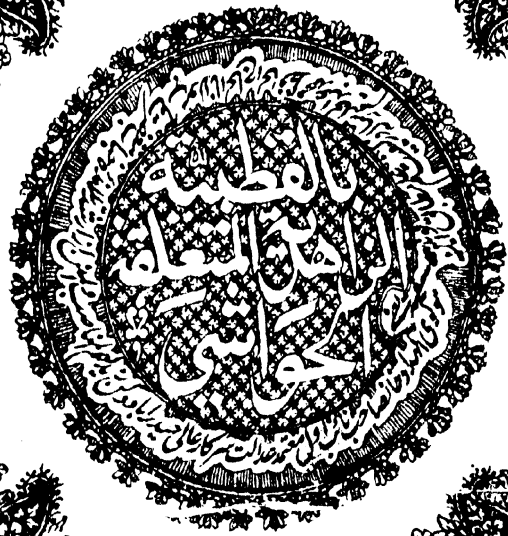

باهتمام راقم الحروف محمد عبد الرحمن بن حاجی محمد روشن خان مغفور و رفیقت باحدیت بار در منظم محمد مصطفی خان میرور

در مطبع نظامی واقع کانپور مطبوع گردید

الخطبة
في الحمد والنعت والمنقبة

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الحكمة البالغة والحجة الساطعة العظيم

العميم احسانه الولي للخير والتوفيق المفيض للتصور والتصديق

والصلوة والسلام على من كان صوادق النصيص ينابيع

بطائعها متوجهة الى حضرته الاقدس وحقائق التصورات

بانفسها مائلة الى جنابه المقدس فروحة المعلى مركز

المعقولات تصوراتها وتصديقاتها ونفسه العليا منبع

العقليات نظرياتها وفطرياتها وعلى آله الابرار رواه

هذه رسالة مشتملة على تحقيق معنى التصور والتصديق وتعريفهما
حررتها لبعض الاصحاب متوكلا على الملهم الصواب

الخطبة

في المنقبة ووجه التأليف للشرح

٣

الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة

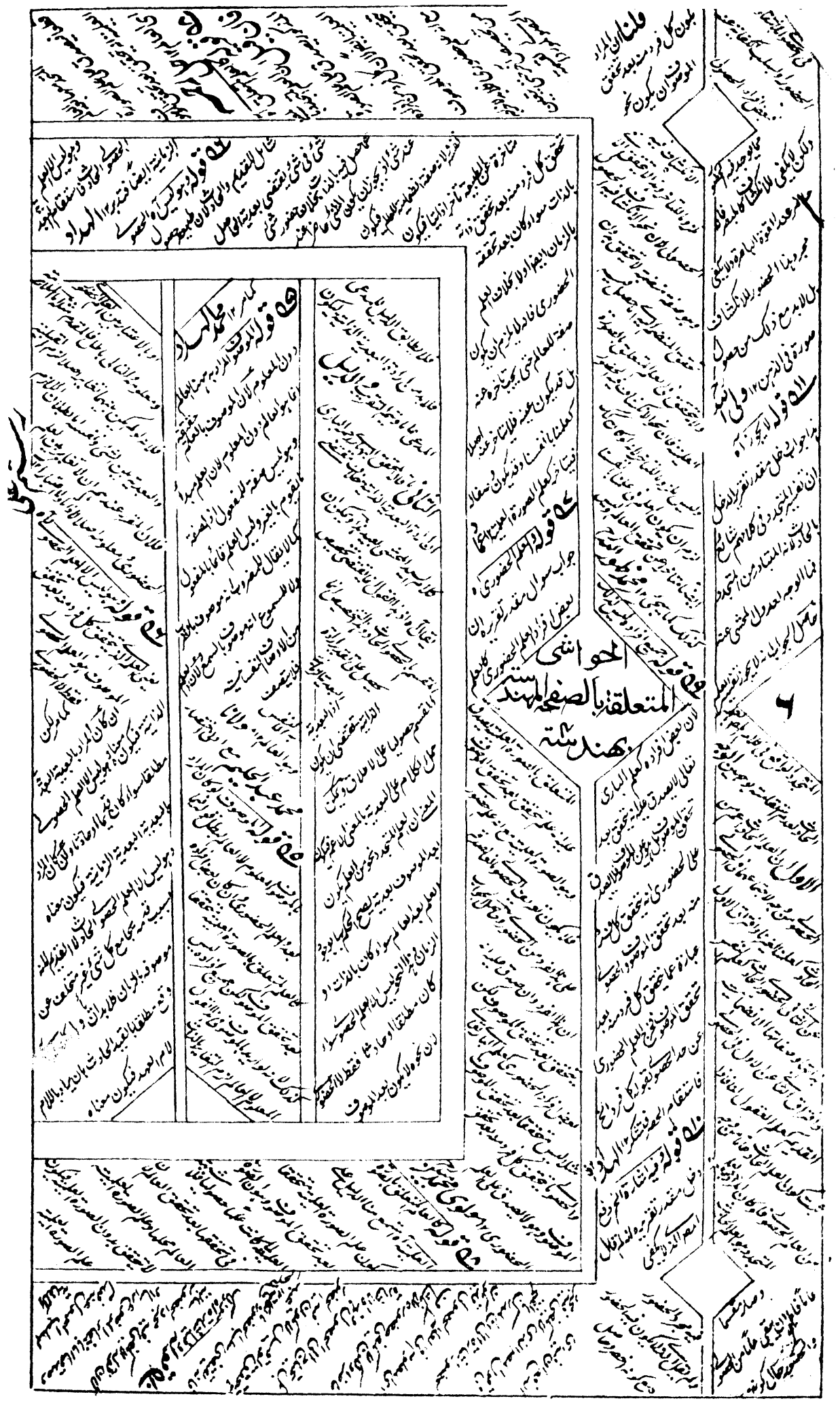

الحواشي المتعلقة بالصفحة المتقدمة

بهذه الرسالة

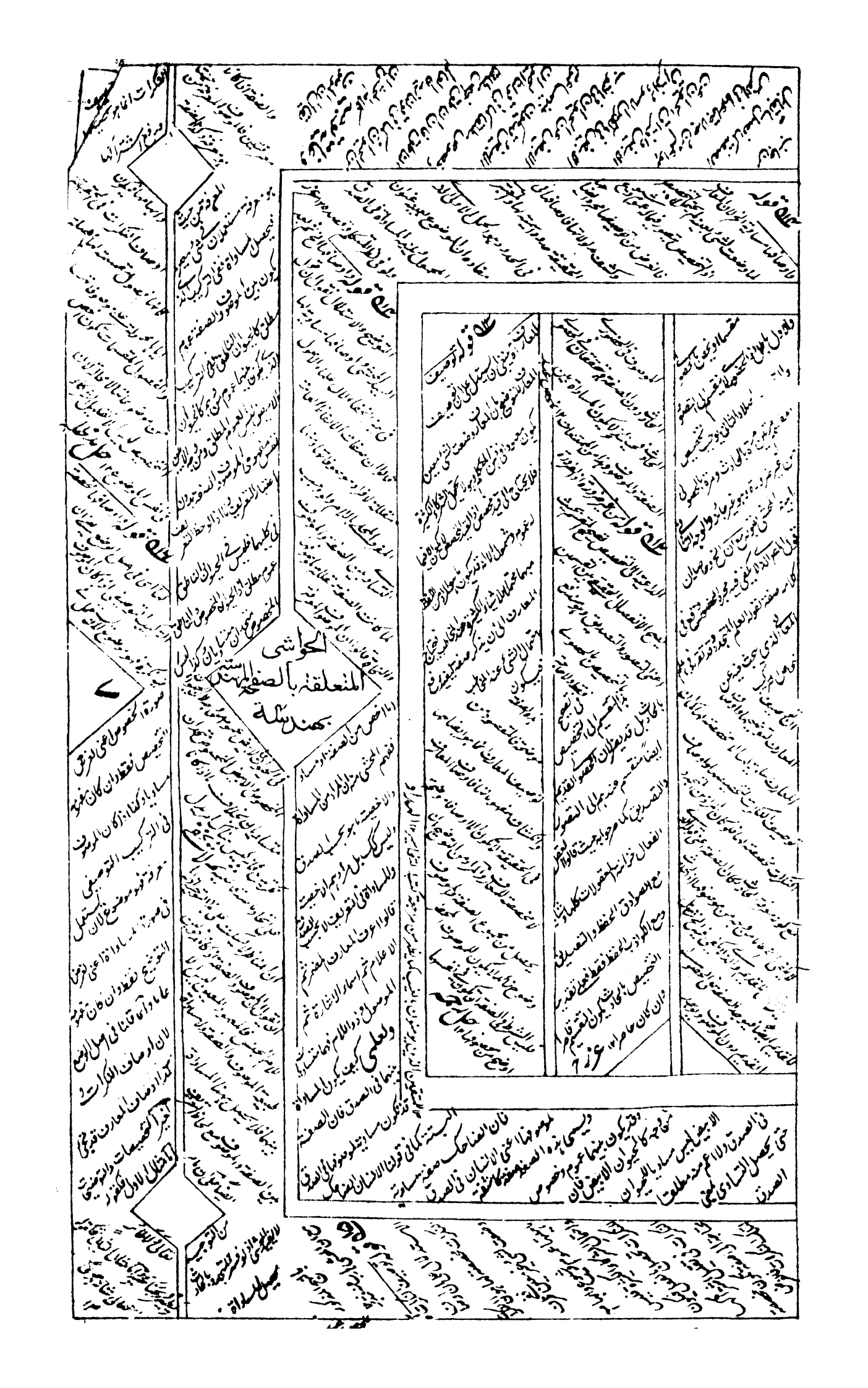

الدليل على ان المقسم هو العلم الحصولي

قد يكون حاضرا كالمبصر للابصار ومثل العلم الحصولي لحضوري

كما ذهب اليه صاحب الاشراق ويمكن ان يقال في هذا المقام العلم

اي في مقام

الذي هو مورد القسمة في فواتح كتب المنطق ينبغي ان يكون له د

اي في مقدمة الكتب ١٢

في الاكتسابات التصورية والتصديقية واختصاص بها وما

هو الا العلم الحصولي اعلم ان العلم الحصولي يطلق على معنيين

اي في شائع الاستعمال

الصورة الحاصلة وحصول الصورة قال العلامة الشيراز

اي قطب الدين ١٢

في درة التاج ان كلا منهما ينقسم الى التصور والتصديق

اي من الصورة الحاصلة وحصول الصورة ١٢

لا يخفى ان حضور المبصر وغير من المحسوسات بالنسبة الى الحاسة

سوال ١٢

التي بها يدرك لا بالنسبة الى المدرك فالمراد بالحضور في قوله الذي

جواب ١٢

لا يكفي فيه مجرد الحضور مطلق الحضور سواء كان بالنسبة الى الحا

او بالنسبة الى المدرك ولا يلزم من تعميم الحضور ههنا تعميم الغائب

اي في قوله الذي

في قوله بعد ذلك واما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا كما لا يخف

المضي الاول علم بالمعنى المصدري والثاني علم بمعنى ملكة الاكتساب فاطلاق العلم

الحصولي على هذين المعنيين كاطلاق العلم المطلق على المعنى المصدري وملكة الاكتساب

الحواشي المتعلقة بالصفحة الهندسة

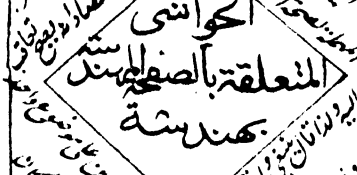

الحواشي المتعلقة بالصفحة الهندسية بهندسة

رضا عليخان رحمه الله المنان

عند البعض
تخصيص مورد القسمة بالعلم الحادث

والجمهور على ان مورد القسمة هو المعنى الاول ومن الافاضل من ذهب

الى انه هو المعنى الثاني اقول على هذا التقدير يلزم ان يكون بين التصور

والتصديق اتحاد نوعي وهو خلاف التحقيق كما سيأتي ان شاء الله تعالى

لان حصول الصورة ليس الا الوجود الذهني والوجود حقيقة واحدة

وافراده افراد حصصية كما تقرر في موضعه ثم بعضها خص

مورد القسمة بالعلم الحادث ولا يخفى ان تخصيص المورد بالعلم

الحادث مبني على الظاهر والا فقد يتحقق

التصور والتصديق اتحاد نوعي بان يراد بحصول الصورة

حصول الوجود الذهني كما انها تكون

والوجود حقيقة واحدة نوعية

وافراده افراد حصصية

الحمولي على هذا التقدير لا يصح لازم

لا يخفى على المتأمل ان خصوصية الوجود وكذا سائر المعاني المصدرية

انما هي بالنسبة والاضافة بان يعتبر التقييد داخلا والقيد خارجا

سواء كان التقييد بالقيد الجزئي كوجود زيد او الكلي كالوجود الخارجي فبين

الوجود الخارجي والذهني اتحاد نوعي وكذا بين كل فرد من احاد الوجود

والفرد الآخر من الوجود الآخر لا يقال الكلام من الوجودين لوازم لا يتحقق

هي في الآخر واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات لانا نقول ذلك

اللوازم مستندة الى الوجود بمعنى صيرورة الوجود بحيث لا الى الوجود بالمعنى المصدري

الذي سأل اليه

المستفسرون عن ان التصور والتصديق

فوجدان من لم

عند البعض

تخصيص مورد القسمة بالعلم الحادث

11

الحواشی المتعلقة بالصفحة المرسومة بهذه السلة

مولوی محمد مبین رحمه الله

مولوی عماد الدین

مولوی محمد مبین رحمه الله

اذ العلم الحادث اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى من غير ضرورة

قوله كعلم الباري تعالى ولا يخفى عليك ان العلم في العلم الحضوري نفس المعلوم

هذا تمهيد لايرادات الثلثة ومنشؤها اطلاق المصنف علم الباري تعالى من غير تقييد بعلمه نفسه ١٢

فيلزم على تقدير كون علم الواجب علما حضوريا قدم علمه تعالى قبل وجود المعلوم

هذا هو ايراد اول ١٢

واستكماله بالغير وزيادة صفة العلم عليه والتحقيق ان للعلم ثلثة معان الاول

هذا ايراد ثان ١٢ هذا ايراد ثالث ١٢ هذا تمهيد لدفع الايرادات الثلثة ١٢

المعنى المصدري والثاني مبدأ الانكشاف والثالث الحاضر عند الذات المدركة

الذي يعبر عنه بالفارسية بدانستن ١٢

اما الاول فهو امر اضافي انتزاعي واما الثاني فهو نفس المعنى الثالث في الممكنات

لا يصلح للاتحاد مع شيء من العالم والمعلوم ١٢ اي في علم الممكنات ١٢ المضافان محذوف ومضاف الى معنى

واما الثالث فهو في العلم الحضوري عين المعلوم

هذه الاستحالة وارده على تقدير حدوث الزمان وانتمائه في جانب الماضي كما هو مذهب

اي استحالة عدم علم الباري تعالى بحصول وجود المعلوم وارده على هذا التقدير فقط والا فالاستحالة زائلة بغير زمان في ازمان على كل تقدير كما لا يخفى ١٢

المحققين القائلين بحدوث العالم وغير وارده على تقدير قدمه وعدم انتمائه في ذلك الجانب كما هو

اي في جانب الماضي ١٢ الزمان ١٢

من القائلين بقدم العالم المعدوم الزمان عندهم غائب في زمان وحاضر في زمان اخر ليس معدوما

محضا فكل جزء من الزمان وكل واحد من الزمانيات موجود في موضعه وزمانه حاضر عند الله تعالى وان كان غائبا عنا ١٢ منه رح

بل هو غائب في زمان حاضر في زمان ١٢

فتصير العلم الحضوري بعين وجود الشخص المعلوم فاسد لان العلم الحضوري ليس عين وجود

وجود بمعنى الموجود واضافته من قبيل جريد وتطيفه ١٢

الشخص المعلوم بل هو عين الصورة الخارجية وهي قائمة بالعين وجود الشخص المعلوم

الحواشی المتعلقة بالصفحة المسندة بهذه السلة

ادام الله فیوضہم علینا — عنہ تعالی وان کان فانیا — موجودة فی موجودة وجودہا — اجزاء الزمان کل واحد من اجزائہا — اکثر فلکون نوع شیئا غائب عن — فالصحیح لیس بحد ولا قیدہ

قولہ غیر واردة علی تقدیر — قدسہ الخ اشخرص علی ذہنہ — الذہنیة فخرالمدرکة للعلوم — مولانا بحر العلوم والمنقول الرحوم — بیان التحقیق ان الاشکال غیر — ساقط علی تقدیر — تعالی فعلی مقدم علی ایجاد — فیلزم انتفاء العلم — علی حضور الموجودات بوجودہا — الخارجیة الکمالیة فیکون العلم — انفعالیا ولا یکون ادراکیا

قولہ تعین وجود الشخص — العلوم الوجود بمعنی الوجود — واضافة من قبیل اضافة — قطیفة المعنی تعین الشخص — الموجود والا یذہب علیک — ان من شرائط العلم الحضوری تعین الشخص — للعلوم اراد بالوجود الوجود — اضافة المفہوم الی الموجود — ان العلم الحضوری ہو الشخص العلوم الموجود — فان العلم والمعلوم فی الحضوری متحدان فقابل ۱۲ مولوی محمد عبد الحلیم ادام الله فیوضہ العمیم

وفي العلم الحصولي غيره وقد تحقق في الواجب تعالى جميع تلك المعاني لكن ما هو عينه هو المعنى الثاني

وهو مبدأ لانكشاف جميع الاشياء عنده فهو كالصور العلمية المتعلقة بجميع الاشياء فلما ان الصورة العلمية

منشأ لانكشاف من حصل له تلك الصورة والمدرك عنده منكشف سواء كان ذلك المدرك موجودا

او معدوما فلذا هذا النحو من العلم للواجب تعالى منشأ لانكشاف جميع الاشياء عنده وجميع الاشياء

معلومة له سواء كانت تلك الاشياء معدومة او موجودة وتمام القول فيه يقتضي بسطا في الكلام لا تسعه المقام

الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري واتحادهما في العلم الحصولي ان في الاول اتحادا حضوريا وفي الثاني

اتحادا مع تغاير اعتباري كما سيجيء بيانه في حاشية الحاشية ١٢ منه وقد يعبر عنه بالعلم الحقيقي والعلم الاجمالي والخلاق

للصور التفصيلية وليس معنى الاجمال ههنا ما يقال في الحد والمحدود اي كون الصورة الواحدة محصلة الى صور متعددة ولا ما يقال

في غير الواجب اي عدم تميز الشيء عند العقل عن جميع ما يغايره بالمعنى ههنا هو ان يكون بينك وبين طرفك مناظرة فاذا تكلم

بكلام طويل خطر ببالك جواب ثم تفصل شيئا بعد شيء والى هذا اشار الشيخ الفارابي قدس سره في الفصوص حيث قال علمه بالكل بعد ذاته

وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه لكثرة بعد ذاته ويتحد الكل بالنسبة الى ذاته فهو الكل في حد ذاته فلا يرد في هذا المقام انه يلزم على

ما ذكر تركب الواجب واتحاد ما به الامتياز وانتفاء ذلك عنه تعالى عما يقولون علوا كبيرا فانه يجاب الى تحقق تلك المغايرة في الذهن منه

اعلم ان العلم التفصيلي للواجب سبحانه عين ما وجد في الخارج وهو اربعة احدها ما يعبر عنه بالقلم والثاني اللوح والثالث العقل في الشرع وبالعقل

الكل عند الصوفية وبالعقول عند الحكماء فالعلم حاضر عنده تعالى معها بلون ما وثانيها ما يعبر عنه في الشرع باللوح المحفوظ وبالنفس

عند الصوفية وبالنفوس الفلكية عند الحكماء فالعلم حاضر عنده تعالى معها بنوع ما من صور الكليات وثالثها ما يعبر عنه بكتاب المحو والاثبات

في الشرع وهو القوى الجسمانية التي تنقش فيها صور الجزئيات المادية وهي القوة المنطبعة في الاجسام العلوية فهذه القوى مع

ما فيها من النقوش المنطبعة حاضرة عند تلقاء رأيها سائر الموجودات الخارجية والذهنية الحاضرة عنده تعالى منه

Shaykh Ahmad Ahsa'i

الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة

الحواشي المتعلقة بالصفحة المرسومة بهذه الشارة

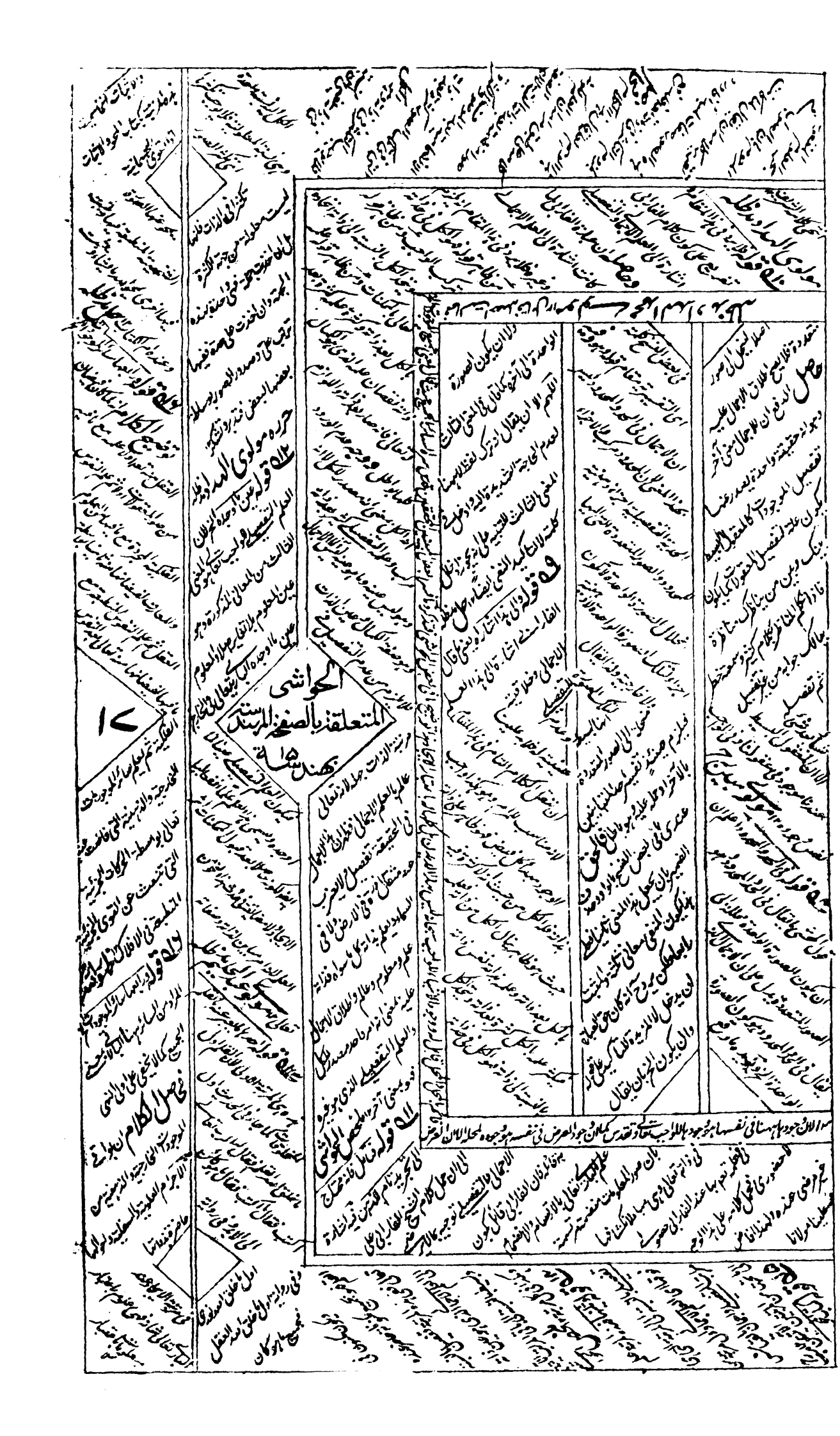

قوله وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا الخ قال الشيخ في التعليقات في بيان ذلك الاشياء اما
ان يكون وجودها اوجوده لغيرها فالمفارقات وجودها لها فلذلك تدرك ذواتها والنفس
لها فلذلك تشعر بذاتها وتدركها والا لا ان الجسد اذا بنية موجود لا لذاته وانما كالعين مثلا بل لغيرها هي
القوة الباصرة فلذلك لا تدرك ذواتها وليس كذلك النفس وقد زاد عليه في موضع اخر قال ان
وجدانها من ذاتي في ذاتي كبث ادراك ذاتي كما ادرك شيئا اخر بان يوجد منه اثر في ذاتي ولكن ليس لوجود الاثر
الذي ادركت منه ذاتي تاثير في ادراكي لذاتي الا من حيث وجودي بل اذا كان وجودي الذي لم يحتج في ادراكي
لذاتي الى ان يوجد اثر اخر في سوى ذاتي اقول حاصله ان التعقل هو وجود الشيء وحصول المجردة
المجردة فالمجرد اذا كان وجودها لا نفسها كيف يكون تعقلها ايضا ذواتها فنعقد لها بالمعنى المصدري
هو عين وجودها لها وتعقلها بالمعنى الحاضر عند المدرك هو عين ذواتها المجردة وما ينبغي ان يعلم
ان ليس بين العاقل والمعقول تغاير لا حقيقة ولا اعتبار الا ههنا حيثية تقييدية متوجهة
للنكرة ومن ذهب الى ذلك فقد اخطأ كيف والذات الملتحق بها حيثية اعتبارية يعتبرها العقل

ما قال اولا يرد على قوله علم المجردات بانفسها من غير عرض للبحث عن انها وجودية او حضورية

الحواشی المتعلقة بالصفحة المرسومة بهذه الشاکلة

قوله

المتعلقة بالصفحة المهنئة
بحمد الله

والعلم المتعلق بها علم حصولي فتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام

توضيحه ان الذات المجردة الماخوذة مع الحيثية موجودة في الذهن وليست موجودة في الخارج وهذا ظاهر فيكون العلم بتلك

(اي عن المادة ١٢) (اي بان يكون الحيثية جزأ او حاصل مجموع من الذات والحيثية ١٢)

الذات المجردة علما حصوليا اذ حينئذ العلم بها لا يكون الا بحصولها في الذهن واعتبارها مع تلك الحيثية فان قلت العاقل

(اي حين اثبت ان الذات المجردة امر اعتباري موجود في الذهن ١٢)

هو الهوية المجردة الحاضرة عندها الهوية المجردة والمعقول هو الهوية المجردة الحاضرة عند الهوية المجردة فيجب التغاير بينهما بالضرورة قلت

(اي حسب الاعتبار ١٢) (ظرف من الغزال العقل بالفتح بيكار كردن وجدا كردن كذا في الصراح ١٢)

نعم ما قلت هما ان التغاير بين مفهوميهما ثابت بالضرورة لكنه معزل عن ذلك والمقصود ان مصداق العاقل والمعقول فيما نحن فيه هو الهوية

المجردة من غير ان يؤخذ معها حيثية تقييدية موجبة للتكثر اي ما يقال له العاقل ههنا هو بعينه ما يقال له المعقول وان لا مما نحن فيه ليس كما

(اي في علم المجردات والنفس بالنفسها ١٢)

في المعالج والمعالج حيث يؤخذ في الاول حيثية القوة الفعلية وفي الثاني حيثية القوة الانفعالية فالعاقل والمعقول والعقل بمعنى الحاكم

(اي بالفعل ١٢) (اي بالقوة الفعل ١٢) (بالكسر بالفتح ١٢)

عند الذات المجردة ههنا امر واحد وليس بينها تغاير اصلا ولو بالاعتبار نعم يصح ان يقال ان تلك الهوية المجردة من حيث انها

(اي في علم المجردات وهو الذات المجردة عن الحيثيات والاعتبارات ١٢) (بيان للمشار غلط المتوهم بالتغاير بين العاقل والمعقول ١٢)

عاقلة اي مع وصف العاقلية مغايرة لها من حيث انها معقولة اي مع وصف المعقولية لكن كلا منا ليس في نفيه وتحقيقا هذا

(فالعاقل الى قوله المعقول ١٢) (من هذا التوهم العاقل والمعقول التغايرين ١٢)

يظهر ان اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحصولي مطلقا وان كان بينهما في نفسه تغاير ما ليس في العلم الحصولي حيث كان العلم فيه

(اي سواء كان المعلوم الذات او الصفات او المعلول للعالم متحدان من غير تغاير ١٢)

انها ماهية بالعرض اذ الذات والمعلوم فيه هي مع قطع النظر عن تلك الحيثية وما سبق الى بعض الاوهام ان العلم في الحصولي مجموع العارض

(هو الفاضل مرزا جان الباغنوي الشيرازي ١٢)

والمعروض والمعلوم هو المعروض فقط فليس بشيء مما سبق كشف ذلك عنه عطاؤه ان شاء الله تعالى وهذا التحقيق يظهر لنا ما اشتهر عند هم من علم النفس

(اي لما ثبت ان علم الذات باعتبار الحيثية علم حصولي صح ١٢)

بصفاتها علم حضوري ليس على الاطلاق اذ المراد من الصفات الصفات الثبوتية دون الاضافية والسلبية بل ظاهر ايضا ان

(اي التي اخذ في مفهومها السلب ١٢) (اي التي تكون تابعة لمعنى ١٢)

عينية صفاته تعالى معلوم هنا لاتحاد المحض وان الحيثية في قولهم والله تعالى من حيث انها مبدأ الانكشاف علم ومن حيث انها مبدأ الآثار

(اعطف على قوله ان معنى عينية صفات الواجب الخ ١٢)

قدرة هي الحيثية المتأخرة عن اعتبار مفهوم العلم والقدرة لا الحيثية المتقدمة على صدقهما حتى يثبت الكثرة فيه بوجه ما

هذا ما حصل لي في هذا المقام بعون الملك المنعام ١٢ منه

الحواشي المتعلقة بالصفحة المرتسمة بهندسة ٢١

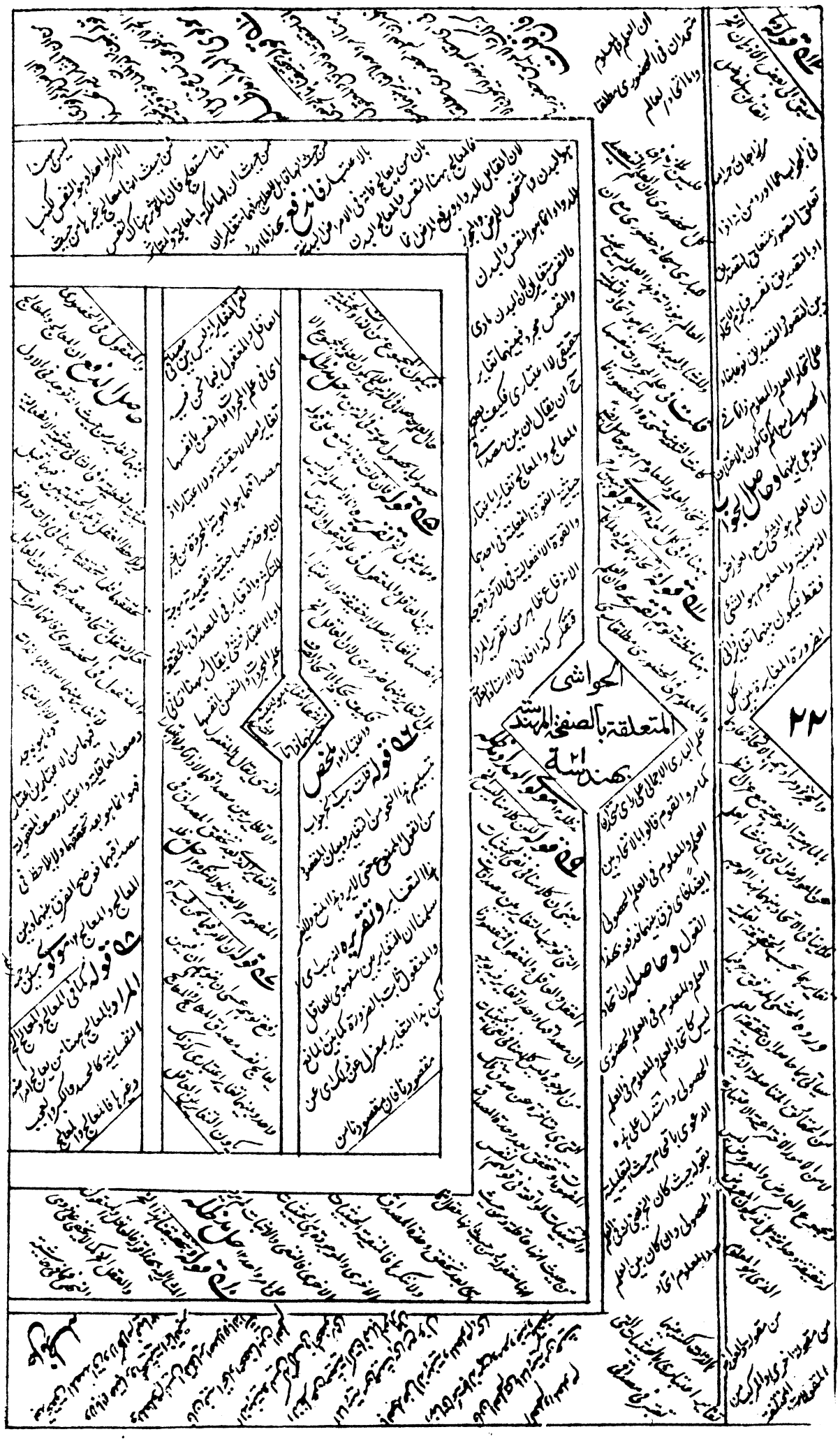

الحواشی المتعلقة بالصفحة الهندسة بهندسة

خالق العباد محمد المراد عفا عنه

والتصديق يستدعي التصور الذي هو كذا

قوله والتصديق يستدعي الخ لا يقال التصديق هو ادراك وقوع النسبة ولا شك ان وقوع النسبة من الصور الذهنية لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصورة الذهنية علم حضوري والا لزم اجتماع المثلين بل الامتثال انا نقول العلم المتعلق بالصورة الذهنية من حيث انها صورة ذهنية ومكتنفة بالعوارض الذهنية علم حضوري ولما العلم المتعلق بنفسها مع قطع النظر عن تلك الحيثية فعلم حصولي والتصديق على تقدير كونه علما ومتعلقا بالنسبة من هذا القبيل وبهذا حصر الفرق بين التصديق وبين الجزء الاخير من القضية عند الامام وهو وقوع النسبة اولا وقوعها فاوقع في الحواشي الشريفية التبريزية على شرح الشمسية ان القضية المعقولة هو المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوع عما فهذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى قضية والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام واما عند الاوائل

تتمة
الدليل على كون المقسم علما حصوليا

قوله والتصديق يستدعي الخ لا يقال التصديق هو ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها فاوقع في الحواشي الشريفية التبريزية على شرح الشمسية ان القضية المعقولة هو المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها فهذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى قضية والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام واما عند الاوائل

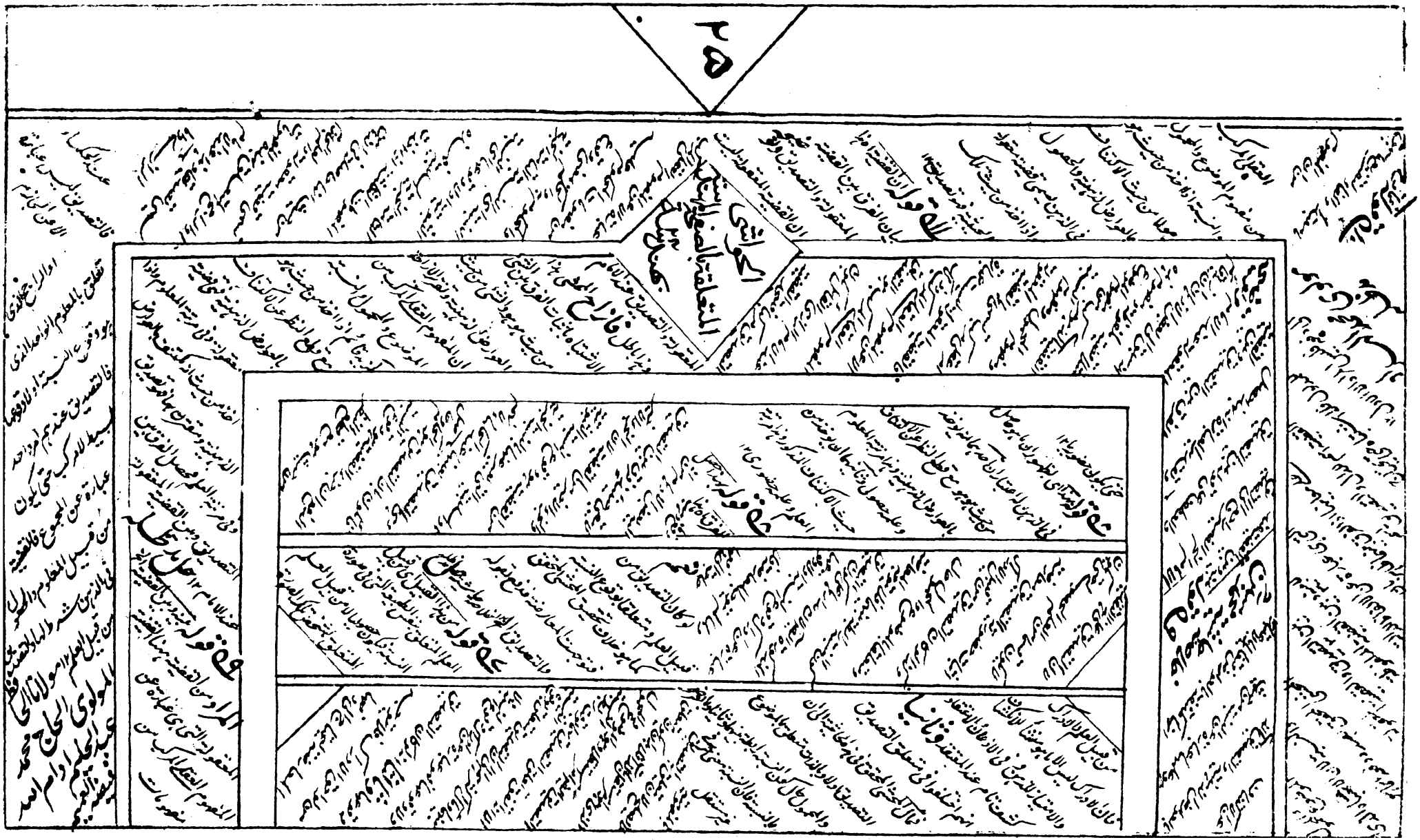

فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة
اولا وقوعها ليس كما ينبغي فتامل

وذلك لما عرفت من ان هذا المفهوم من حيث انها حاصلة في
الذهن ليست بقضية بل علما بها مع انه ان اراد ان العلم بتلك المفهومات
من حيث انها حاصلة في الذهن تصديق فالامر ليس كذلك لان
العلم بها من تلك الحيثية علم حضوري والتصديق علم حصولي
وان اراد ان العلم بها بدون تلك الحيثية تصديق فعلى تفسيره
القضية يلزم عدم الفرق بينها وبين التصديق اللهم الا ان يقال
المراد بالحيثية ههنا هو الحيثية التعليلية دون التقييدية تم في
كلامه شيء اخر هو ان المراد بالمفهوم الذي في قوله فهذا المفهوم من حيث انها
حاصلة في الذهن تسمى قضية هو الامر العقلي المركب منها وفي قوله العلم بها
يسمى تصديقا نفس تلك المفهومات المتعددة لان العلم المتعلق بذلك
الامر العقلي المركب علم واحد غير مركب والعلم المتعلق بتلك المفهومات
من حيث انها متعددة علوم متعددة او علم واحد مركب من هذه العلوم والتصديق
عنده امام علم مركب من العلوم المتعددة او علم واحد بسيط منه

الحواشي المتعلقة بالصفحة المرسومة بهذه المسئلة

٢٧

مولوي عماد الدين

قوله علوم اصله حرص

قوله اعلم ان مغايرة

قوله اعلم ان المعلوم

قوله فيل في وجه الترجيح

قوله ثم في كلامه شئ

قوله فظاهر

قوله فلا يصح

قوله فان قلت

قوله فيل

قوله فلخص

الحواشی المتعلقة بالصفحة المرسومة بهذه العلامة

المولوی الحاج محمد عبد الکریم مدظله

۲۸

والعلم الحضوري لا يكون بحصول الصورة واما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلا بد ان يكون بحصول صورها فينا اذ حالة العالم ان لم يحصل لنا ولا زال عنا امر فاستوى حال العلم وما قبله وهو محال وان زال امر فالزائل عند العلم بهذا غير الزائل عند العلم بذلك

قوله والعلم الحضوري ليس بحصول الصورة آه فان قلت قد وقع عن كثير من المحققين ان في تفسير التصور بحصول صورة الشيء في العقل تسامحا والمراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل وهي اعم من ان يكون غير المعلوم وهو في العلم الحصولي او عينه وهو في العلم الحضوري قلت من البين ان الصورة الحاصلة من الشيء حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية مع المحكي عنه محال والتغاير الاعتباري لا ينفع ههنا فتدبر فان الحق احق بالاتباع

قوله ان زال امر آه في المطارحات ان زال عنا شيء فاما ان يكون ذلك الشيء ادراكا امرا خر او صفة غير الادراك وعلى الاول فيكون ذلك الادراك امرا وجوديا اذ لا امر عدمي لا يكون انتفاء ما ليس لشيء وعلى الثاني فللنفس ادراك امور لا ينتهي الى حد

وذلك لان التغاير المعتبر في العلم الحضوري ومعلومه هو التغاير المتاخر عن صدقهما على ما عرفت والمفهوم من الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل هو التغاير المتقدم على الصدق كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ١٢ منه

قوله لتسامحي آه فان التصور بحصول صورة الشيء في العقل قد نقل عن المحققين ان

فيجب ان يكون فيها صفات غير متناهية يبطل واحد منها عند قصد النفس
الى ادراك شيء آخر قال بعض المحققين الاولى في الشق الاول ان يقال
فتنتهي الى ادراك وجودي بالامكان للنفس ادراكات غير متناهية ويكون
كل منها انتفاء ادراك آخر حاصل قبله

وهو مولانا جلال الدين الدواني اورده في شرح هياكل الانوار منه
قد نقل عنه في وجه الاولوية ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق ممنوعة بل ظاهرة البطلان
على ان في هذا الطريق دقائق لا تخفى ترفنها وآيات تعلمون المقدمة الاخيرة في الدليل السابق
تحتمل ان يكون معناها ان العدم ليس انتفاء ما ليس لشيء على وجه لا يكون مستلزما
للوجود وذلك بين لا ستر فيه فعدم العدم واللا اعمي ونحوهما وان كان انتفاء لما ليس لشيء
لكنه مستلزم لشيء ما ضرورة انه قد اشتهر ان السلب حقيقة لا يتحقق الا بالثبوت فظاهر ان ذلك
ليس بظاهر البطلان ثم لا يخفى ان الطريقة التي اخترعها لا تفي بالمقصود لانها انما تدل على الايجاب
الجزئي اي وجودية بعض الادراكات والمقصود الايجاب الكلي اي وجودية جميعها اللهم
الا ان يثبت توافق الادراكات في الوجودية والعدمية منه رحمه الله

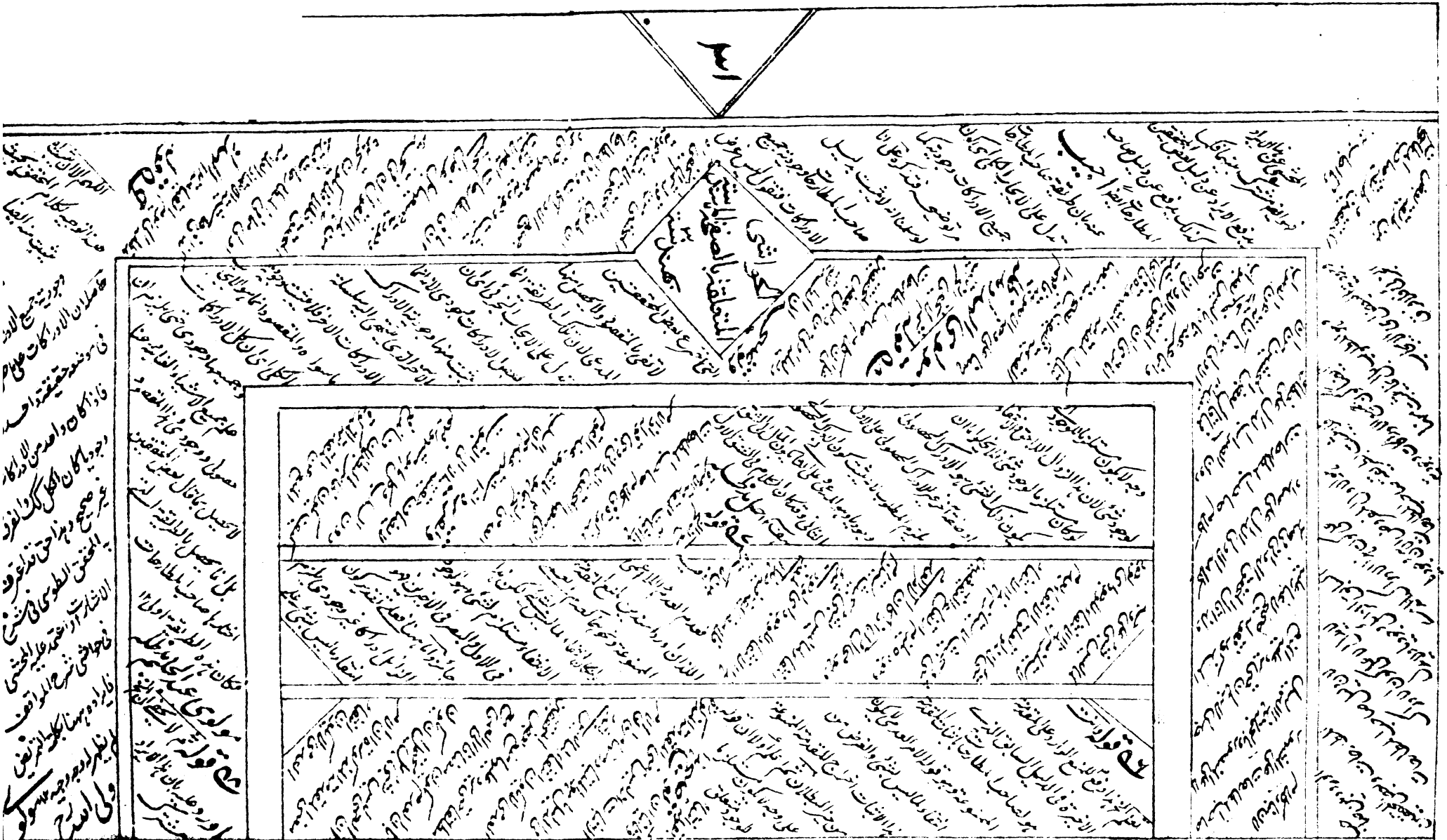

الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة بهندسة ٣٣

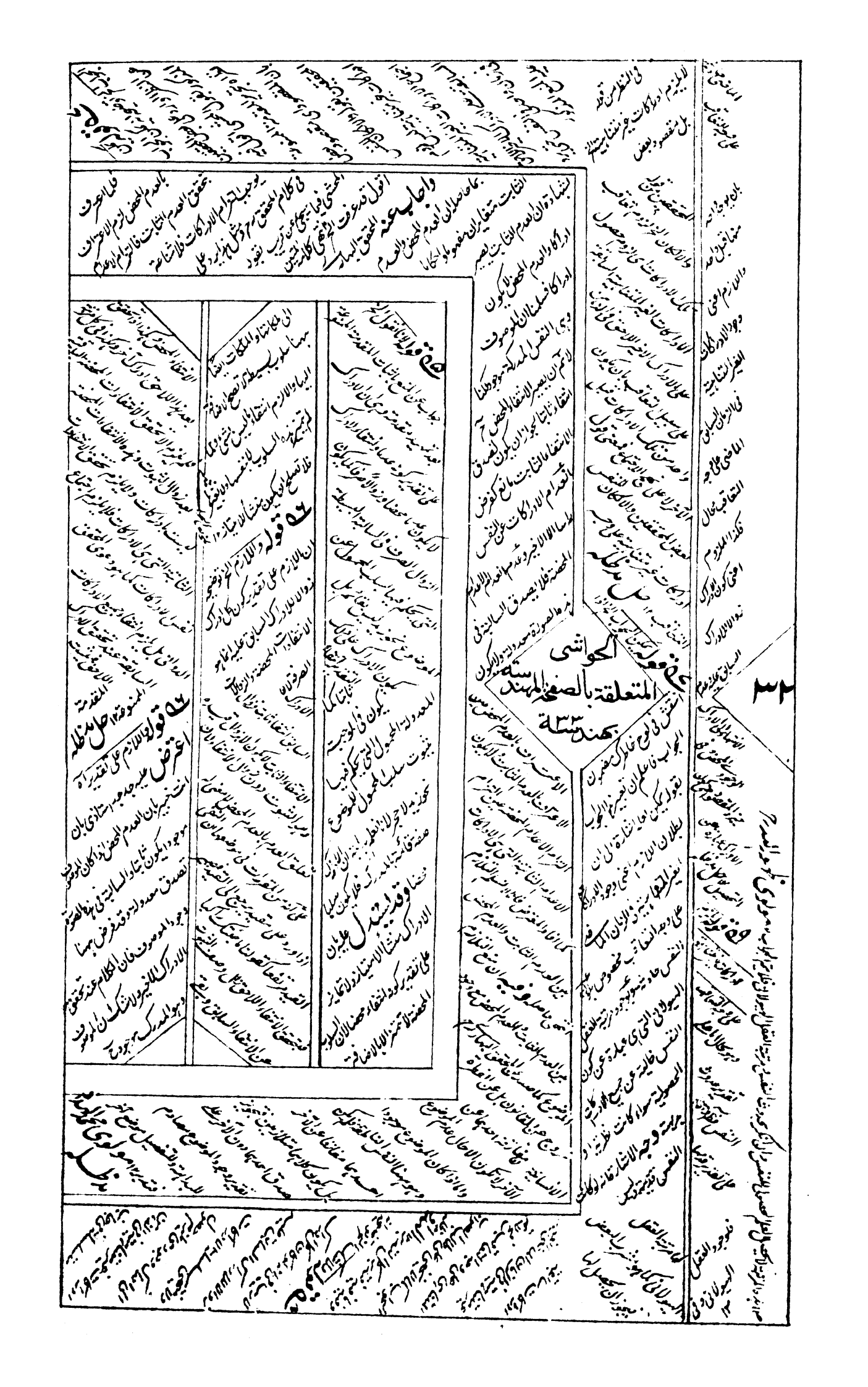

أقول فيه نظر اذ على هذا الشق لا يلزم ان يكون ادراكات غير متناهية

بل اعدام ادراكات غير متناهية اذ على هذا التقدير كل ادراك زوال

للادراك السابق عليه فيلزم جميع تلك الادراكات منتفيا فالاولى

في هذا الشق ان يقال فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة عند تحقق

الادراك اللاحق لا يقال الادراكات على هذا التقدير ليس الا اعدام الادراكات

فلا يلزم ان يكون جميع الادراكات السابقة منتفيا لانا نقول الادراك

على تقدير كونه انتفاء لا يكون انتفاء محضا بل يكون انتفاء ثابتا ضرورة

ان الادراك صفة قائمة بالمدرك واللازم على تقدير كون كل ادراك

زوالا للادراك السابق عليه هو الانتفاءات السابقة المحضة لا

الانتفاءات الثابتة فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة هذا

ويمكن الجواب عنه بان المقصود ليس لزوم اجتماع الادراكات الغير المتناهية

بل لزوم تعاقبها ولا شك انه على تقدير ان يكون كل ادراك زوالا للادراك

السابق عليه يلزم ادراكات غير متناهية على وجه التعاقب

اذ زوال الشيء ليس لاعدم اللاحق المتاخر عن تحققه يحقق هذا المحقق
ان كان انتفاء الادراك انتفاء لادراك اخر حاصل قبله فالادراك الذي يعقبه
ان كان انتفاء الادراك السابق عليه كان انتفاء لانتفاء الادراك السابق عليه
بمرتبتين الذي كان هذا الادراك انتفاء له وانتفاء انتفاء الشيء ليس بلازم
تحقق ذلك الشيء فتحقق الادراك المنتفي فيستلزم الادراك
الثالث للادراك المفروض الاول وهلم ذا فيستلزم كل ادراك
المفروض الاول وهو ادراك ما يكون مستلزما للادراك الثالث وهو ادراك خالد لكون ادراك خالد ثانيا بالنسبة الى ادراك زيد اذا
للادراك السابق عليه بالمراتب الشفع اعني الواقع في المراتب الوتر مثلا
ما سيبقه بمرتبتين وهو ثالثه

حاصل ما ذكره انه يلزم على هذا التقدير تحقق الادراكات المنتفية اعني الادراكات التي
انتفت بهويتها اولا وهو محال اذ هو اعادة للمعدوم بهويتها ويفهم منه ايضا انه على
هذا التقدير يلزم الحق بتلك الادراكات ادراكات اخر يلزم انقلابها بان يتحقق ما هو منتف
وينتفي ما هو متحقق ثم ان الحق بتلك الادراكات ادراكات اخر يلزم انقلابها كذلك

ومدار كلامه على لزوم تحقق الادراكات المنتفية وايرادنا على ما بيناه انما يتوجه عليه منه

الدليل على ابطال كون العلم زوالا

عبارة عن انتفاء

الحواشي المتعلقة بالصفحة المرسومة بهندسة ٣٤

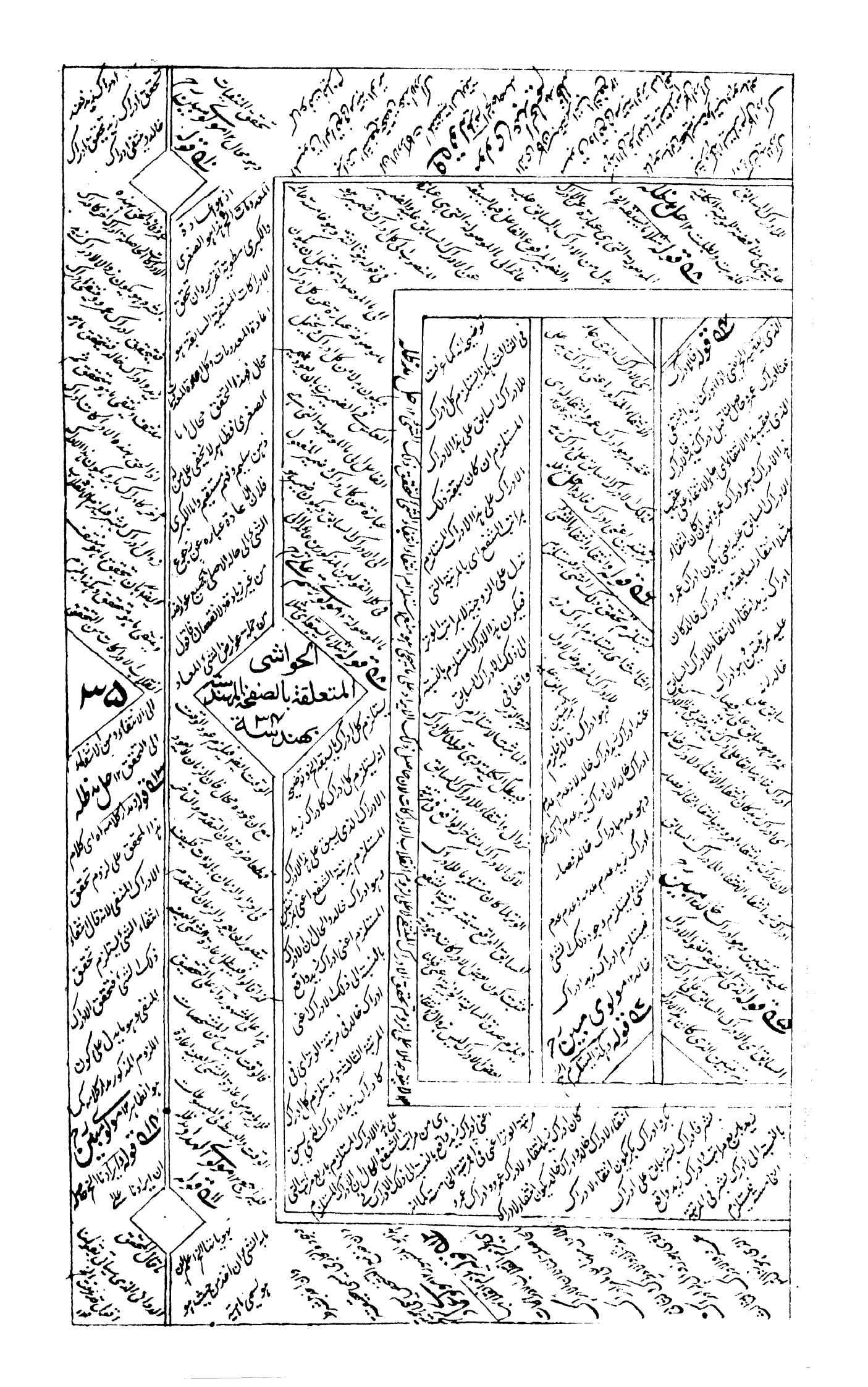

الحواشي المتعلقة بالصفحة المنتسبة بهندسة

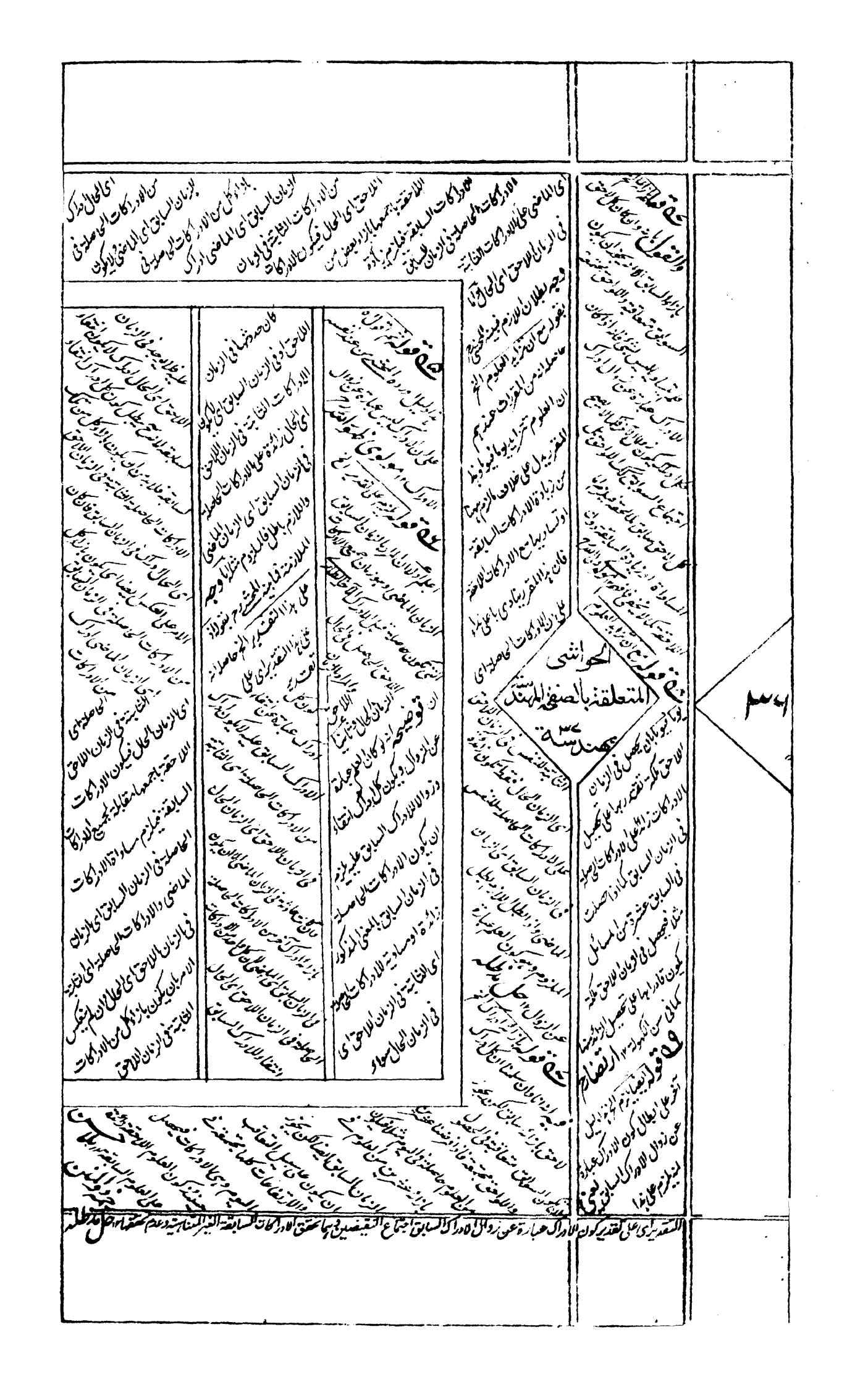

وما يسبقه باربع مراتب وهو خامسه وهكذا اقول قد عرفت ان الادراك
في رد قول المحقق ١٢
على تقدير كونه انتفاء لا يكون محض الانتفاء على طريق السلب البسيط
حتى يلزم من انتفائه تحقق الرذائل السابق عليه ١٢
بل يكون انتفاء ثابتا على طريق السلب العدولي لان الادراك صفة قائمة
للمدرك ١٢
بالمدرك والسلب البسيط ليس صفة لشيء والانتفاء الثابتي في انتفاء انتفاء الشيء
من حيث انه سلب بسيط ١٢ ذكر ١٢ قوله ١٢
على هذا التقدير يرد ان انتفاء انتفاء الشيء يكون بمعنى انتفاء الانتفاء الثابت
اي على تقدير كون كل ادراك عبارة عن انتفاء الادراك السابق عليه ١٢
للشيء ولا شك انه حينئذ لا يستلزم تحقق الشيء بل هو اعم من تحقق
اي انتفاء انتفاء الشيء ١٢
الشيء ومحض انتفائه لانه حينئذ يكون في قوة السالبة المعدولة
والسالبة المعدولة اعم من السالبة البسيطة والموجبة المحصلة
التحقيقها تارة في ضمن المحصلة وتارة في ضمن البسيطة ١٢
ثم اقول يلزم على تقدير كون كل ادراك انتفاء للادراك السابق عليه ان
يعني بعد رد قول بعض المحققين في ابطال الازلية اقول في ابطالها بحيث لا يرد عليه ما يرد على بعض المحققين ١٢
يكون الادراكات الحاصلة في الزمان السابق زائدا او مساويا للادراكات
الحاصلة في الزمان اللاحق اذ على هذا التقدير ليس ادراك من الادراكات الحاصلة
اي على تقدير كون الادراك عبارة عن الانتفاء ١٢
في الزمان اللاحق الا ما بازائه ادراك من الادراكات الحاصلة في الزمان
السابق مع ان تزايد العلوم يوما فيوما يدل على خلافه وايضا يلزم

٣٧

على هذا التقدير اجتماع النقيضين لانه لما كان في قوة النفس ادراكات
اى على تقدير كون العلم عبارة عن الازالة ١٢ هذا دليل للزوم اجتماع النقيضين ١٢
غير متناهية كما ذكره في الشق الثاني وكان الادراك زوالا لصفة هو
ادراك اخر يلزم ان يتحقق فينا صفات غير متناهية هي ادراكات
حاصل قبله فمجموع الامرين يلزم الخ ١٢
غير متناهية ولما كان كل ادراك زوالا للادراك السابق عليه يلزم
فيلزم الخ فمحكم
ان لا يتحقق شيء منها والمصنف لم يرد الشيء الزائل بين الادراكات وصفة
اسم ان ١٢
غير الادراك كما فعله صاحب المطارحات لان الامور الغير المتناهية بحسب ما
في قوتنا من الادراكات الغير المتناهية تلزم على تقدير ان يكون الادراك
خبر ان ١٢
زوالا لامر سواء كان ذلك الامر الزائل ادراكا او صفة **قوله** والا لكان
آخر غير الادراك ١٢
العلم آه وذلك لان الزائل الواحد ليس له الا زوال واحد
شيخنا رح مولانا غلام النبي دفيضه ١٢ الحصر المعقولين والا لبطل

لا يتوهم ان هذا البيان مختص بصورة كون العلم نفس الزوال ولا يحتاج اليه في
اى انحصار الزائل الواحد في الزوال الواحد ١٢
صورة كونه نفس الزائل اذ على هذا التقدير يقال الزائل الواحد له زوالان فالعلم بذلك
اى على تقدير كون العلم عبارة عن نفس الزائل ١٢
هو الزائل بزوال والعلم بهذا هو ذلك الزائل بعينه بزوال اخر ١٢ **منه رحمه الله**

الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة

مولوي عبد الحليم مد ظله قوله الزوائل الواحد [illegible] لان الزوال [illegible] المتصل عند [illegible]

قوله وان كان الخ هذا دفع اعتراض تقديره على قول العم وان كان العلم مباينا [illegible] العلم بالآخر تقريره انه لا يلزم من كون الزوائل عند العلم [illegible] متحدا مع الزوائل عند العلم بجسم [illegible] الزوائل الواحدة [illegible] زيد مثلا وآخر بما علم [illegible] الزوائل تتعدد العلمان فلا يلزم على اتحاد العلمين [illegible] الدفع ان [illegible] الزوائل عند [illegible] الزوائل الذي كان [illegible]

[illegible] عند علم [illegible] على الاول [illegible] يكون الزوائل [illegible] الزوال [illegible] العلمين [illegible]

مولوي عبد الحليم مد ظله قوله [illegible] الزوال [illegible] البرهان على ان الزوائل الواحد ليس له الا زوال واحد ولا يمكن ازوال الا على طريق الجمع لا على طريق التعاقب كما قال آخذا من كلام الاستاذ العلام ابد الله فيوضه الى يوم القيام وغيره من الاعلام انه لو كان الزوائل الواحد زوالا ان فلا تخلو اما ان يكون على سبيل

[illegible] اي الاجتماع او يكون على طريق التعاقب والاول [illegible] البطلان لان الزوال يعني المصدري [illegible] المصدري وحدته وتعدده تابع لوحدة المنسوب اليه وتعدده فاذا كان المنسوب اليه اعني الزوائل واحدا يكون المنسوب اعني الزوال ايضا واحدا دون الاثنين [illegible] فلا يكون للشي الواحد [illegible] الاجتماع [illegible] البطلان [illegible] فلا شك ان الزوال [illegible] التعاقب [illegible] ان تحقق الزوال [illegible] ان تعلق الزوال [illegible]

قوله يعني ان الاشتباه لا [illegible] الزوائل الواحد [illegible] كون العلم نفس الزوائل [illegible] كون العلم عبارة عن الزوائل

مولوي عبد الحليم مد ظله [illegible]

قوله لتحقق [illegible] لو كان العلم عبارة عن نفس الزوال دون الزوائل [illegible] العلم بالزوال [illegible] العلمين [illegible] ان يكون الزوائل واحدا والان [illegible] لا يحتاج لدفع المنع المذكور الى هذا البيان يعني ان الزوائل الواحد [illegible]

مولوي عبد الحليم مد ظله قوله اذ لا يحتاج الخ توضيحه انه لو كان العلم عبارة عن نفس الزوائل دون الزوال فلا يحتاج الى هذا البيان لانه لما كان الزوائل واحدا اتحد العلم [illegible] قطعا لكون العلم عبارة عن الزوائل نفسه فلا يحتاج الى [illegible]

[illegible]

الحواشی المتعلقة بالصفحة المرسومة بهندسة

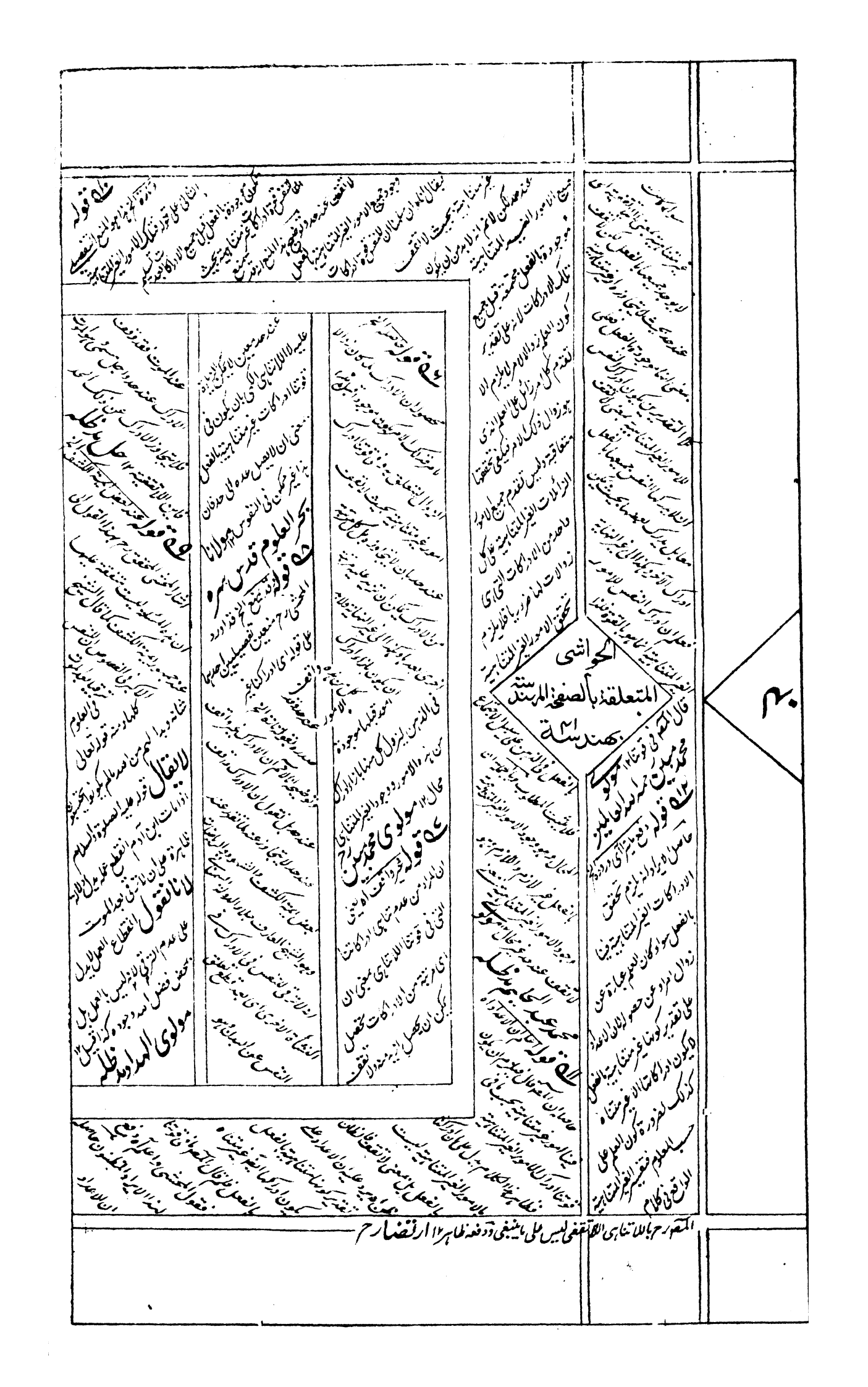

فيلزم ان يكون فينا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا من ادراك الامور الغير المتناهية كالاشكال والاعداد المرتبة

اقول وايضا العلم بهذا لا يجامع العلم بذلك حدوثا لما اشتهر ان النفس
في آن واحد لا تتوجه الى شيئين فلو كان الزائل عند العلم بهذا عين الزائل عند العلم
بذلك يلزم اعادة المعدوم بعينه او اعدامه غير الاعدام الاول والا لاستوى
حال العلم وما قبله قوله فيلزم ان يكون انحاء حاصله ان الادراك لما كان زوال
امر فذلك الامر الزائل يكون قبله موجودا ولما كان في قوتنا ادراك الامور الغير
المتناهية اي ادراكنا غير واقف عند حد فتلك الامور الغير المتناهية تكون موجودة
بالفعل قبل جميع تلك الادراكات وقد يمنع تارة كون الادراك غير واقف عند حد
لما تقرر عند بعض ائمة الكشف والشهود ان لا ترقي للنفس في النشأة الاخرة
وتارة وجود الامور الغير المتناهية بالفعل لان اللازم هو تقدم كل امر زائل على الادراك
الذي هو زوال ذلك الامر لا تقدم جميع تلك الامور على كل واحد من الادراكات
حتى يتحقق وجود الامور الغير المتناهية بالفعل قوله كالاشكال والاعداد
المرتبة الخ اعلم ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية
المنفصل منه مع تمايز اي ... من ان الاعداد على تقدير كونها غير متناهية بالفعل يمكن ان يكون لكل ...

81

بمعنى انها غير واقفة عند حد ومن الامور الغير المتناهية بمعنى انها موجودة

بالفعل يكون ادراك النفس لها غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد والتحقيق ان لا

ان كانت من الامور الاعتبارية لانتزاعية فعدم تناهيها بالمعنى الاول وان كانت من

الامور العينية الموجودة فعدم تناهيها بالمعنى الثاني والحق هو الاول لان العدد

من الامور التي يتكرر نوعها

اما على الاول فظاهر واما على الثاني فعلى تقدير حدوث النفس ايضا ظاهر وعلى تقدير قدمها فلما

تقرر في موضعه من ان العقل الهيولاني وافهم منه تنبيه على عدم مطابقة المثال للممثل

لان العشرة مثلا يصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرة عشرات منه ضابطة ذكرها صاحب

للتالي بيان هو ان كل ما يتكرر نوعه اي يكون اي وفرض منه موصوفا بذلك النوع فيكون مفهوم تالية تمام

حقيقته محمولا عليه بالمواطاة وتالية وصفا عارضا له محمولا عليه بالاشتقاق يلزم ان يكون امرا اعتباريا

لئلا يلزم التسلسل في الامور الموجودة كالقدم والحدوث والبقاء والموصوفية واللزوم

والتعين والوحدة والامكان ونحو ذلك فان الامكان مثلا لو كان موجودا كان ممكنا

ولنتقل الكلام الى امكانه فيلزم التسلسل في الامور الموجودة منه

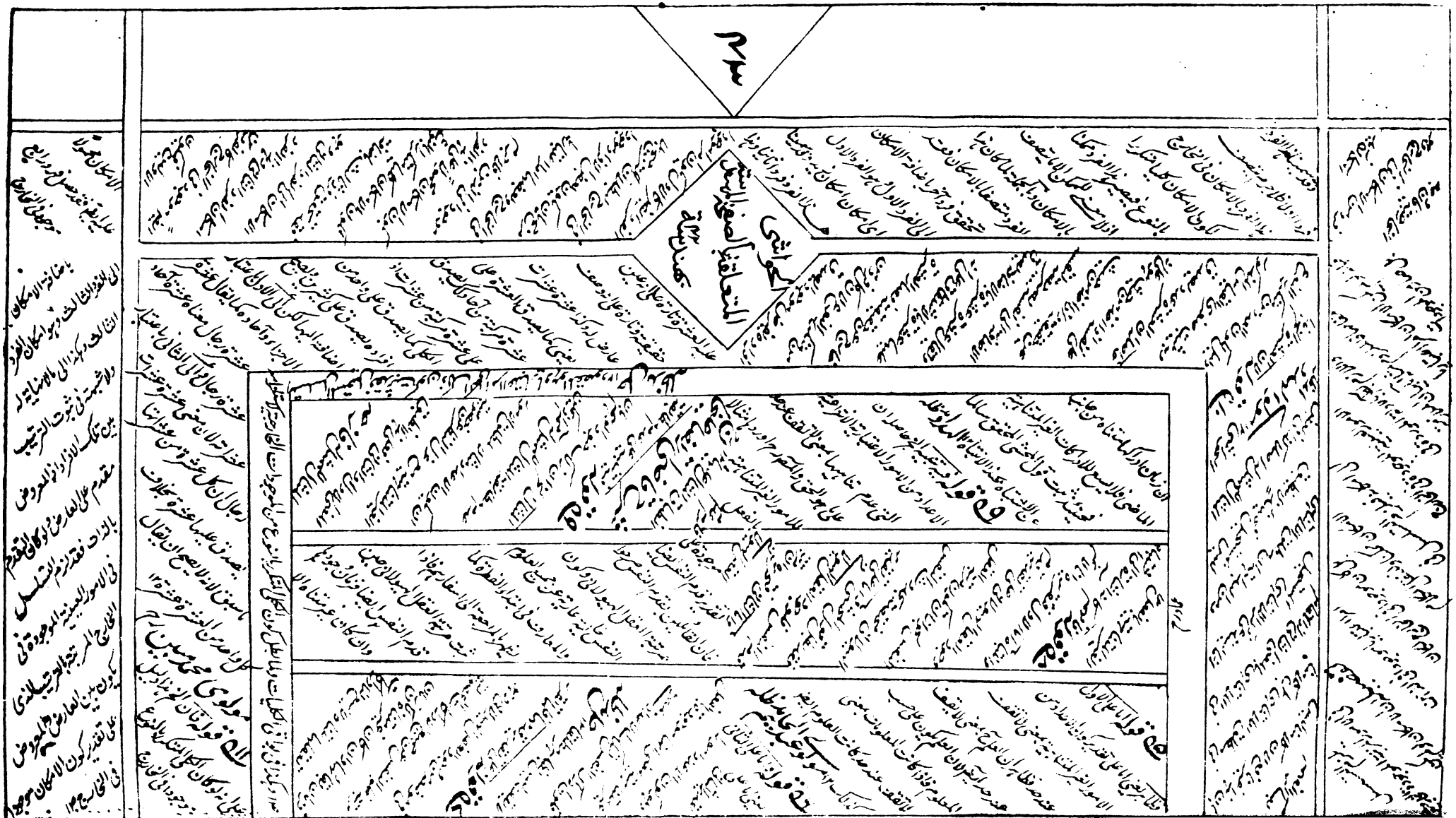

الحواشي المتعلقة بالصفحة المرسومة بهذه السمة

وذلك الامور الحاصلة فينا مرتبة موجودة معا لانه لما كان العدد كالكثرة مثلا مستلزما للعدد
الاقل فعدم الاقل مستلزم لعدم الاكثر فاذا كان عدم الواحد والاثنين اوعلة عدمهما موجودة

فينا بالفعل

ولانه مركب من الاحاد وليست قولا مركبا من اوجد كما يوهم من ظاهر عبارتهم كيف

والعدد محمول على المعدود بالمواطاة والوحدات محمولة عليه بالاشتقاق والواحد من
حيث هو واحد ليس موجودا في الخارج فكذا العدد المركب منه والكلام الواقع من الشيخ

في الهيات الشفاء ليس على ظاهره حيث قال العدد له وجود في الاشياء ووجود في النفس

وليس قول من قال ان العدد لا وجود له الا في النفس بشيء يعتد به واما من قال ان العدد لا وجود

له مجردا عن المعدودات التي في الاعيان الا في النفس فهو حق قوله وتلك الامور اه

اي اعدام تلك الامور وحينئذ ترتيبها من جهة لا عدام المتاخرة قوله لانه لما كان

الا يخفى عليك ان الترتيب كما يحصل بالتقدم والتاخر الذاتي كما بين العلل والمعلولات

وبالتقدم والتاخر الوضعي كما بين الاجسام والمقادير كذا يحصل باللازمية

والملزومية وانما لم يثبت الترتيب بالعلية والمعلولية بان الاقل جزء للاكثر

فوجود الاقل علة لوجود الاكثر وعدم العلة علة لعدم المعلول

سواء اعتبر فيه الجزء الصوري او لا كما لا يخفى منه يعني ان كلامه في الوجود النفس

الامري لا الخارجي منه كما يشهد به قوله فعدمات الاعداد منه

فعدم الاقل علة لعدم الاكثر وبوجهين الاول ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته

كما تقرر في موضعه قال بعض المحققين هذا الحكم مع القول باشتمال العدد على الجزء الصوري

ظاهر لا ستره فيه واما مع القول بنفي الجزء الصوري فيه فلان العدد حينئذ محض

الوحدات بلا انضمام امر اخر قد حول الوحدات في العدد هو نفسه دخول الاعداد فيه

قال ارسطو لا تحسبن ان ستة مثلا ثلثة ثلثة بل هي ستة مرة واحدة فاستدلوا عليه

بان السنة مثلا ان تقومت بثلثة ثلثة دون اربعة واثنين وخمسة وواحدة لزم

الترجيح بلا مرجح لان تقومت بالكل لزم استغناء الشيء عما هو ذاتي له لان كل واحد كاف في تقومها

فيستغنى به عما عداه ولا يخفى ان هذا البيان لا يجري في الثلثة فلا بد فيه من ضم مقدمة وحينئذ

وهو التوافق بين الاعداد في هذا الحكم ويمكن ايضا ان يستدل بان الاثنين والثلثة لهما حقيقة

محصلة وله لو لزم مختصة فالاثنان مركب من الوحدتين والثلثة ان كان مركبا من العدد يكون

مركبا من العدد الذي هو الاثنان ومن الوحدة وحينئذ لا يكون لها حقيقة محصلة ويكون

مثل المركب من المقولتين فيلزم ان يكون هو ايضا مركبا من الوحدات ثم الوحدة ان السليم يحكم بعدم

التفرقة بين عدد وعدد في هذا الحكم فثبت ان كل عدد مركب من الوحدات دون الاعداد التي تحته

الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة ٤٧

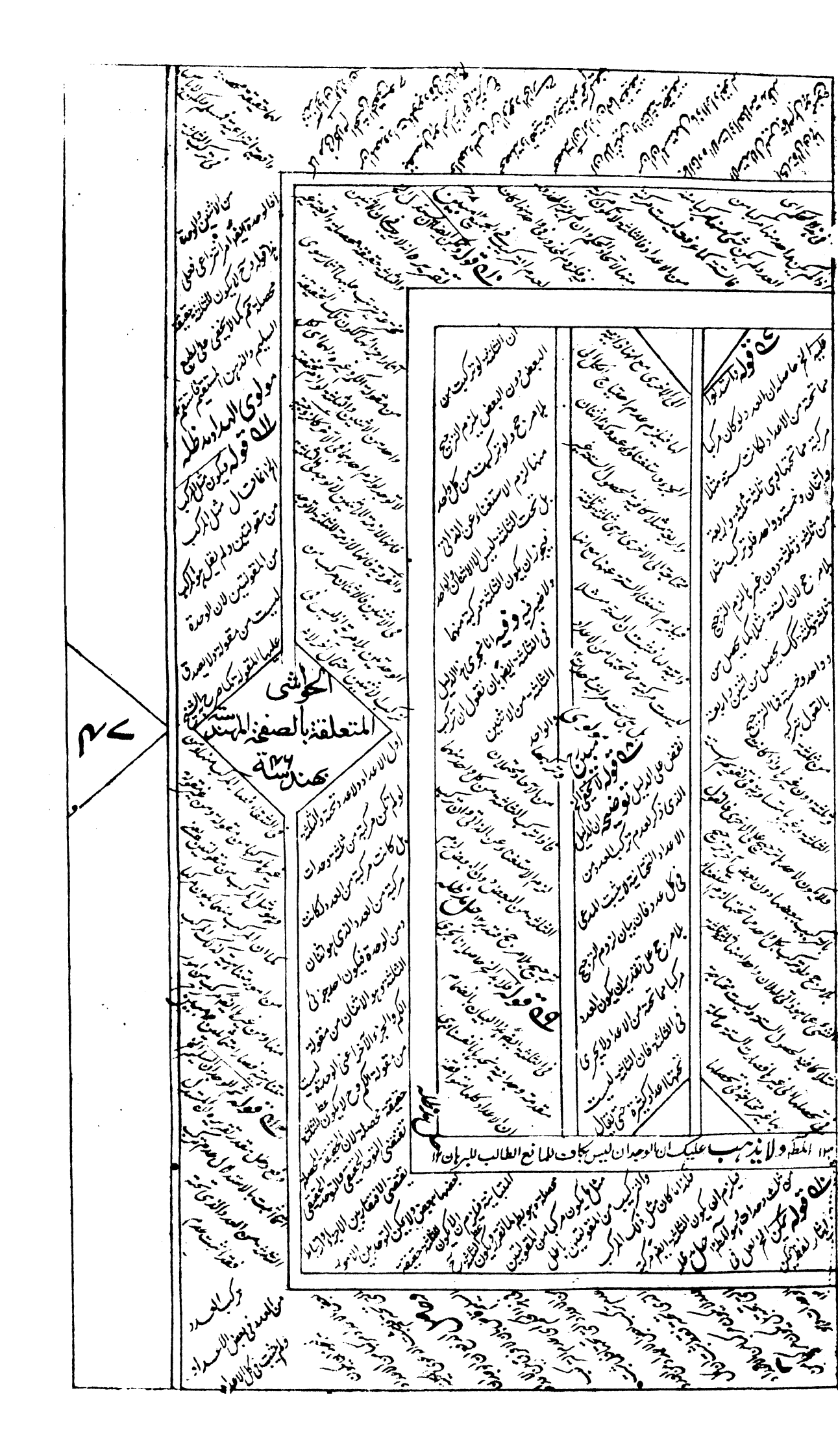

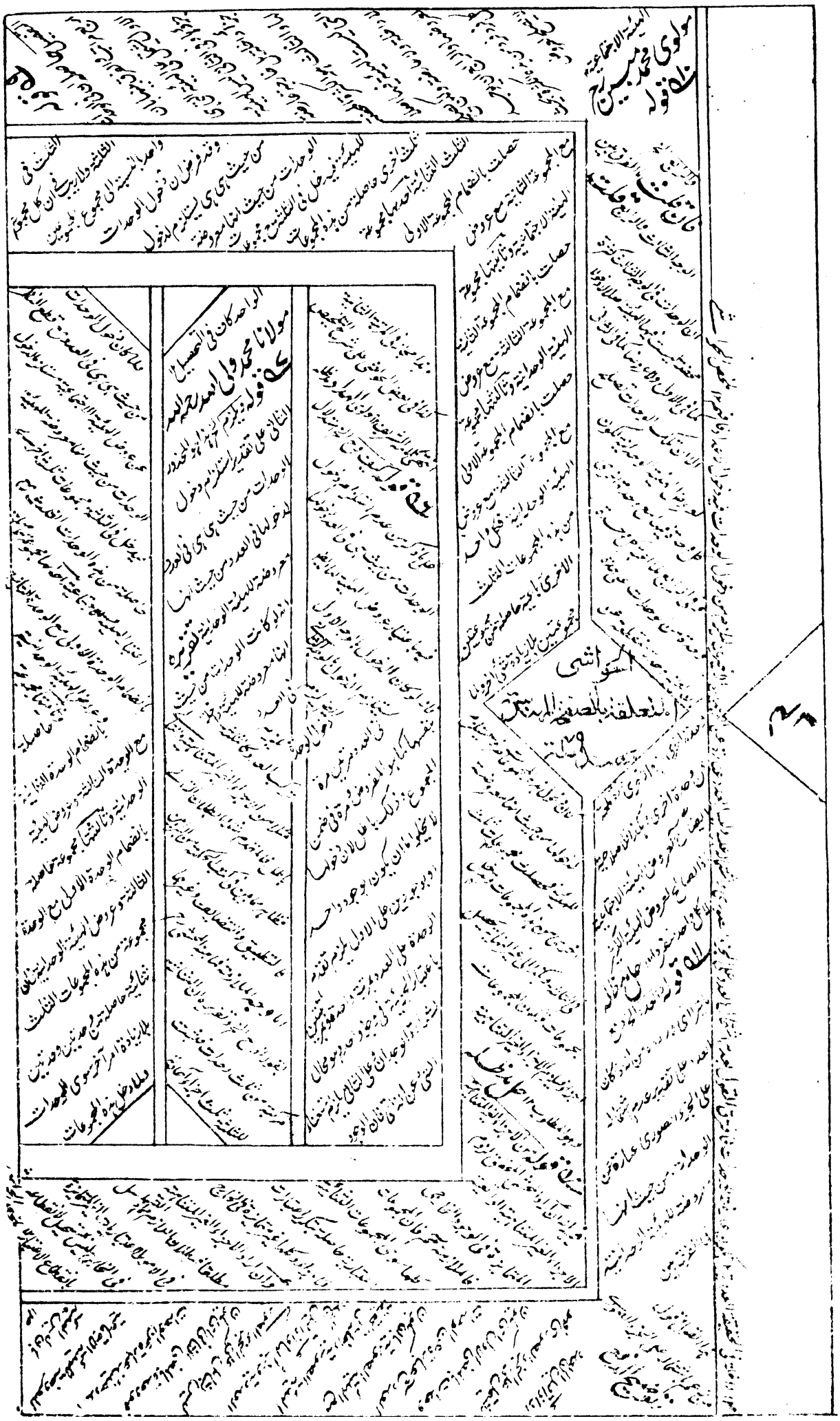

أقول وبالله التوفيق العدد على تقدير عدم اشتماله على الجزء الصوري هي الوحدات
بذا ردا بالمنع على ما قال المحقق الدواني من ان العدد لما لم يشتمل على الجزء الصوري فيكون العدد عبارة عن محض الوحدات ١٢
من حيث انها معروضة للهيئة الاجتماعية لا الوحدات المخصوصة ضرورة ان العدد
بحيث لا يعتبر معها الهيئة اصلا ١٢ حيثية تقييدية معتبرة في العنوان فقط دون المعنون ١٢
حقيقة محصلة وشيء مركب الوحدات بدون تلك الحيثية ليست كذلك
واحدة ١٢ وحدة ثانية ١٢ المجتمعة والمتعاقبة المأخوذة ١٢ محفوظة ١٢ لانها كثرة
ودخولها في العدد مطلقا لا يستلزم دخولها فيه من تلك الحيثية كما شهد به
فضلا عن التعينية حتى يثبت المقدمة المنوعة ١٢
الفطرة السليمة والقريحة المستقيمة كيف وحينئذ يلزم دخول الوحدة في
يستلزم دخولها فيه مطلقا والحال انه ح ١٢
العدد مرتين مرة على الانفراد ومرة في ضمن المجموع ويلزم تركب العدد كالثلثة
اي بلا ملاحظة الحيثية ١٢ الملحوظ مع الحيثية ١٢
مثلا من الاجزاء الغير المتناهية اذ حينئذ يكون المجموعان الثلثة الحاصلة من
الثانية ١٢
الوحدات الثلثة جزأ وكذا المجموعان الثلثة الاخر الحاصلة من ذلك المجموع الثلثة
يعني مجموع الاول والثاني والاول والثالث والثاني والثالث ١٢

التفصيل ان ههنا امور الاول الوحدات من حيث انها مشتملة على الهيئة الصورية بان تكون
في الوحدات اي الابر
تلك الهيئة جزأ لها والثاني الوحدات من حيث انها معروضة لتلك الهيئة من غير ان تكون تلك الهيئة
اي الحيثية العدد ١٢ هذه الحيثية تقييدية معتبرة في العنوان دون المعنون ١٢
داخلة فيها والثالث الوحدات المحضة بان لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها او عارضتها
اي في الحقيقة العددية ١٢
والرابع كل وحدة وحدة والعدد على تقدير اشتماله على الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول وعلى
تقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني ١٢ منه اي حين الاستلزام ١٢ منه

وهكذا مع انا نتصور الثلثة مثلا مع الغفلة عن مجموع الوحدتين بل نقول على تقدير

كون العدد محض الوحدات ايضا لا يلزم تركبه من الاعداد لان دخول الوحدات في الستة مثلا

يرجع الى دخول كل وحدة وحدة فيها كما يلوح بالتامل الصادق والفرق بين كل وحدة ووحدة

وبين الوحدات بدون الهيئة الوحدانية مما لا يخفى على احد بقي ههنا تحقيقان يظهر لك الكلام مما قال

هذا المحقق في بيان الامور الغير المتناهية مطلقا مرتبة بان مجموع الامور الغير المتناهية

متوقف على هذا المجموع بلا واحد وهذا المجموع يتوقف عليه اذا سقط عنه واحد

اخر وهكذا الا تتم سواء كان العدد مشتملا على الجزء الصوري او غير مشتمل عليه

والقول بجزئية مجموع دون مجموع او مجموع دون مجموع غير جيد بلا مرية منه لا يخفى على المتامل ان الحكم

الواحد لا يتعلق بالاشياء الكثيرة من حيث انها كثيرة الا ترى ان دخول الرجال الكثيرة في الدار مثلا ليس في

واحد بل الكل واحد من الرجال دخل فيها منه وذلك لان المجموع الثاني ليس موقوفا عليه للمجموع الاول واجزاء له

الا بواسطة جزئية العدد العارض للمجموع الثاني للعدد العارض للمجموع الاول ما تقرر في موضعه ان الكلية والجزئية

من الاعراض الاولية للكم ولم يثبت كون العدد جزء العدد لان حقيقة كل واحد اعتبر معها هيئة صورية

لعارض شيء آخر لان لا يكون ذلك الشيء جزءا بل يدعى ان الاقل جزء للاكثر ووجه الدفع ظاهر فتدبر

اما بعروضها لها او بدخولها فيها على اختلاف القولين وليس حقيقة محض الوحدات منه

٥٠

الحواشي المتعلقة بالصفحة المرسومة بهذه النشة

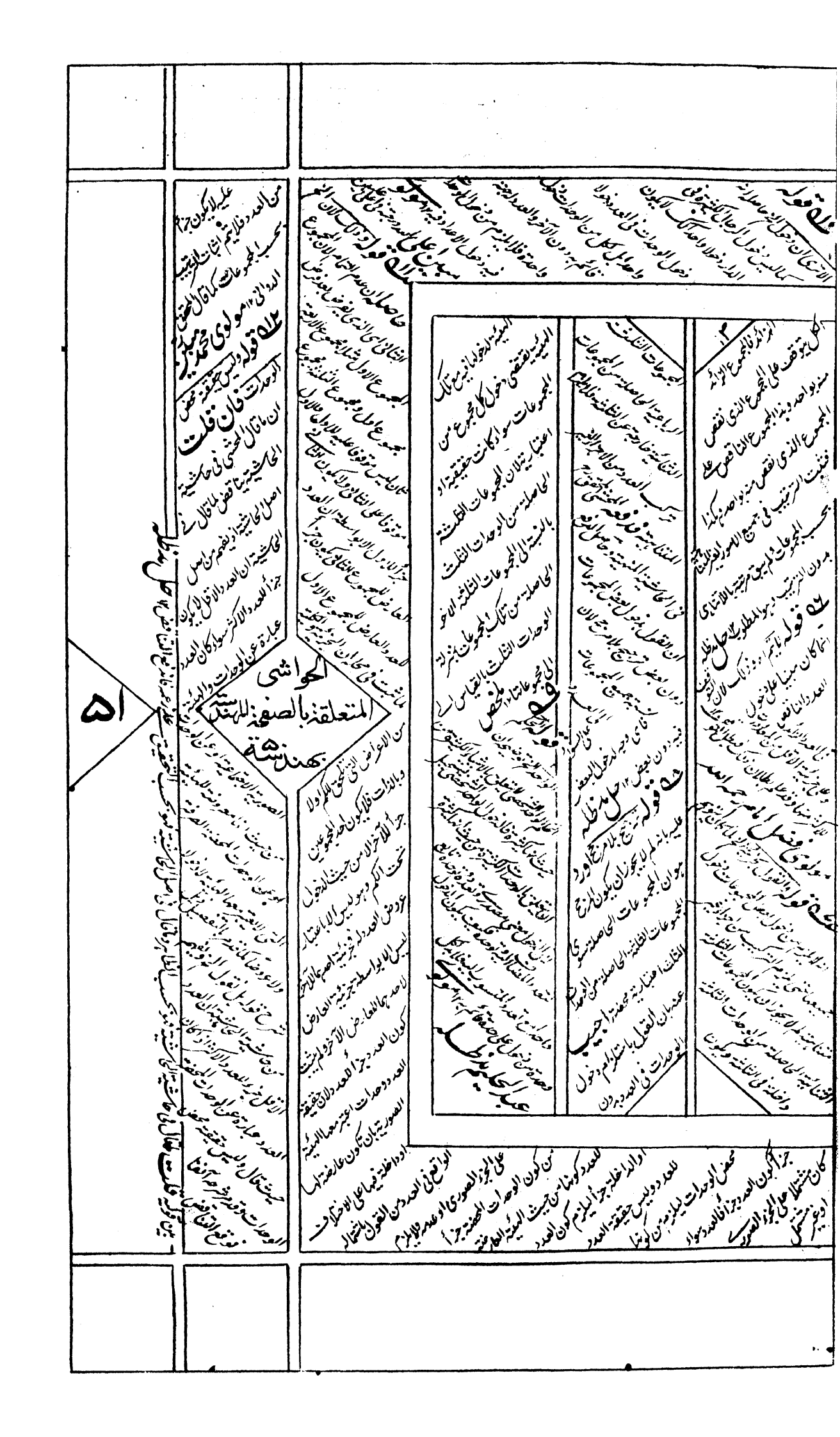

الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة بهندسة ٥٣

قوله عليه[illegible] اذ التفتيش الى آخره
لما سبق ان هذا الكلام مناقض لما سبق
من ذلك المحشي العلام من ان علة
عدم المعلول عدم علة ما وليس بمعين
ونحن نقول تفصيل ذلك ان نقول
الاول عدم علة ما الخ وتعميم ان العلة اذا
لا احتياج الى التاثير الاخير
ان العدم كما ذكرنا اعم من كل
فهذا مناقض لما سبق هذا مناقض
عنه بان هذا ليس مناقضا بالتمام
بل المراد فان سبق قد عرفت وتلويح على
التاثير بالعلة المعينة
علينا استاذنا العلام ابدا الله فيوضه
الى يوم القيام ان العدم لا يحتاج
الى تاثير العلة المعينة بل يكفي
في العدم سلب تاثير العلة التامة
التي هي الموثر في وجود المعلول
وذلك السلب يتحقق بعدم
علة ما فيكون العدم محتاجا الى
عدم علة ما فعلى هذا قوله بل يكفي الخ
كناية عن عدم علة ما فاندفع
التناقض من البين وحصل التوافق
بين القولين فتدبر وتشكر ١٢
المداوي مد ظله

قوله لا انه لازم الخ دفع توهم
عسى ان يتوهم ان عدم علة تا بدون
التعين لا يكون بانعدام الجميع فيجب
توقف المعلول على انعدام العلل
معا في وجوده يكون موقوفا على
وجود كلها فيلزم توارد العلل
المستقلة في ايجاد المعلول على
معلول واحد وهو باطل وجه
الدفع ان علة عدم المعلول
ليس عدم كل واحد من المعينات
على سبيل الاستقلال ليلزم
توقف وجود المعلول على وجود
كل واحد منها بمعنى العلة عدم
[illegible] الشيء المعين على علة الاعلى على
[illegible] الشيء المعين اعني
الاعلى بالشيء المعين على التفاوت [illegible]
ترتيب الشيء المعين مرتبا خاصا
مسلم لان تاثيرها في الشيء
الاخر يتوقف على الشيء والوجود
وجود الشيء الاول مع ما رتب
الاخر على الشيء المعين او
العدم فيه مسلم ان تعقيبا
عدم الشيء المعين الى الاحتياج
العدم الى الاحتياج الى التاثير فلا يحتاج
علة حوادثه وهو عدم العلة التامة
بل يكفي فيه اي في عدم المعلول اللازم
المعين ان لا يوجد التاثير الى الوجود
وليس اللازم ان يوجد المؤثر في
العدم حتى يلزم ان علة عدم
المعلول عدم العلة التامة
فكان ليس الاعلى

قوله لا بعدم احد الاجزاء الخ
ان عدم دفع سؤال الخ تقرير السؤال ان عدم
المعلول قد يكون بعدم احد اجزاء
العلة المعينة او الا المعينة فكيف يصح
ان عدم المعلول لا يتوقف بالذات
الا على عدم العلة التامة والدفع
ان عدم الاجزاء المعينة او الا المعينة ليس
علة مستقلة لما موقوفا عليه
ان عدم العلة التامة
من العلل لان عدم العلة
حقيقة انما هو من انعدام العلة التامة
لا بانعدام احد الاجزاء فعدم المعلول
واخلا في الموقوف عليه حتى يكون
لا يتوقف على عدم احد الاجزاء بالذات
الذي هو ذلك الفاضل كلامه
عليه حتى يكون علة لانه لو كان كذلك
كيف يكون عدم المعلول من غيره وليس
كذلك كما هو الظاهر مولانا الحافظ

قوله الا من حيث الخ
لان عدم العلة التامة مستلزم
لانعدام المعلول وانعدامها لا يتصور الا
بانعدام الاجزاء المعينة او لا المعينة فيكون
انعدام الاجزاء مطلقا لازما لانعدام
العلة التامة ١٢ غلام نبي

قوله بعدم الشرط الخ دفع
توهم عسى ان يتوهم ههنا ان الشرط
يكون معدوما بعدم الشرط فعدمه يكون
موقوفا [illegible]
[illegible]
بالعلة التامة وان كان عند عدم الشرط
الشرط وان كان موقوفا عليه بل موقوفا
العلة التامة لانها اعم من
اعدم العلة التامة عدم واعدم العلة
فيكون الشرط لا يكون من عدم العلة
الشرط والمانع العلة التامة
التامة
مولوي محمد حسين

قوله او انتفاء الخ
وجود المانع الى آخره دفع توهم ان المانع
انه يتوهم انه التقريب التوهم ان العلة التامة
ان يكون التاثير الى وجود المعلول مانع
فاذا وجد ذلك المانع الذي يمنع فكيف يقال
انعدام المعلول انما يكون بعدم العلة التامة
انما انعدام المعلول انما يكون بعدم الشرط
الجواب انه يكفي عدم ما
وجود المانع ايضا يسبب
وتوضيحه
عدم المعلول بالذات كيف وقد يوجد
عدم المعلول مع عدم تحقق وجود المانع
بل يكون المانع منتفيا لعدم تحقق
العلة التامة التي كانت علة لوجود
المعلول ففي هذه الصورة وجد
عدم المعلول بدون وجود المانع
فلو توقف عدم المعلول بالذات
على وجود المانع لما وجد عدم المعلول
بدون وجود المانع ١٢ سعيد

وبالجملة الموقوف عليه بالذات لعدم
المعلول انما هو عدم العلة التامة
اما وجود المانع فهو نحو من انحاء تحقق
عدم العلة التامة لا عدم المانع
معتبر في العلة التامة وليس وجود
المانع موقوفا عليه بالذات لعدم
المعلول فتدبر ١٢ حامد ظله

نعم لو قال بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث

وهلم الخ صحيحا لانه اذا تحقق مجموع احاد العشرة مثلا يتحقق كل واحد واحد

من احاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة

هذا والوجه الثاني ان علة عدم المعلول ليست عدم العلة المعينة بل عدم علة ما

واما عدم العلة المعينة فهو مستلزم لعدم المعلول قال بعض الافاضل عدم المعلول

ليس يتوقف الا على عدم العلة التامة فشيء بعينه لا يترتب وجوده وعدمه الا على شيء بعينه واما

عدم احد اجزاء بعينه او لا بعينه فعلى خلاف تصورات الجماهير من مقارنا الموقوف عليه

التامة وفيه ان عدم احد الاجزاء بعينه او لا بعينه مستلزم لعدم العلة التامة

الذي هو المطلوب لان المجموع تصورا ان عدم احد الاجزاء بعينه او لا بعينه

عدم المجموع بداهة وعلى تقدير عدم المجموع يتحقق عدم المعلول بالطريق الاولى

واما عدم الشرط فليس مما يتوقف عليه عدم المشروط بل هو مقارن

لعدم العلة التامة الذي هو العلة للعدم وكذلك وجود المانع ليس يتوقف عليه عدم

المعلول بل ربما ينتفي المعلول مع انتفاء المانع لعدم تحقق العلة التامة

وهذا تمام استدلال المدعي لا المدعى الا ان كلام المصنف رحمه الله منه والا يلزم عند انعدام العلل تعاقب العلل

المستقلة على معلول واحد منه وصيرورة باقي العلل منه وقال الامام منه ان عدم الشيء بعينه لا يترتب وجوده على

شيء بعينه فوق الوجود مسلم اما في العدم فلا اذ التحقيق ان العدم لا يحتاج الى التاثير بل يكفي فيه سلب التاثير في الوجود منه

قوله ٥٤ اقول العلة التامة الموقوف عليها المعلول هو مجموع العلل الناقصة بمعنى احادها

لا بمعنى المركب منها المتغاير لها ولا لزم ان يكون العلة التامة جزء لنفسها

لانها جملة ما يتوقف عليه فلو كانت هي ايضا من جملة ما يتوقف عليه لزم

ان يكون هي جزء لتلك الجملة التي هي نفسها ولهذا قال بعضهم المعلول يتوقف

على العلة التامة توقفات كثيرة ويصدق العلة التامة عليها بوصف الكثرة فعدم

العلة التامة ليس الا عدما احاد العلل الناقصة كما ان وجودها ليس الا وجودات

تلك العلل فلو كانت علة عدم المعلول عدم العلة التامة دون عدم واحد منها يلزم ان

لا يعدم المعلول الا عند عدماتها وظاهر ان الامر ليس لذلك اذ كثيرا ما يعدم المعلول عند عدم

واحد من العلل الناقصة قوله فعدما الاعداد اه لقائل ان يقول تلك العدمات امور

انتزاعية ينتزعها العقل من الاعداد المعدومة ومعنى استلزام عدم الاقل لعدم الاكثر

استلزام صحة انتزاع العدم من الاقل صحة انتزاع العدم من الاكثر فلا يكون تلك العدمات

موجودة غير متناهية بالفعل ان قلت المقصود اجراء برهان التطبيق في تلك العدمات

ولكونها امورا انتزاعية لا يمنع ذلك لان الاجزاء المقدارية في الجسم المتصل الغير المتناهي

٥٤

الحواشي المتعلقة بالصفحة المستقبلة بهذه الشبه

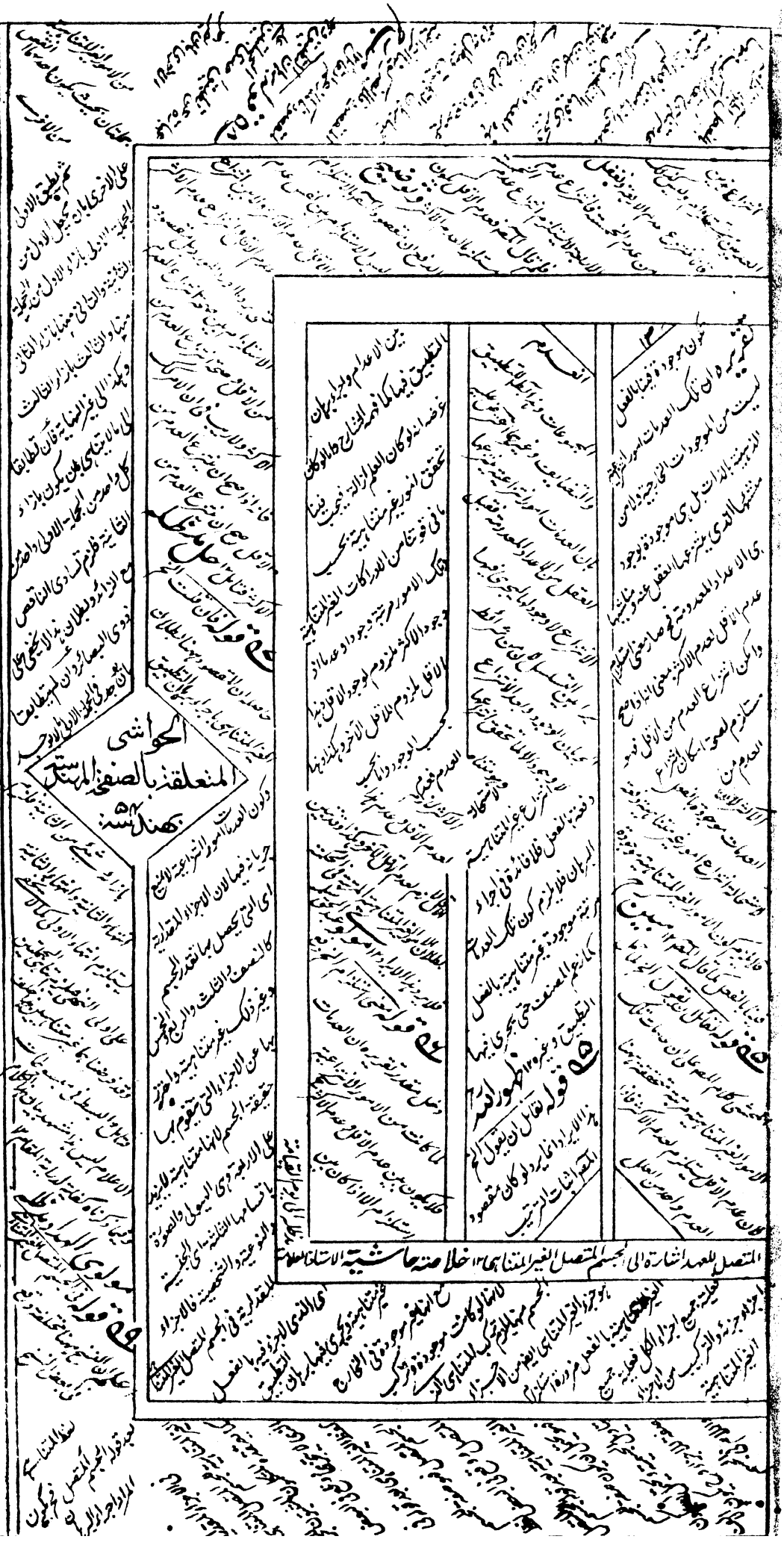

الحواشي المتعلقة بالصفحة المرتسمة بهذه الصورة

٥٦

يجري فيها برهان التطبيق مع انها اجزاء وهمية غير موجودة في الخارج كما مر

تركب الجسم المتناهي المقدار من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل

اي يوجد مغايرة عن وجود الكل وتفصيله ان الاجزاء التحليلية اما معدومة صرفة واما موجودة متعددة وهو اما موجود واحد وهو الاول باطل لان تلك الاجزاء بما تقع موضوعا للقضايا الخارجية كما اذا اشرنا بعض المتصل وبعد بعض اخر في الخارج فيقال هذا البعض خارج عن ذلك البعض وشيء لشيء في ظرف مستلزم للثبوت المثبت له في ذلك الظرف وكذا الثاني لان الجسم بقبول الانقسامات الغير المتناهية بالفعل فلو كانت تلك الاجزاء غير متعددة يلزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وقد ثبت انها موجودة واحدة بوجود الكل فليس في الخارج الا امتداد واحد متصل فيه غير ان يكون فيه تعدد وتكثر ثم العقل مع قوة الوهم ينتزع عنه اجزاء ويفرض شيئا دون شيء فبطل ما توهم انها حقائق متعددة موجودة بوجود واحد كيف والوجود هو نفس الموجودية المنتزعة وليس لفرد من الحصة المعينة بالوصف الا اضافة قال بعضهم في التحصيل الماء والخمر لا يصح ان يكون بينهما وحدة بالاتصال حقيقة فان الموضوع المتصل بالحقيقة جسم متصل بسيط متفق بالطبع ولذا قيل ان ذات الجزء التحليلي متقدم على الكل في الوجود الخارجي بمعنى ان العقل اذا قاس الكل والجزء الى الوجود يحكم بتقدم ذات الجزء عليه ووصف الجزئية متاخر عنه فتحقق ان الكل والجزء في الخارج امر واحد مع ان تاخر وصف الجزئية متحقق في كل جزء فاحسن عمال الروية ولكن على سلامة القريحة اهـ منه

نتبين بطلان هذا في الحكمة فتبين بهذا ان العلم تحصيل لا ازالة ولان كون العلم تحصيلا لا ازالة من الامور التي نجدها في انفسنا ولا نحتاج فيها الى بيان والامر الحاصل عند العلم باحد المعلومين غير الحاصل عند العلم بالمعلوم الاخر

قلت الاجزاء المقدارية انما يجري فيها برهان التطبيق لان منشأ انتزاعها موجود في الخارج واما ذلك العدم فمنشأ انتزاعها ليس كذلك ثم لا يخفى عليك ان هذا البيان يجري في اعدام المعدودات ايضا كما ان الاكثر بالذات مستلزم للاقل بالذات اقل الاكثر بالعرض مستلزم للاول بالعرض وكما ان عدم الاقل بالذات مستلزم لعدم الاكثر بالذات كذا عدم الاقل بالعرض مستلزم لعدم الاكثر بالعرض فلا بد ان الامر الزائل لا ينحصر في العدد فيجوز ان يكون الادراك زوال امر اخر غير العدد

قوله فتبين بهذا اه وايضا تبين ان العلم متصف بالمطابقة واللامطابقة والازالة لا يتصف بهما فتامل قوله ولان كون العلم تحصيلا اه و الاستدلال عليه لا ينافي كون من الوجدانيات اذ النظري هو ما يتوقف على النظر لا ما يحصل بالنظر

توجيهه ان العلم على تقدير كونه ذا لا امر ليس نفس الازالة والزوال بل هو نفس الزائل كما انه اذا كان بحصول صورة ليس نفس التحصيل او الحصول بل هو نفس الحاصل فكما ان الحاصل من حيث انه حاصل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه حاصلا فكذا الزائل من حيث انه زائل متصف باللامطابقة مع قطع النظر عن كونه زائلا اه منه والتوقف على النظر غير الحصول به سواء كان التوقف بحسب الطرو او بحسب البقاء لو لا الامتناع كما في ما يحصل بشيء لا يلزم ان يكون متوقفا عليه متقاعدا به

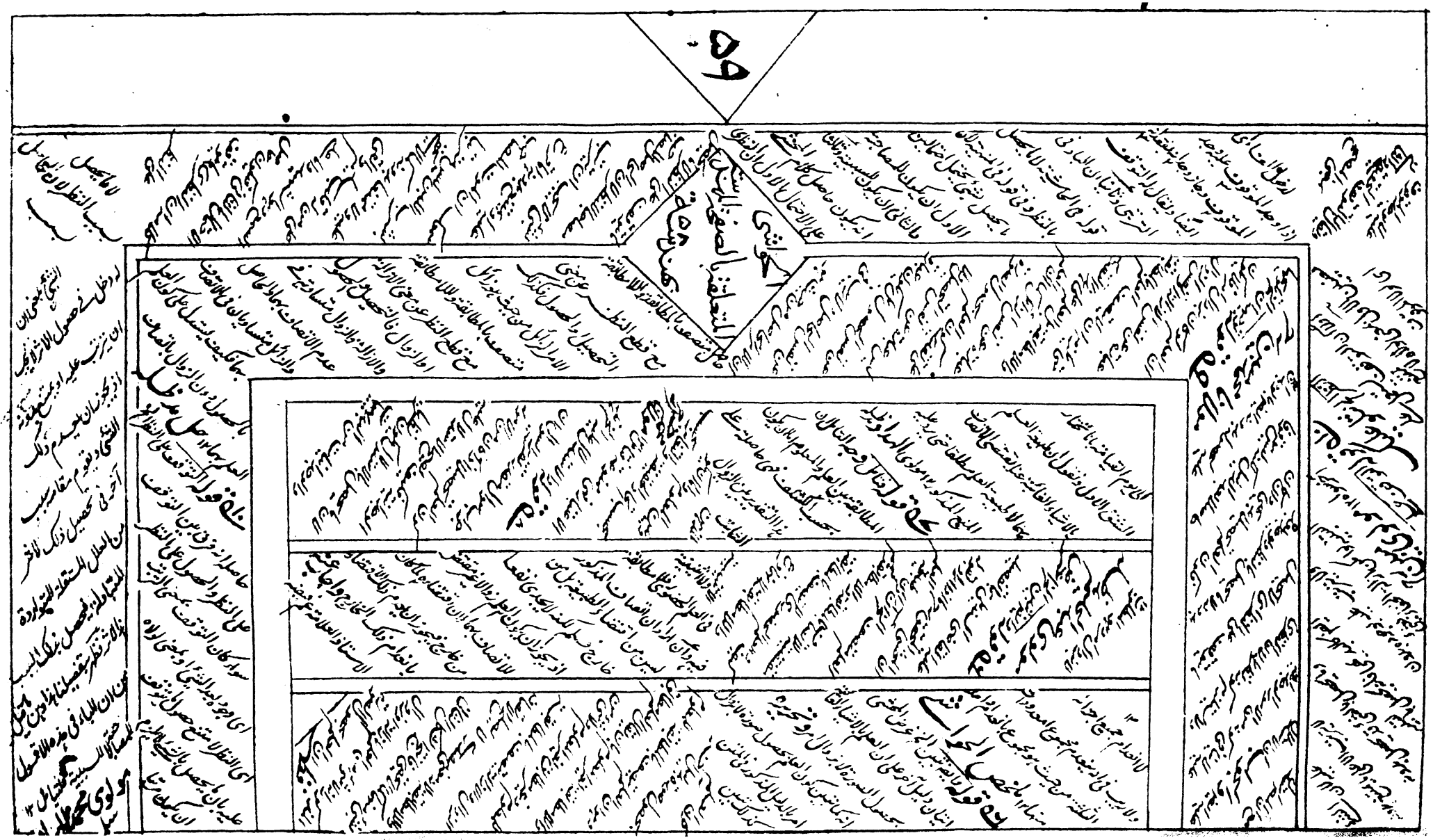

الحواشي المتعلقة بالصفحة الهندسية

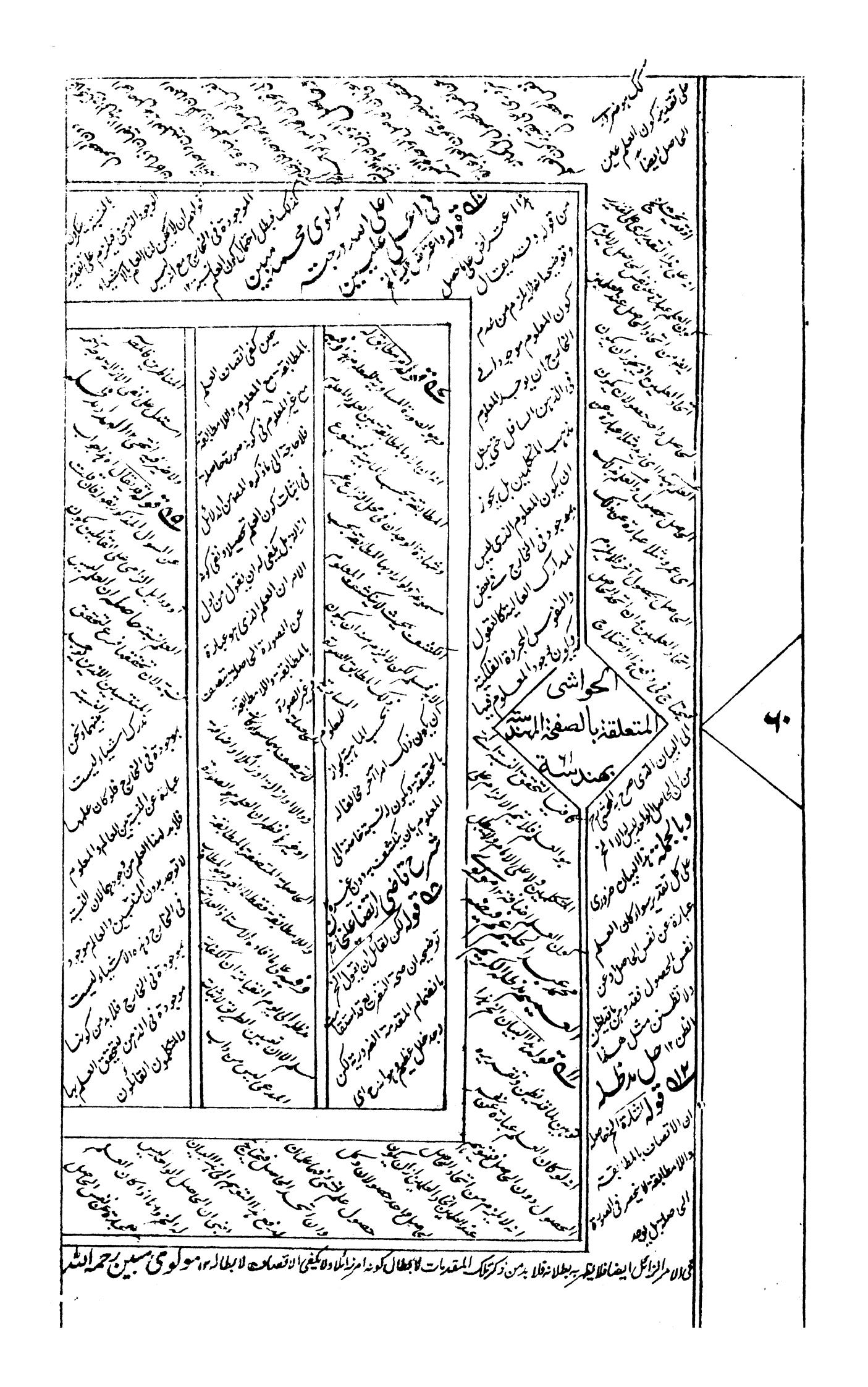

لما سبق فيلزم ان يكون لكل معلوم امر في العقل يطابقه وهو العلم به دون العلم باعداده

قوله لما سبق اي ولا لكان العلم باحدهما عين العلم بالآخر وذلك لان الحاصل الواحد ليس

الا حصول واحد وحينئذ اخر لو كان الحاصل عند العلم بهذا عين الحاصل عند العلم بذلك يلزم

تحصيل الحاصل غير التحصيل الاولى اشتهر ان النفس في ان واحد لا تتوجه الى شيئين قوله

فيلزم ان يكون اه فان قلت يجوز ان يكون ذلك الامر العقلي مما لا يجري فيه المطابقة واللامطابقة

كالاضافة بين العالم والمعلوم على ما هو مذهب جمهور المتكلمين قلت العلم يتصف بالمطابقة

واللامطابقة كما يشهد به الضرورة فيلزم ان يكون كل معلوم امر مطابق لهذا لكن لقائل

ان يقول فحينئذ لا حاجة الى ما ذكره من المقدمة بل يكفي ان يقال العلم يتصف بالمطابقة

واللامطابقة وغير الصورة الحاصلة لا يتصف بهما فقد برد قد يقال العلم ليس نسبة بين العالم

والمعلوم لان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ونحن ندرك ما ليس بموجود في الخارج فلا بد له من وجود

اذ ليس له وجود في الخارج فهو في الذهن واعترض عليه بانه يجوز ان يتحقق ذلك في بعض المدارك العالية

هذا البيان على تقدير ان يكون العلم عين الحاصل اما على تقدير اخر فلا يمكن ان يتوهم على هذا التقدير ان العلم بهذا هو

الحاصل بحصول والعلم بذلك هو هذا الحاصل بحصول اخر ومنه اشارة الى انه يمكن ان يقال العلم على تقدير ان يكون بروز

ايضا يتصف بهما كما مر بيانه وحاشية الخانشية فلما كان المتصف بهما منحصرا في الامر الحاصل والمراد المصنف ذلك المتصف

وانت خبير بان الاشياء المدركة لنا الخارجة عن اذهاننا لو عدمت في الخارج لا يتغير علمنا

رد على الاعتراض السابق ١٢

بها كما يحكم به البداهة فذلك النحو من التحقق ليس كما ينبغي وبهذا ثبت ما ذهب اليه المحققون

اي بالاستغناء ١٢

ان المعلوم بالذات هو الصورة العلمية فتامل

وبيانه ان العلم صفة ذات اضافة فلا بد من ان يتحقق المعلوم عند تحققه ونحن نعلم بالضرورة ان علمنا

اي صفة قائمة بالنفس مبدأ لانكشاف المعلوم ١٢

بالاشياء الغائبة عنا لا يزول بزوال تلك الاشياء في الخارج والمعلوم بالذات هي الصورة الموجودة في الذهن

اي الاشياء الغائبة عن المدرك الموجودة في الخارج الحاضرة عند المحاكمين ١٢

لا ما هو موجود في الخارج لكن ينبغي ان يعلم انها معلومة بالذات من حيث هي هي لا من حيث انها منتقشة

اي الصورة ١٢

بالعوارض الذهنية والا لاحتاج الى اثبات الوجود الذهني بما لا يتصور انكاره وبهذا يظهر ان ما سبق الى بعض

اي وان لم يكن المعلوم بالذات هي الصورة من حيث هي ١٢

الاذهان من ان العلم الحضوري علم بالذات لكون معلومه في الصورة الذهنية معلوما بالذات والعلم الحصولي

علم بالعرض لكون معلومه اي الشيء الخارجي معلوما بالعرض لين ينبغي ونشأ عن اهمال هذه الدقيقة واشتباه

خبران ١٢

احد العلمين المتغايرين بالاخرة لان ههنا علمين الاول علم متعلق بالماهية من حيث هي هي مع

قطع النظر عن العوارض الذهنية والخارجية وهي معلقة بالذات والماهية من حيث انها معروضة بالعوارض الخارجية

معلقة بالعرض فهذا العلم حصولي لانه ليس الا بحصول صورة شيء في العقل والثاني علم متعلق بالعلم الاول الذي هو بالقياس

بناء ومبدأ لانكشافه وذلك العلم حضوري لانه صفة النفس وعلم النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري كما تقرر في موضعه

الحواشي المتعلقة بالصفحة المرسومة بهذه السنة ٦٢

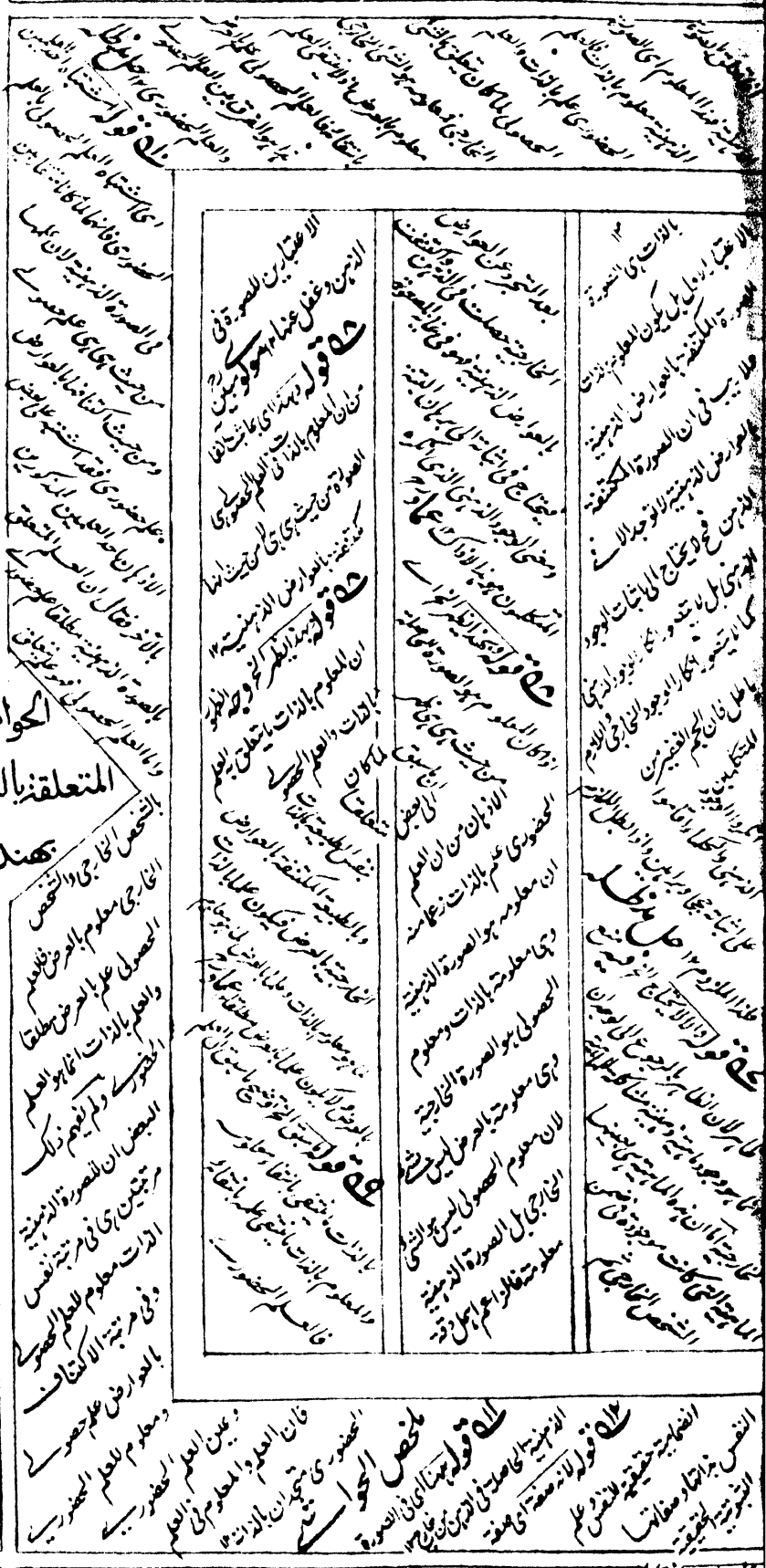

الحواشي المتعلقة بالصفحة المشتملة بهندسة ٦٥

قوله كما زعم الخ يعني ان زعم هذا الحاكم ببقاء العلم وان عدمت الصورة عن العقول كزعم قوم انا نعلم ان طوفان نوح ع تقدم على بعثة موسى ع ولم يكن فلك والحركة فان هذا الزعم باطل فان البرهان دل على خلافه فانه قد ثبت في مقامه ان التقدم والتأخر بالذات من اوصاف الزمان ويكونان في الزمانيات بالعرض والزمان مقدار [illegible]

مع اعتبار عدم الحكم وكذا اذا تصورناه مفهوما قولنا الصورة الحاصلة مع عدم اعتبار الحكم ولا عدمه او تصورناه مقارنا مع الحكم من غير اعتباره او معتبرا باعتبار عدم الحكم يصدق عليه انه صورة حاصلة مع عدم اعتبار الحكم وكذا اذا تصورناه واعتبر [illegible]

صورة الشيء في العقل والثاني حصول صورة الشيء من حيث [illegible] العقل [illegible] مع اعتبار عدم الحكم [illegible] ان يكون مع اعتبار التصور [illegible] مع عدم اعتبار الحكم [illegible] الاول اي حصول صورة [illegible] بدون ان يكون [illegible] فحينئذ [illegible] لانه يصدق على نفسه ويصدق على نفس التصور اذ تصور لان مفهوم ما ايضا حاصل في العقل وعلى نقيضه وهو اللاتصور لان كل واحد من الصورة الحاصلة ونقيضها من المفهومات الذهنية دون الموجودات الخارجية وهذا المحمل [illegible] التعيين فظاهر واما في المحمل على نفسه فاذن نقسمه [illegible]

قوله تعلق المراد بالتعلق اعم من ان يكون بالوجه او بالكنه فلا يرد ان الله تعالى وان لم يتصور بالكنه لكنه يتصور بالوجه ١٢ مولوي [illegible] النوع يكون هنا بتعقبه ١٢ مولوي [illegible] النوع وكل كلي [illegible]

قوله على جميع التقادير تفصيل المقام ان التقسيم [illegible] يحتمل الوجهين [illegible] فهذا [illegible] احتمالات [illegible] على نفسه [illegible] التقادير [illegible] على نقيضه [illegible] على [illegible]

مع اعتبار عدم الحكم [illegible] صورة حاصلة مع اعتبار عدم الحكم [illegible] لا حقيقة مع اعتبار عدم الحكم [illegible] صدق عليه صورة حاصلة مع اعتبار عدم الحكم وكذا اذا [illegible]

قوله لا يصدق [illegible] حاصل [illegible] الصورة الحاصلة [illegible] التقادير [illegible]

قوله قلنا [illegible] المطلوب [illegible] ان العقل [illegible] الصورة [illegible] الاشياء [illegible]

[illegible]

وذلك هو المراد بحصول صورة الشيء في العقل ويجب ان يكون هذا العلم اعم من ان يكون مطابقا للامر في نفس الامر او غير مطابق جازما او غير جازم فيشمل جميع التصورات والتصديقات اذ المنطق انما يبحث فيه عن المعاني الكلية الشاملة وعن العناوين الخمس واذا تقرر هذا فنقول فسر التصور بامر احدها بانه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل وهو بهذا المعنى لا اعتبار

فان للمناقشة فيه مجالا قوله وذلك هو المراد بحصول التصور فالمراد بحصول الصورة الصورة الحاصلة اذ المطابقة

اي في المعارضة المذكورة في قوله وانت خبير الخ ١٢

واللامطابقة انما هي متحققة فيها وهذا دليل على ان مورد القسمة في التصور والتصديق هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة

لان الحصول بمعنى مصدر حتى لا يصح الا الصورة بها ١٢

لا حقيقتها قوله ويجب ان يكون اراده انما لم يعم العلم بحيث يشمل التصورات ايضا لان شمول

في صدر الكتاب ١٢

العلم لها ظاهر بخلاف شموله للتصديقات الغير المطابقة وغير الجازمة وشموله للتصديقات

اي كما تقدم ١٢ اي للتصورات ١٢

المطابقة والجازمة وان كان ظاهرا لكن اورده بواسطة بمقابليها قوله فسر التصور اه التصور

غير مفتقر الى البيان ١٢ اي تنجلا اصلا حتى يلزم الترجيح بلا مرجح ١٢

بالتفسير الاول كان في صرافة العموم ومحوضة الاطلاق حتى يتعلق بكل شيء ويصدق على نفسه

ونقيضه بالحمل العرضي والتصور بالتفسيرين الآخيرين وان كان يتعلق بكل شيء على ما ذهب اليه

المحققون ولذا قيل لا حجر في التصور لكن لا يصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي على جميع النقادين

لقائل ان يقول المدرك العالية مع ما فيها من الصور العلمية عالم بتحقق الاشياء الخارجية والذهنية وعلى تقدير انتفائها يلزم

انتفاء المعلوم ذهنا وخارجا كما يدرك العاقل هذا بداهة الوهم كما زعم قوم انا نعلم ان طوفان نوح عليه السلام مثلا مقدم على بعثة موسى عليه السلام

ولو لم يكن فلك ولا حركة ثم انه منسوب الى بداهة الوهم لما دل البرهان على خلافه ١٢ منه ان كلا واحد من الصورة الحاصلة ونقيضها من المفهومات

العقلية دون الموجودات الخارجية ١٢ منه الصورة الحاصلة من الشيء مع اعتبار عدم الحكم والصورة الحاصلة من الشيء مع عدم اعتبار

الحكم منه وعلى الصدق على تقدير ان يكون نفس مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره فنقضها مع الحكم او اعتباره ١٢ منه

مرادف للعلم وثانيها انه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل فقط وهو محتمل لوجهين احدهما حصول صورة الشيء مع اعتبار عدم الحكم وثانيهما حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وهو بهذا التفسير اعم منه بالتفسير الثاني لانه جاز ان يكون مع الحكم واخص منه بالتفسير الاول لانه جاز ان يكون مع اعتبار الحكم وفسر التصديق بامور احدها بانه عبارة عن الحكم ونسب هذا التفسير الى الحكماء وفسر الحكم بثلث تفسيرات احدها بانه عبارة عن انتساب امر الى اخر ايجابا او سلبا

قوله مرادف للعلم اي العلم الذي هو مورد القسمة **قوله** وهو محتمل لوجهين اه هو غير محتمل للوجهين الاخرين اي حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وعدمه وحصول صورة الشيء مع عدم اعتبار عدم الحكم لعدم ملاءمتهما للساذجية ومقابلة الحكم **قوله** وهو بهذا التفسير اه لا يخفى عليك انه بين النسبة بين الوجهين و التفسيرين بحسب المفهوم ويظهر منه بحسب الصدق ايضا **قوله** احدها بانه عبارة عن الحكم اعلم ان الحكم يطلق على معان اربعة الاول جزء القضية اي وقوع النسبة اولا وقوعها والثاني المحكوم به والثالث القضية من حيث اشتمالها على ربط احد المعنيين بالاخر وسلب الربط والرابع التصديق على مذهب البعض من المحدثين **قوله** وفسر الحكم اه الحكم انما هو بالتفسير الاول على الحقيقة وبالتفسيرين الاخيرين على المجاز ثم لا يخفى ان الاذعان والقبول ايضا من تفسيراته كما يدل عليه ما قال في شرح المطالع

فيه لف ونشر مرتب لتعلق الاول بالاول والثاني بالثاني ١٢ منه وفيه انه لو لم يفهم من تبيين النسبة بحسب المفهوم النسبة بحسب الصدق فكيف يصح قوله ولم يظهر منه بحسب الصدق ايضا اللهم الا ان يقال ما بين النسبة بحسب المفهوم علم بالالتفات الى الخارج النسبة بحسب الصدق ١٢ منه

الحواشي المتعلقة بالصفحة الستة والستين ٦٦

عن الحكم والثاني اعم من ١٢
الاول واخص من المعنى الاعم السابق
والثالث اعم منهما والرابع اعم من الثلثة
الاول فالتصور فقط يحتمل للاولين دون
الاخيرين لمنافاتهما للساذجية اما منافاة
الاول منهما فلانه لا يعتبر فيه الحكم
وعدمه فهو في مرتبة الاطلاق المحض
وهي في الساذجية اي في مرتبة التقييد
بعدم الحكم واما منافاة
الثاني فلانه ...

في الحكم بمعنى التصديق
قد ذكر تفسيرات اخر له غير مناسب
وان كان المقصود منه بيان معانيه
للافادة فمعانيه ليست منحصرة
فيما ذكره بل له معان اخر فلا بد من
ذكرها حتى تكمل الافادة ١٢ مولوي
محمد ابو تراب رحمه الله

قوله اعلم ان الحكم الخ ... قال المقصود ان التصديق ...

قوله ... بعدم الاعتبار ١٢ ... فاز متعلق ...
الوجهين اي من بيان النسبة بين
التصديق والتصور بحسب العموم نظرا
الى النسبة بحسب الصدق ايضا ١٢

قوله اعلم ان الحكم الخ لما ...
انه اعترض على المصنف حيث
ذكر التفسيرات الثلثة للحكم ...
... فيها ... التفسير ... الكلام

من الوجهين الاخرين لما ليس
والوجه الاول
فيه الحكم معتبرا ولا عدم الحكم معتبرا
فيكون في مرتبة الاطلاق فلا يلايم
هذه المرتبة للساذجية
لان الساذج يكون مقيدا بعدم
الحكم والوجه الثاني لما ليس
عدم الحكم فيه معتبرا فيمكن فيه
ان يوجد ويعتبر معه الحكم فلزم
احتمال التصور الساذج للحكم
والمحتمل للشيء لا يكون مقابلا
لذلك الشيء فالوجه الثالث ...

بحسب اصطلاح اهل الميزان ١٢
قوله الحكم انما هو الخ
كون العلم حقيقة بالتفسير الاول
دونه بالتفسيرين الاخيرين
غير ظاهر بل الاخيران شائعان
في استعمال الفن واما الاول فقد
صرح البعض بانه خطأ ولعله
اعتبر وضع اللغة ١٢ مولانا
بحر العلوم المغفور المرحوم

مولوي محمد ... ١٢ ... سلمه الله

[illegible]

الحواشي المتعلقة بالصفحة المهملة بهذه الستة ٦٩

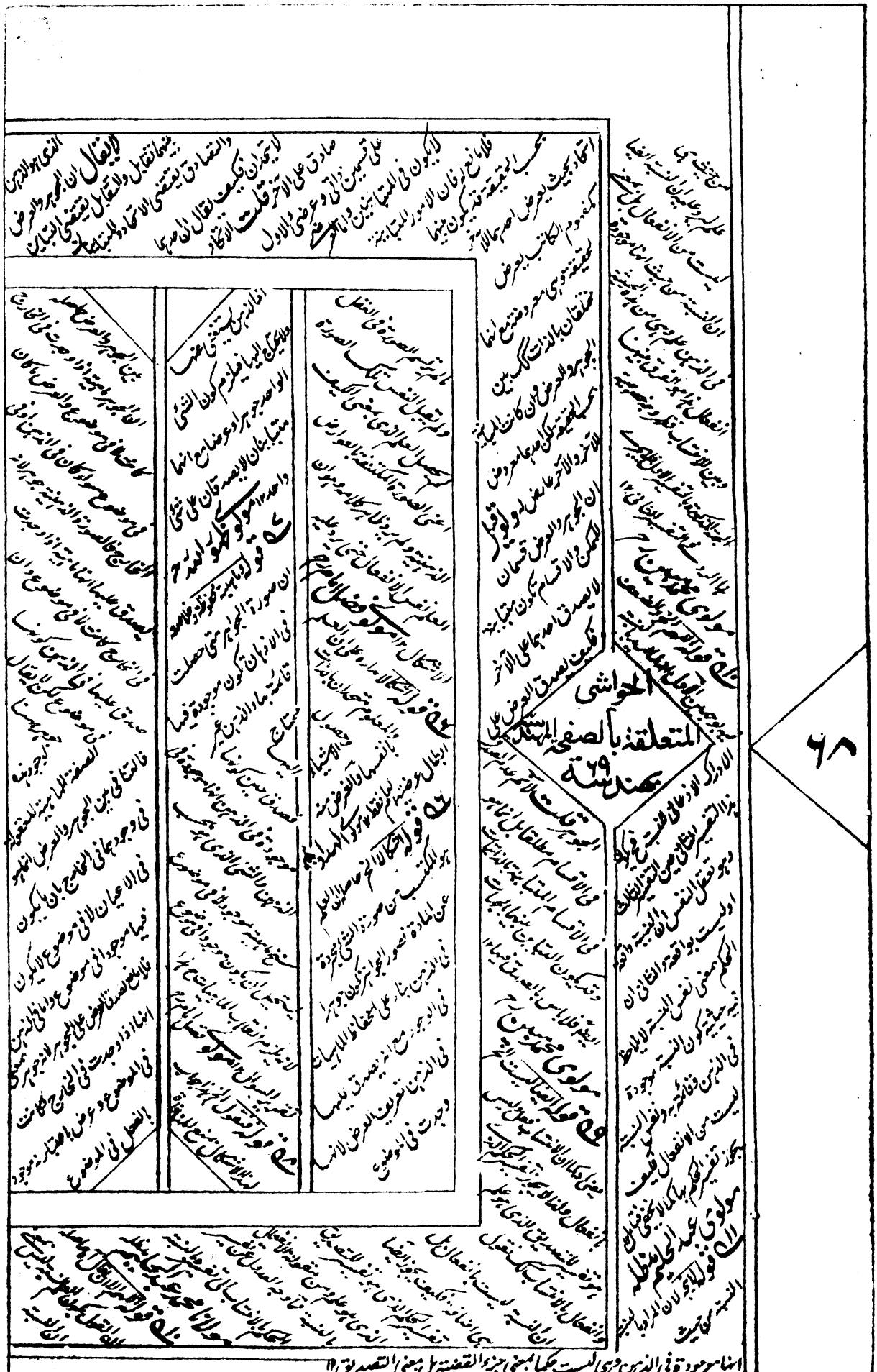

انها موجودة في الذهن وهي ليست حكما بمعنى جزء القضية بل بمعنى التصديق ١٢

وثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة لا عن الانتساب لان الانتساب فعل والعلم انفعال

قوله وثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة ايراد هذا التفسير في هذا المقام غير مناسب لان الكلام في الحكم بمعنى التصديق لا الحكم بمعنى جزء القضية قوله لان الانتساب آه لا يخفى ما فيه فافهم قوله والعلم انفعال آه المذهب المنصور في العلم انه من مقولة الكيف كما تقرر في موضعه ولعله اراد ان العلم حاصل بالانفعال اعلم ان ههنا اشكالا مشهورا اورده الشيخ في الهيات الشفاء واجاب عنه حيث قال القائل ان يقول العلم هو المكتسب من صور الموجودات المجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته لا يكون في موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او نسبت الى الوجود الخارجي فيقول ان ماهية الجوهر بحيث بمعنى انه موجود في الاعيان لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة فانها ماهيتها من شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

لا يخفى ان النسبة ايضا ليست من الانفعال اللهم الا ان يقال المراد هو النسبة من حيث انها موجودة في الذهن ولا شك انها حينئذ تصير علما وانفعالا وبهذه العناية لا يتجه ما اورد في الحاشية الاولى ان ايراد هذا التفسير غير مناسب منه

قوله لان الفعل انما يوافق الانتساب بالمعنى المصدري وقد عرفت من كلام شارح المطالع ان الانتساب والاضافة ونحوهما تعبيرات والمراد بها الاذعان والقبول

قوله مولوي عاصي

ما في قول المصنف وهو ما قال الخ في حاشية الخ

قوله مولوي عبد الحليم مدظله

قوله لا يخفى ما فيه فافهم لان العلم عبارة عما يعم الحضوري والحصولي فلا يكون من مقولة الكيف بل من مقولة الاضافة كما ذهب اليه المحقق الدواني وقد مر تحقيقه في اول المقصد الثاني من المرصاد

قوله مولوي عبد الحليم مدظله

قوله والعلم انفعال آه المذهب المنصور في العلم انه من مقولة الكيف كما تقرر في موضعه ولعله اراد ان العلم حاصل بالانفعال اعلم ان ههنا اشكالا مشهورا اورده الشيخ في الهيات الشفاء واجاب عنه حيث قال القائل ان يقول العلم هو المكتسب من صور الموجودات المجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته لا يكون في موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او نسبت الى الوجود الخارجي فيقول ان ماهية الجوهر بحيث بمعنى انه موجود في الاعيان لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة فانها ماهيتها من شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

لا يخفى ان النسبة ايضا ليست من الانفعال اللهم الا ان يقال المراد هو النسبة من حيث انها موجودة في الذهن ولا شك انها حينئذ تصير علما وانفعالا وبهذه العناية لا يتجه ما اورد في الحاشية الاولى ان ايراد هذا التفسير غير مناسب منه

قوله قاضي ارتضا علي خان

قوله والعلم انفعال آه المذهب المنصور في العلم انه من مقولة الكيف كما تقرر في موضعه ولعله اراد ان العلم حاصل بالانفعال اعلم ان ههنا اشكالا مشهورا اورده الشيخ في الهيات الشفاء واجاب عنه حيث قال القائل ان يقول العلم هو المكتسب من صور الموجودات المجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته لا يكون في موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او نسبت الى الوجود الخارجي فيقول ان ماهية الجوهر بحيث بمعنى انه موجود في الاعيان لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة فانها ماهيتها من شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

أي ان هذه الماهية معقولة عن امر وجوده في الاعيان ان يكون لا في موضوع واما وجوده

في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر اي ليس حد الجوهر انه

في العقل لا في موضوع بل حده انه سواء كان في العقل او لم يكن فان وجوده في الاعيان ليس

في موضوع انتهى لا يخفى عليك ان القول بعرضية الصورة الجوهرية مناف لحصر العوض

في المقولات التسع لان المقولات اجناس عالية متباينة بالذات اللهم الا ان يكون مرادهم

حصر الاعراض الموجودة في الخارج

اشارة الى ان هذا الجواب غير تام وذلك لان التحقيق عندهم ان الاضافة وغيرها من المقولات

النسبية ليست موجودة في الخارج والصواب في الجواب ان يقال مرادهم حصر الاعراض الموجودة

في نفس الامر والموجود منها هنا امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي وفي كل

منهما مندرجة في مقولة الاولى في مقولة الكيف والثانية في مقولة اخرى من مقولة الجوهر وغيرها كما

سينكشف عنك غطاؤه واما الحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث انها مكتنفة بالعوارض

الذهنية بان يكون التقييد داخلا والمقيد خارجا او بان يكون كل منهما داخلا اي المركب من

العارض والمعروض فلا شك انها من الاعتبارات الذهنية وليس لها وجود في نفس

الامر كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ولما كان الاطلاع عليه موقوفا على كلام

سيأتي بعد ذلك لم نورده واوردنا الجواب الغير المرضي واشرنا الى عدم الارتضاء

منه رحمه الله

الحواشی المتعلقة بالصفحة المستقبلة

بهندسة

الحواشی المتعلقة بالصفحة المهندسة

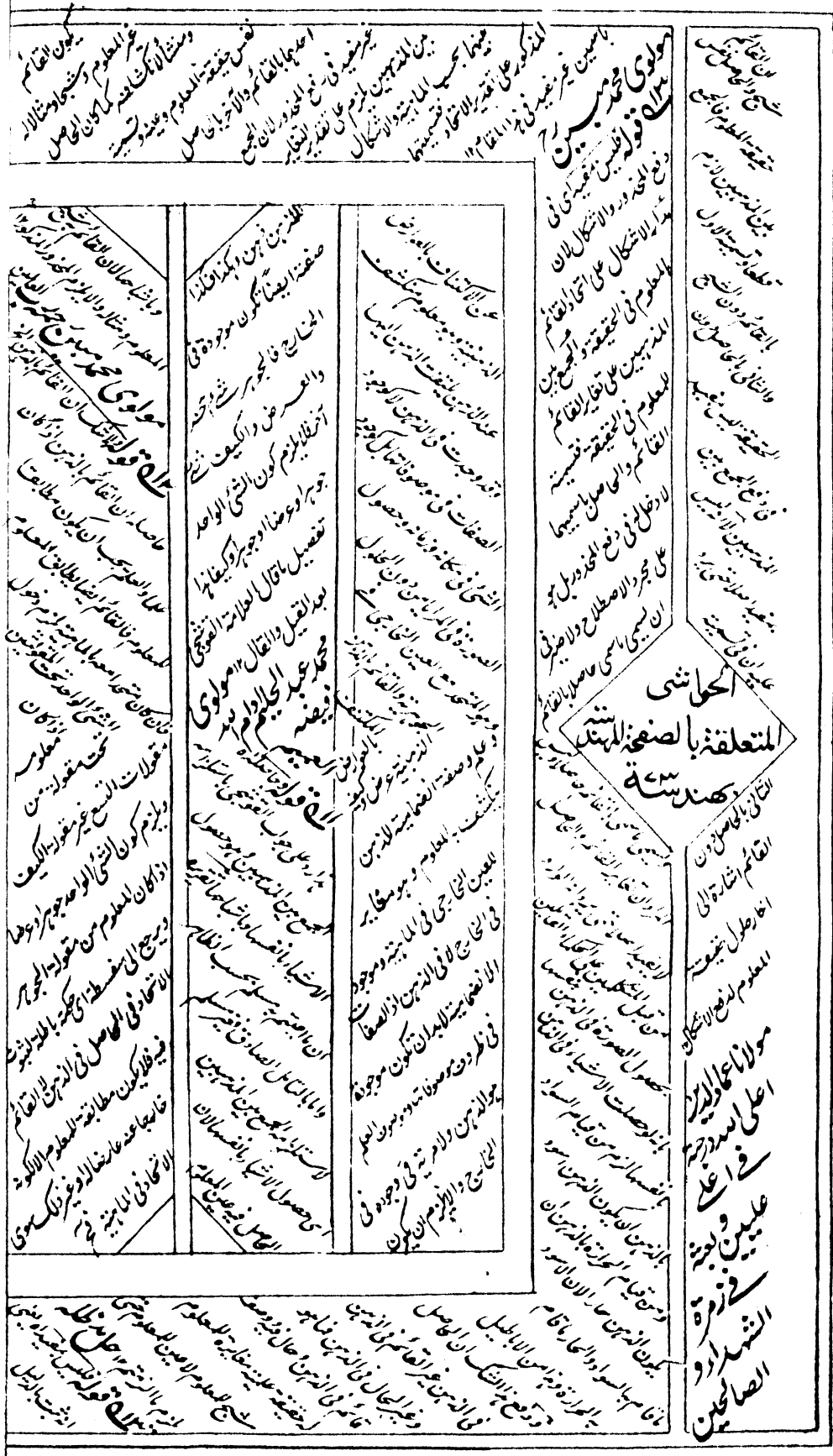

وما اورد على الحصر من النقض بالوحدة والنقطة فمدفوع لان الوحدة ليست
من الموجودات الخارجية والنقطة من مقولة الكيف كما صرح به الفارابي في التعليقات
حيث قال النقطة كيفية في الخط وهو مثل التربيع لانها حالة للخط المتناهي ثم هنا
اشكال اخر وهو ان العلم من الكيفيات النفسانية فيلزم ان يكون الشيء الواحد
جوهرا وكيفا مع انهما مقولتان وصدقهما على شيء واحد ممتنع وقد اجاب
عن الاشكالين بعض المتاخرين بالفرق بين القيام والحصول بان ما هو جوهر
معلوم وحاصل في الذهن وموجود فيه وما هو عرض وكيف علم وقائم
بالذهن وموجود في الخارج وحاصله كما يظهر بالتامل الصادق

وذلك ان القائم بالذهن لما كان علما يجب ان يكون صورة مطابقة للمعلوم
فاما ان تكون مغايرة له او متحدة معه والتالي باطل والا يعود الاشكال ويرجع الى
التفويض باطل بالضرورة فتعين الاول فالقائم بالذهن شبح
المعلوم كما ان الحاصل في الذهن نفس حقيقته واما تسميته احدهما بالقائم والاخر
بالحاصل فليس بمفيد كما لا يخفى

قال النقطة الخ
ما صدق النقطة كيفية في الخط
الترجيح فاعرض الكم الخ
النقطة انما هي في الخارج
فالنقطة ايضا موجودة في الخارج من حيث انه متناه

ان القائم بالذهن شبح المعلوم ومثاله والحاصل فيه عين المعلوم ونفسه فهو جمع بين

المذهبين وانت تعلم انه قول بلا دليل وساقط عن درجة التحقيق بل النظر الدقيق

يقتضي بامتناع ذلك بان يقال بانا لا نعني بالعلم الا ما هو منشأ الانكشاف ولا شك

ان الصورة الحاصلة كافية في الانكشاف كما يشهد به الحدس الصائب فمنشأ الانكشاف

هو الصورة الحاصلة فلو فرض ان يكون القائم بالذهن ايضا منشأ الانكشاف

يلزم حصول الحاصل على انه يلزم ان يكون تلك الصورة علما وعرضا وكيفا كما تقطنت

فعاد الاشكال واجاب عنه بعضهم بان الجوهر بعد ما وجد في الذهن يصير عرضا

وكيف بناء على ان مرتبة الماهية متاخرة عن مرتبة الوجود وتابعة لها ولا يخفى

عليك ان هذا المذهب خارج عن مسلك العقل ضرورة ان الماهية وذاتياتها

لا يختلف باختلاف الظروف وانحاء الوجود والعقل يعد قلب الماهية من الممتنعات

على ان هذا القائل اما ان يقول بانتفاء الجوهرية او بقائها فعلى الاول يرجع قوله هذا

الى القول بحصول الشبح والمثال وعلى الثاني يعود الاشكال وما قال ان مرتبة الوجود مقدمة

على مرتبة الماهية فهو ايضا باطل لان مرتبة الماهية مرتبة المعروض ومرتبة الوجود مرتبة العوارض

الحواشی المتعلقة بالصفحة الهندسية

بهندسة

الحواشي المتعلقة بالصفحة المشتملة بهذه الشكلة

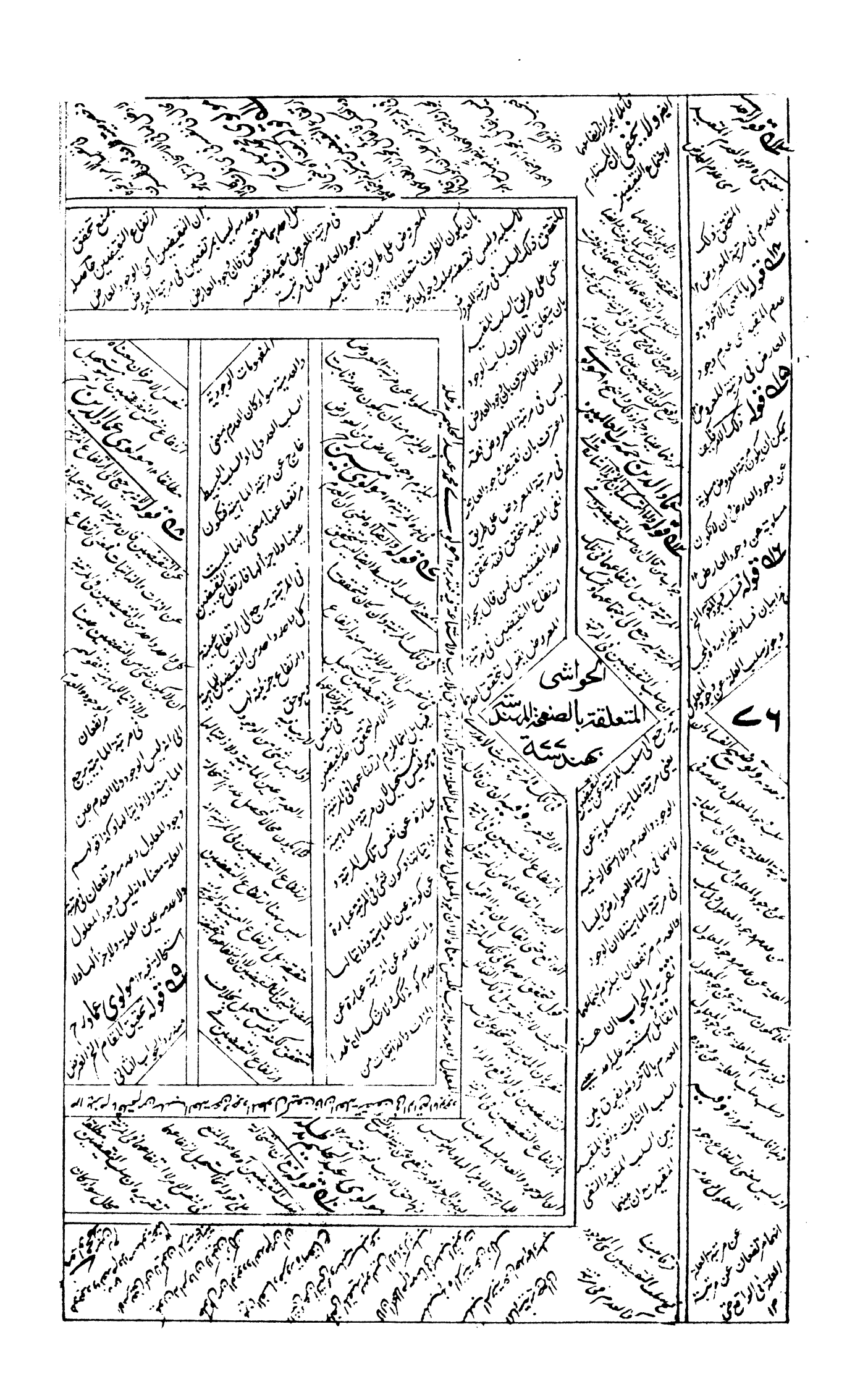

ولا شك ان مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العوارض

لعلك تقول اذا كان مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بالضرورة فيكون عدمه في تلك المرتبة والا لزم ارتفاع النقيضين فيها مع انه ايضا من العوارض حال كونه مضافا الى المعروض فتقول العدم الذي هو من العوارض هو العدم بمعنى السلب العدولي في العدم الذي هو نقيض الوجود هو العدم بمعنى السلب البسيط وايضا ارتفاع النقيضين المستحيل انما هو ارتفاع النقيضين في نفس الامر واللازم ههنا ارتفاعهما في المرتبة وهو ليس بمستحيل لانه يرجع الى ارتفاع المرتبة عن النقيضين مثلا ارتفاع وجود المعلول وعدمه في مرتبة وجود العلة يرجع الى ارتفاع العلة عن وجود المعلول وعدمه وهذا كما تراه ليس بمحال وتحقيق المقام ان نقيض الوجود في المرتبة سلب الوجود فيها على طريق نفي المقيد لا سلب الوجود المتحقق ذلك السلب فيها اعني النفي المقيد فالقول بان الوجود ليس في المرتبة هو بعينه قول بتحقق نقيض الوجود فيها على الطريق المذكور فمن قال بجواز ارتفاع النقيضين في المرتبة يقول بتحقق احدهما فيها من حيث لا يدريه مع ان استحالة سلب النقيضين ليس بخصوص ظرف دون ظرف بل هو في نفسه مع قطع النظر عن اي ظرف كان كما يشهد به الفطرة السليمة كيف وارتفاع النقيضين في ظرف يرجع الى اجتماعهما في ذلك الظرف اذ يتحقق سلب الوجود في ذلك الظرف عند نفي الوجود عنه ويتحقق سلب سلب الوجود فيه عند نفي سلبه عنه واما التمسك بان سلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عنهما فناش عن اشتباه احد معنيي العدم بالمعنى الاخر لان الكلام ههنا في سلب الثبوت ونفي المقيد لا السلب البسيط والنفي المفيد فسلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عن احد النقيضين وسلب سلبها عنه وهو بين الفساد ضرورة امتناع خلو كل من الوجود والعدم عن ان يكون لهما ان لا يكون لذلك الامر سلب وجود المعلول وعدمه في مرتبة العلة مثلا يرجع الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه ١٢ منه

فان قلت التقدم عند القوم منحصر في التقدمات الخمسة المشهورة وتقدم المعروض
على العارض ليس شيئا منها اما التقدم بالزمان والتقدم بالشرف فظاهر واما
غيرهما فلان التقدم بالطبع تقدم بحسب الوجود والتقدم بالعلية تقدم بحسب الوجوب
والتقدم بحسب الرتبة ما يصح فيه ان يكون المتقدم متأخرا والمتأخر متقدما
قلت هذا التقدم وراء تلك التقدمات كما صرح به المحقق الطوسي في نقد التنزيل
وقد عبر الشيخ في الهيات الشفاء عن هذا التقدم بالتقدم بالذات وبعضهم عبر عنه
بالتقدم بالماهية والقوم انما حصروا التقدم الذي هو بحسب الوجود وقد اجاب
بعض المحققين عن كون العلم جوهرا وكيفا بان عدهم العلم من مقولة الكيف
على طريق المسامحة وتشبيه الامور الذهنية بالامور العينية وهذا ايضا كما ترى
خال عن التحصيل وبعيد عن التحقيق واجاب بعض الافاضل عن ذلك بان العلم
كيف بمعنى العرض العام وهو اعم من المقولة اذ الكيف الذي هو المقولة معناه
ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ولا يكون تعقلها موقوفا على
تعقل الغير ولا يكون فيها اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة والكيف

قوله فان قلت التقدم عند القوم منحصر في التقدمات الخمسة المشهورة الخ
اقول ان التقدم المعروض على العارض ليس تقدم المعروض على العارض تقدما آخر سوى
التقدمات الخمسة كما صرح به المحقق الطوسي في نقد التنزيل والجواب ان
ليس بين العارض والمعروض تقدم بالزمان فلا يكون المعروض متقدما على العارض
بالزمان ويوجد في زمان لا يكون العارض موجودا في ذلك الزمان وفي زمان آخر
يوجد العارض ولا يكون المعروض موجودا في ذلك الزمان فالمعروض متقدم على العارض
بالتقدم بالزمان وكذا ليس بين العارض والمعروض تقدم بالشرف والرئاسة
وكذا ليس بين العارض والمعروض تقدم بالطبع لان المعروض متقدم على العارض
بالتقدم بالطبع والعارض متقدم على المعروض بالتقدم بالطبع فالمعروض متقدم
ومتأخر بالتقدم بالطبع وهو محال وكذا ليس بين العارض والمعروض تقدم بالعلية
لان المعروض متقدم على العارض بالتقدم بالعلية والعارض متقدم على المعروض
بالتقدم بالعلية فالمعروض متقدم ومتأخر بالتقدم بالعلية وهو محال وكذا ليس
بين العارض والمعروض تقدم بالرتبة لان المعروض متقدم على العارض بالتقدم
بالرتبة والعارض متقدم على المعروض بالتقدم بالرتبة فالمعروض متقدم ومتأخر
بالتقدم بالرتبة وهو محال وكذا ليس بين العارض والمعروض تقدم بالكمال
لان المعروض متقدم على العارض بالتقدم بالكمال والعارض متقدم على المعروض
بالتقدم بالكمال فالمعروض متقدم ومتأخر بالتقدم بالكمال وهو محال

مولوي محمد مبين لكهنوي

الحواشي المتعلقة بالصفحة المشتملة هندسة

قوله بعض المحققين ای المحقق الدوانی فی الحواشی القدیمة علی شرح التجرید

قوله عن کون العلم جوهرا وکیفا اذا تعلق العلم بالجوهر بناء علی حصول الاشیاء بانفسها واتحاد العلم والمعلوم بالذات وانحفاظ الماهیات فی انحاء الوجود وکون العلم من الکیفیات النفسانیة علی المذهب المنصور ۱۲ محمد عبد الحلیم مد ظله

قوله تشبیه الامور الذهنیة یعنی ان القول بان العلم من مقولة الکیف تشبیه للامور الذهنیة التی ای ما صارت فی الذهن منها العلم بالامور الخارجیة التی ای موجودة فی الخارج والکیف مقولة ای الکیف علی العلم یعنی ان اطلاق الکیف علی العلم بما هو موجود فی الخارج من قبیل تشبیه العلم حقیقة لان العلم

قوله ان تقدم الجنس علی الفصل کیف یکون تقدما بالطبع فقلت ان تقدم الجنس علی الفصل والنوع لیس تقدما بالطبع عندهم بل هو تقدم آخر سوی الخمسة وایضا فنقول ان المراد ان التقدم قد یکون بالوجود

قوله بحسب الوجود ان تقدم الجنس علی الفصل وکذا تقدم الجنس علی النوع تقدم بالطبع عندهم مع انه لیس الوجودی

بالشرف ۱۲ ملخص من حاشیة الاستاذ و کان کلمت

العرض العام لا تحت مقولة الکیف فیلزم دخول شیء واحد تحت المقولتین ۱۲ مولوی مبین ۲۷ قوله لا اقتضاء النسبة خرج بعض باقی المقولات الاضافیة والطبق اتحد علی ما هو جمعا وتبعا ۱۲ مولوی عماد الدین رحمه الله

الذي هو عرض عام واعم من المقولة هو عرض موجود في الموضوع بحيث لا يكون
في الذهن او في الخارج
تعقله موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة
ولا يخفى عليك ان ذلك بعد تسليم ان القوم يطلقون الكيف على هذين المعنيين
يشكل بالصورة الجزئية الحاصلة من الاضافة المخصوصة او المقدار المشخص مثلا
كالبوة زيد مثلا كذراع من الجسم مثلا
وانا نقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق الاشياء اذا حصلت
في جواب الاشكال
في الاذهان يحصل لها وصف وهو ليس بحاصل لها وقت كونها في الاعيان
فبعد حصولها فيها اي لتلك الاشياء
ويحمل ذلك الوصف عليها فيقال مثلا الانسان صورة علمية وعلم ولا شك
ان المحمول في تلك القضية ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا له والا كان محمولا عليه
اي المعلوم
على تقدير كونه في الخارج ايضا ضرورة ان الذات والذاتي لا يختلفان باختلاف الوجود
فهذا الحمل حمل عرضي مثل حمل الكاتب على الانسان فالعلم حقيقة هو غير الحاصل في
اي ذلك العلم
الذهن وهو ليس الا من مقولة الكيف لصدق رسم الكيف عليه مما وجد في
الذهن عرض لانه موجود في الموضوع وتابع للموجود الخارجي لانه متحد معه في الماهية
وليس هو العلم حقيقة
النوعية فهو ان كان كيفا فذلك ايضا كيف وان كان جوهرا فذلك ايضا جوهر وهكذا
اي الموجود الخارجي

قوله الكيف كل عرضي كان الحصول
اي الكمال الذي اكتسبه خارجة
عن الموضوع الذي هو الانسان
وما ضممناه اليه مسهول
محمد ظهور الله رحمه الله
قوله اقتضاء الحمل
حمل الصورة العلمية والعلم
على الانسان
قوله تمثل حمل الكاتب
اراد ان الحمل الوضعي يشعر على
اخر عان يقوم احدهما بالآخر
قوله لا يحصل لها وصف
كالف للانسان العلوم
قائم بها قياما انضماميا كالكون
القائم بالسرج في البيت
لا اثر اعلى كما قيل والا لم يكن
كيفا بل يعرضه بالحال والاضافة
والعلم بمعنى مبدأ الانكشاف
فالعرضية وبالنسبة الى نفسه
القائمة هو ولوى عارف
قوله وبرآه اي ذلك
الموصوف يحصل
علم مسامحة
مولوى عارف

واطلاق العلم على الحاصل في الذهن من قبيل اطلاق العارض
من الصفوة التي اختلط بها ما ابو العلم حقيقة ١٢
على المعروض مثل اطلاق الضاحك على الانسان في العارض
ليس الا عرضا ومن مقولة الكيف والمعروض ليس
سواء كان المعلوم من مقولة الكيف الا عرضا قائما بالموجود الخارجي ولقد اطنبنا الكلام
في المقولة ١٣
في هذا المقام اذ هنا قد تحيرت الافهام واختلفت
الاقوام وزلت الاقدام ٭

تتمة

خاتمة الطبع بعون الملك العلام الذي جعل المنطق وسيلة لافادة ما في الجنان من
المعقولات وفضل الانسان بشرف العلم على سائر انواع الموجودات قد استتب طبع الحواشي الزاهرة
على الرسالة القطبية تحشية السميدع الماذق العلامة الالمعي الحاصب فيع الشان مولانا
المولوي محمد السداد خان دام فيضه الامتنان في اوائل جمادى الاولى من شهور سنة سبع وثمانين
بعد الف ومائتين من هجرة نبي الخافقين على ما جرى التحية تعاقب الملوين في المطبع النظامي
الواقع في الكانپور حماها الله عن الفتن والشرور وكان هذا الطبع المطبوع علامة من معدن المروة
ومخزن الفتوة جامع العلوم العقلية والنقلية كانه مجمع البحرين مولانا المولوي خادم حسين
حصل ما تمنياه في الدارين باهتمام هذا الراقم الراجي الى الغفران محمد عبد الرحمن
بن الحاج محمد روشن خان اسكنه الله في روضة الرضوان

تتمة القول بالعلم من مقولة الكيف

٨١

فائدة جميع الاشكالات الواردة في هذا المقام من لزوم كون الشئ الواحد جوهرا وكيفا وجوهرا وعرضا ونحو ذلك

مولوي محمد مبين ٦

٥٣ قوله فالعارض هو الوصف المذكور الذي هو العلم ومبدأ الانكشاف حقيقة هو المراد في قولهم العلم من مقولة الكيف ١٢

٥٤ قوله وتابعا للوجود الخارجي اي الذي يراد بقولهم العلم من مقولة الكيف هو الذي هو للمعلوم وبالحمل هو هو ما هو من مقولة الكيف علم بمعنى آخر وما هو مطابق للمعلوم الخارجي في المادة علم بمعنى آخر

العذر عند کرام الناس مقبول

اعلموا ایہا الطلاب انہ لما فرغ النساخ من نسخ ہذا الکتاب حضر کاد فعۃ عند ہذا الاقل من افراد الانسان فعایت فیہ نوعا من الخلل والنقصان

اما الاول فہو انہ حیر بعد الاسم المعجم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحلیم مدظلہ وعم فیضہ او غیرہ مما یدل علی حیاۃ المفیضۃ الفیضۃ العمیم مقام رحمہ اللہ وادخلہ اللہ جنات النعیم **وعذرہ** جعل الکاتب المجاورۃ مولانا الممدوح بجوار رحمۃ ربہ الغفور الرحیم ولو اعتذر من قبلہ لدفع ہذا الخلل بانہ ایماء الی نیلہ مقام الشہداء الذین فی حقہم قال عز من قائل وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ۝ لانہ رحمہ اللہ مات مریضا ومن مات مریضا مات شہیدا الحدیث لامکن **واما الثانی** فانہ فی بعض المقام ترک من اول اعلام الاعلام مایدل علی التعظیم والاکرام **فعذرہ** بانہ التزم ابتداء کل حاشیۃ من صدر السطر وابتداءہ وانتہاءہ علی انتہائہ فلاجل ہذا الالزام فی بعض المواضع لم یسعہ المقام لتحریر ما یدل علی التکریم والاحترام والمحو والاثبات لاصلاح ہذہ النقیصۃ من کل صحائف الکتاب کما علم فی غایۃ الاشکال فلاجرم حکم الضرورۃ تزیلت علی الحال فان الضرورات تبیح المحذورات ۔ واللہ یقبل التوبۃ عن عبادہ ویعفو عن السیات

کشف الرموز المرقومۃ فی الحواشی الکاشفۃ للخبایا والغواشی

بحر	مکتبی من حاشیہ بحر العلوم مولانا عبد العلی المرحوم غفر لہ اللہ الحی القیوم
حسن	رمز من حاشیتہ ملا حسن المبیض علیہ شآبیب الرحمۃ والمنن
عماد	اشارۃ عن شرح مولانا عماد الدین اعلی اللہ درجتہ فی اعلی علیین
مب	کنایۃ من تعلیقات مولانا محمد مبین بعثہ اللہ فی زمرۃ الشہداء والصالحین
ظہور	مشعر عن العلل لمولانا ظہور اللہ برد اللہ مضجعہ وطاب ثراہ
ولی	اشارۃ الی تحریر مولانا ولی اللہ جعل اللہ الجنۃ مثواہ
فضل	تنبیہ علی افادات مولانا فضل امام صیر اللہ دار المقامۃ دار السلام
احمد	اشعار عن حواشی قاضی احمد علی السندیلی غفر لہ اللہ العلی
رستم	منبئ عن تحریرات مولانا رستم علی عفا عنہ اللہ القوی
ارتضا	کاشف عن شرح قاضی ارتضا علیخان اسکنہ اللہ بحبوحۃ الجنان
عبد جلیل	مرموز لحال الحافظ الحاج مولانا محمد عبد الحلیم ادخلہ اللہ جنات النعیم
ملخص	ایماء الی خلاصۃ الحواشی للعلماء الاعلام اقامہم اللہ فی وسط دار السلام
الہداد	مشار بہ الی فوائد جدیدۃ وعوائد مفیدۃ لمولانا الہداد خان ادام اللہ ظلہ وفیضہ بالجود والاحسان

الالتماس

لما کان ہذا الکتاب داخلا فی دفتر الحکومۃ العالیۃ کورنمنٹ کلکتہ التی ہی دار الامارۃ فلا یطبعہ بدون اجازۃ ہذا العبد المعنی بالطبع محمد حسن الی المطابع و ارباب التجارۃ لیعلم انہ مطبوع فی المطبع النظامی الواقع فی الکابور قد ختم ختمہ ورسم علامۃ خطہ علی الختم صین عن مکارہ الدہور

العبد

محمد روشن خان حنفی

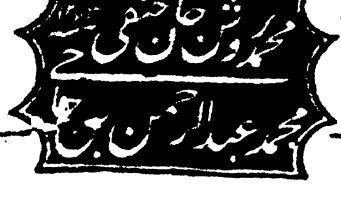

محمد عبد الرحمن بن حاجی

ماشاء الله لا قوة الا بالله

بفضل فضیلت بخش انسان اصطای فضائل علوم سایر انواع جان حسب فرمایش بحر مواج مرحمت و کمال سعدان متنوع جلال

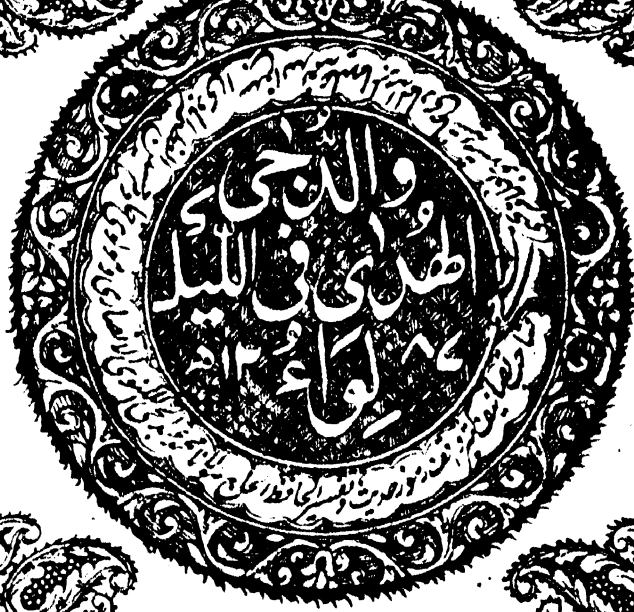

باهتمام سراج عمران محمد عبدالرحمن حاجی محمد وسن خان منصور و تربیت یافته حضرت مرا معظم محمد مصطفی خان مبرور

در مطبع نظامی واقع پونه مطبوع گردید

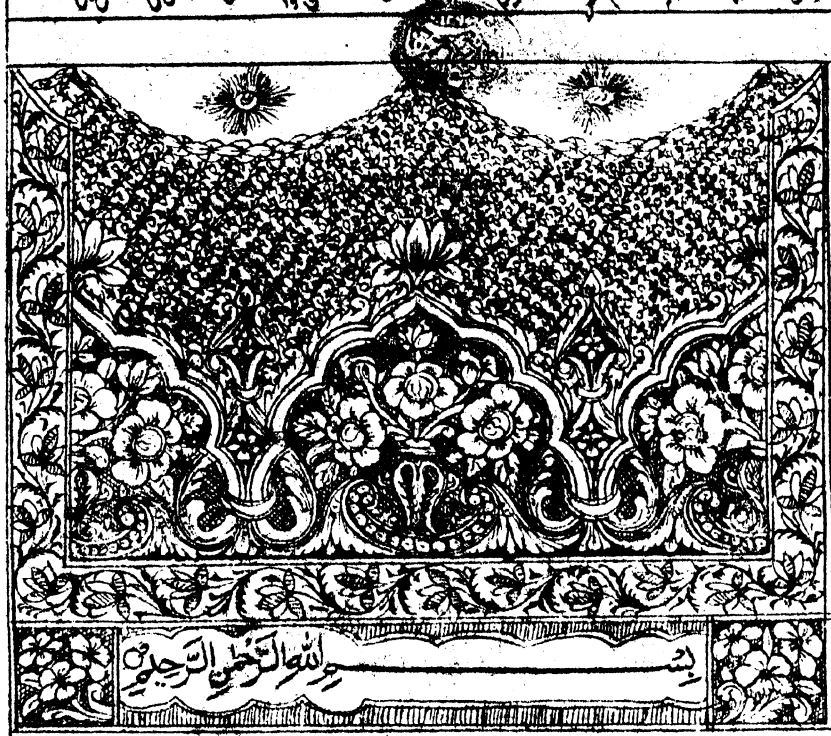

بسم الله الرحمن الرحيم

الخطبة
في الحمد والنعت
ومحبة التأليف

يُسَبِّحُ لِلّٰهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ هُوَ الَّذِي بَعَثَ
فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا لِتَنَالُوا مِنْ عِنْدِ رَبِّكُمُ الْكَرِيمِ جَنَّةً وَنَعِيمًا وَبَعْدُ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ
الذَّلِيلُ لَا خَلَاقَ لَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَلَا بِضَاعَةَ لَهُ إِلَّا السَّيِّئَاتُ غُلَامُ يَحْيَى بْنِ نَجْمِ الدِّينِ
الْبُهَارِيُّ جَعَلَ اللّٰهُ وُجُوهَهُمَا نَاضِرَةً إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةً مُسْفِرَةً ضَاحِكَةً مُسْتَبْشِرَةً إِنِّي كُنْتُ
قَدْ صَرَفْتُ حِينًا مِنَ الدَّهْرِ فِي غَوْصِ الْفَرَائِدِ فِي اللُّجُومِ وَالدُّرَرِ بِحَضْرَةِ قَامُوسِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ مُحَاطِ
الدِّرَايَةِ مِنْ بَيْنِ لَا مَصْبَاحِ الذَّكَاوَةِ وَالْفِطَانَةِ أَسَاسِ الْكَرَمِ وَالْكَرَامَةِ قُمْقُمِ أَذْكِيَاءِ
الْعَصْرِ هُمَامِ كُمَلَاءِ الدَّهْرِ فَيْضِ خَاتَمِ الشَّرِيعَةِ نُقَّادِ جَوَاهِرِ الطَّرِيقَةِ بَابِ مَدِينَةِ الْعُلُومِ الْأَعْلَى
وَالْأَدْنَى مَوْلَانَا بَابَ اللّٰهِ الْجُونْفُورِيَّ سَلَّمَهُ اللّٰهُ تَعَالَى شَعْرًا لَا يُدْرِكُ الْوَاصِفُ لِلْمَرْءِ خَصَائِصَ

وان يك سابقا في كل ما وصفا * شوهدت في تعليقات السيد الزاهد على
الرسالة القطبية من المغلقات ما يضيق القرائح الذكية ريثما نرجم احد حوم ارتفاع
سده فنه ولم يضع بشر مصباحا دون عتبته فاختلج في صدري ان الدهر فيما يغنيه عن
المفتاح بالافتتاح وبعده عن المصباح بالاصباح الا ان قلة بضاعتي قد تثبطني عن اقتحام
على هذا المرام وضيق باعي يعوقني عن الانتصاب في هذا المقام حتى التمس به من وطر عبته
مرة بعد اخرى اخي واعزي حيوة الصدري الشيخ علم الهدى متعه الله تعالى بما ينفعه و
بعده عما يجمجمه ولما جد طي الكشح عنه جيدا وحريا فاقدمت عليه داعيا من الله رشدا
وسبيلا فجاء بحمد الله مصباح الدجى بل للفرقان الشمس والضحى سميته بلواء الهدى
في الليل والله اسئل ان يجعله ممدوحا مادام خيام العلم معهودا وهو حسبي ونعم الوكيل
ونعم المولى ونعم الكفيل قوله الحمد هو الشكر وقضاء الحق والحكمة بالكسر العدل والعلم
البالغة اي الجيدة في القاموس شيء بالغ اي جيد والحجة بالضم البرهان والمراد به ههنا
ما العموم او الخصوص وهو القرآن فانه برهان لاثبات رسالة الرسول صلعم من
عند به الساطعة المرتفعة العظيم وكذا العميم من صيغ المبالغة مجرور على انه نعت على الله
وما بعده فاعله الشان الخطب والامر والاحسان ضد الاساءة في الصحاح كل من في امر
واحد فهو وليه اخيرا ما يرغب فيه اهل الكمال العقل والعدل مثلا والتوفيق دست واون كسي را
بكاري كذا في الصراح الافاضة الافراغ للماء وصبه والصلوة هي حسن الثناء من الله تعالى على
رسوله صلعم كذا في القاموس والسلام للسلامة والبراءة من العيوب وصوادق التصديقات

حل خطبة الحواشي الفاضل الماهر

مولوي تراب علي رحمه الله تعالى

من قبيل جرد قطيفة اى التصديقات الصادقة المطابقة للواقع تقتضي بالنظر الى
نفس اتهان تحضر وتستحصل في نفس المقدسة عن الانجاس لانه كمال لها لا فان شانه صلعم
ارفع من ذلك وهذا بخلاف نفوسنا الدنية فان التكيف بالعقائد الحقة اقصى مراتب كمالنا
وقس عليه الجملة التالية حضر كنصر ضد غاب يقال كان بحضرة مثلثة القدس بالضم الطهر
اسم مصدر والتقديس التطهير والحقائق من حقيقة الامر وفيه ايماء الى انه لما كان حال
الحقائق كذلك فالعرضيات بالطريق الاولى فذاته عليه السلام جامع بين جميع انحاء
العلوم والجناب بالفتح الفناء وما يقرب من محلة القوم كذا في الصحاح وروحه تفريع
على ما سبق يعني ان مركز الشيء وموضعه ومحله اذا خلي وطبعه يقتضي ان يتوجه ويميل اليه
واذا كان روحه المعلى ونفسه العليا ايضا كذلك بالنسبة الى المتصورات والتصديقات
فهو بمنزلة المركز فتشبيه روحه ونفسه في النفيس بالمركز استعارة بالكناية واثبات كونه
متوجها اليه بالطبع استعارة تخييلية تصوراتها وتصديقاتها بالجر على البدل وكذا عن بدل
لا يخفى ما فيه من رعاية براعة الاستهلال والمنبع ظرف من النبع بتقديم النون على الباء
الموحدة والعين المهملة بخروج الماء من العين وعلى الذي اتباعه واولياؤه الابرار جمع
بر بالفتح الصادق الكثير الخير كالبار واصحابه هم الذين طالت صحبتهم مع النبي صلعم
مسلمين وقيل شرط الرواية وقيل هم مسلمون رأوا النبي صلعم الاحيار جمع خير بالتشديد
كما في القاموس من ان المخففة في الجمال واليسم والمشددة في الصلاح والدين عظماء
بالضم والفتح والمدجم عظيم مثل كسجد من الاتس بالضم ضد الوحشة والمراد به

به المجالس فانه موضع الانس اي هم المشار اليهم بالبنان في مجالس عالم القدس ورحماء
بضمتين ومد جمع رئيس مجالس الانس اي المجلس مع العالم الروحانية هداة جمع هاد
كحماة جمع حام اي حافظ امراسم من الرسم اي العلامة اي هم هداة طريق يوصل الى
مرتبة العلم واليقين باحدية ذاته تعالى وحقية اوامره ونواهيه ومعالم جمع معلم
ما يستدل به على شيء وهي ههنا القرآن والشرائع الملذ والدين بمعنى واحد وهو
وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم اياه الى الخير من مصالح الدنيا والاخرة و
اما بالفتح معروف بعد من الظروف الزمانية مبني على الضم والعناية مرعنى بالقول كذا اراد
لا من عناه الامر عناية اهمه ولم يقل بدله الاعانة كما هو الظاهر اشعارا بان للاعانة على
الشيء من جانب الله تعالى هو تعلق الارادة به والصون الحفظ والشر نقيض الخير
والغباوة عدم الفطنة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وشر العبي والغوي
منازعتهما مع خصم حتى يفوت ما يغنيه ويضيع وقته فيما لا يغنيه ولا ريب في انه مما ينبغي
ان يسئل لصون عنه وفيه اشارة خفية الى انهما كان صاحبي الدراية والفطانة
فكانه ادعى ان هذه الذكاوة والدراية موروثية او نفائس المطالب من قبيل جرد قطيفة
ولذا اما بعيدة والنفيس ما رغب فيه والمارب من الارب الحاجة والمطالب مما يطلب فيحتاج
اليه فهي موضع الحاجة والرسالة هي الفوائد كانها مرسلة من جانبه الى متعاطيها الحبر بالكسر العالم
والصالح يفتح فيهما وتاء العلامة وكذا الفهامة لمجرد المبالغة التحرير بالكسر الحاذق والماهر الفطن
البصير وكل شيء القطب في الاصل سيد القوم ومدار الشيء ومدار المنيف العالي والامهات

جمع امهة بمعنى الام كالامة وام كل شئ اصله وعماده كذا في القاموس محتوية اى محرزة

وجامعة مهماته على صيغة اسم الفاعل في القاموس الهم الحزن همه الامر هما حزنه كاهمه

وللمقاصد مما يحزن الطالب في تحصيله وتكميله والاسرار جمع سر ما يكتم والاستار

بالفتح جمع ستر بالكسر برده كذا في الصراح والحق ضد الباطل والصريح الخالص

والاسعاد الاعانة وها حرف تنبيه اتحرزا لئلا يغفل المخاطب عما يلقى اليه فيفوت

المقصود والمستفيض الذي يسيل افاضة الماء او غيره والجود بالضم معروف

قوله يتحقق كل فرد منه بعد الخ اى بعدية زمانية وهي التي بها يمتنع اجتماع البعد مع القبل

لتحققها في اجزاء الزمان بنفس ذواتها وفي الزمانيات بواسطتها كما تقرر في موضعه

فالمعنى ان العلم المتجدد الذي ينبئ عن التجدد والحدوث هو العلم الكلي الذي لا يجامع فرد

منه مع موصوفه وعالمه تحققا وحدوثا بل يتحقق اولا مع موصوفه ثم يتحقق ويحدث بعد

زمان ذلك الفرد وان هو الا العلم الحصولي الحادث اذ القديم بقدمه مجامع مع

كل شئ والحضوري فاقد للمسلب الكلي ولا يصح ان يراد بها البعدية الذاتية وهي التي بها

يمتنع وجود البعد بدون القبل كما تلوح من الاشارات اذ هذا المعنى كما يوجد في الحصولي الحادث

يوجد في الحصولي القديم ضرورة امتناع وجود الحاصل بدون ما يحصل فيه فبقي المقسم

وهو الحصولي على اطلاقه وهو خلاف ومقتضى كلامه بعيد هذا ويمكن ان يقال كما ستبينه ايضا بما

ما قال في بعض تعليقاته من ان كلام المصنف هذا يدل على ان الانقسام الى التصور والتصديق على

التخصيص اى تخصيص المقسم بالحصولي الحادث ولا يمكن المعارضة بان الصفة وهو

وهو قول الذي لا يكفي آه مع كونها معرفة تصير حينئذ عاما مطلقا من موصوفها وهو

يدعي المساواة بينهما اذ كانا معرفتين اذ المراد من المساواة هو الصدق الكلي من جانب الصفة

على طريق عموم المجاز وهو متحقق ههنا بخلاف ما اذا فسر المتجدد بالحادث اذ تصير الصفة

ح عاما من وجه كذا افاده الاستاد مد ظله فلا يبعد كل البعد ان يقال ان معنى قوله الذي

لا يكفي آه الذي قد يكون فيه الحضور لكن لا يكفي والحصولي القديم لا يتصور فيه الحضور

عند الجماعة لبراءة العقول عنها واما الحضور عند المدرك ففيه كفاية فلا تسلم عموم

الصفة وكذا بان الثابت بدليل المص انما هو التخصيص بالحصولي واما بالحادث ايضا

فكلا لا نا نقول حاصل كلام المص ان المقسم يجب ان يكون هو الحصولي الحادث والا لانحصر

الانحصار فيهما لان التصور هو حصول الصورة في العقل والتصديق لا بد له منه

والحضوري وكذا الحصولي القديم ليسا على هذا القيدين اما الاول فلانتفاء الحصول

فيه واما الثاني فلان المتبادر المتعارف من العقل هو الجوهر المجرد المتعلق بالبدن كيف

اجمعوا على اختصاص التصور والتصديق بالحصولي الحادث ولذا شنع المحشي لمخالفته على

المحقق الدواني في بعض تعليقاته حيث زعم حصول الصورة في العقل فقط او مع الحكم فلو لم

يتبادر له بتعارف لم يكن تعريفهم مانعا لصدقه على الحصولي القديم ايضا والمص ايضا

منه حيث لم يوجد في كلماته في اي موضع ما يومي الى المخالفة حتى يحمل كلامه ههنا على خلافه

انما النفي في نفي القيدين على الاول احالة على المقايسة واعتمادا على الفطرة الوقادة فافهم

فانه من خواص هذا التعليق قوله وهو ليس الا العلم الحصولي انحصار الشيء في الاعم لا بيان

على الطبيعة الوقادة الم تعلم كيف يعلم الفطرة ان الحصولي القديم مخرج للاختلاف في اخراجه في حفظه مولانا محمد عبد الحليم رح قوله

الحادث
بيان
ان المقسم هو الحصولي

انحصاره في الاخص والفائدة اتحاد نظم الشرح والمتن **قوله** اذ العلم الحضوري الخ واذا علم
في عدم تخصيص الحصولي بالحادث ١٢
المتعلق بالصورة العلمية وان كان بنفسه متحققا بعد تحقق الموضوع لكن ليس امرا كليا له افراد
بل هو جزئيات متعددة واما العلم المتعلق بهذا المفهوم الكلي فهو علم حصولي فلا يرد
بحث ايضا على ما قيل ان المراد بالفرد الفرد النوعي وليس لعلم الصورة العلمية فرد نوعي وانما له فرد
شخصي او ان المراد من البعدية المذكورة بعدية تكون مقتضية لتغيير طبيعة ذلك الفرد والبعدية
في علم الصورة العلمية بالنظر الى كونها حصوليا ليس بسديد اما الاول فلابتنائه على
ان العلم المتعلق بالصورة العلمية امر كلي وليس كذلك كما مر انفا واما الثاني فلاتحاد طبيعة
من كونه جزئيات متعددة ١٢
العلم والمعلوم في الحضوري فكما لا مدخلة لوصف الحصولية في اقتضاء البعدية في الصورة
العلمية كذلك لا مدخلة له فيه في علمها الحضوري فليتامل **قوله** في الحاشية فيلزم التخصيص اه
ولا يلزم على تفسير الحشي اذ مصداق المتجدد هو الحصولي الحادث لا احدهما فقط فليس
التخصيص الا تخصيص العلم بالمتجدد **قوله** فيها واي اضافها مساوقة اي صادقة معها صدقا
اي مع المعلوم
كليا اما من جانب الصفة فقط او من الجانبين زعما منه انهم قالوا ان لا علم لعلم طرق وافرة
للكثرة افراده وقلة موانعه وشرائطه فهو اعرف والاخص بخلافه والصفات للوضوح
لا بد لها من ان لا تكون ادون من موصوفاتها في التعريف فتدبر **قوله** فيه اشارة الى ان الخ
حيث لم يقل لا يكون فيه الحضور مع كونه اخصر ففيه اشارة الى وجه ايثار هذه العبارة على تلك
فافهم **قوله** في الحاشية فالمراد بالحضور الخ اذ لو كان المراد به الحضور عند الحاس
فح يكون عدولا عما هو المتبادر وهو المطلق لم يصح تمثيل المنفي كما هو الظاهر بعلم الواجب

الحادث
على ان المقسم الحصولي
دليل

وارادة الحضور عند المدرك ليستوجب خلاف ما هو الواقع فلا بد من المصير الى المطلق ولا

لتحققه تحقق جميع الافراد قوله فيها ولا يلزم من تعميم الحضور الخ حتى توجه ان العلم بالاشياء

الغائبة عن الحاسة فقط كالصورة العلمية وغيرها من النفس لا يكون بحصول الصورة بل

المراد بالغائب عن المدرك مطلقا واراد بالغائب عن كليهما معا لتشترك مفهوم الحالة في

السكوت في معرض البيان بيان كما تقرر في موضعه قوله فالابصار مثلا الخ اى العلم الحاصل

عند الابصار علم حصولي لا حضوري ولا لزم كون الآلات الجسدانية مدركة اذ لا بد

في الحضوري من الحضور عند المدرك وفي الابصار ليس الحضور الا عند الآلات مع ان الادراك

ليس الا من شان الجوهر المجرد كما سياتي والآلات مادية وقد بينا انه لا يجوز ان يكون المدرك

عند الابصار حاضرا عند النفس ايضا لكن بواسطة الآلات كما يستفاد من ظاهر

كلام صاحب الاشراق ولعل هذا القدر من الحضور يكفي للانكشاف فالنفي احق بالنفي

قوله في هذا المقام اى في مقام الاستدلال على تخصيص المورد بالعلم المتجدد قوله

ينبغي ان الخ اى ينبغي ان يكون كاسبا ومكتسبا وبديهيا ونظريا اولا وبالذات ليستحسن

جعله مورد القسمة في اثناء اثبات الاحتياج الى المنطق فافهم قوله وما هو الا العلم

الحصولي لان البداهة والنظرية من شان الحصولي الحادث دون غيره اذ من المعلوم تحقق

التقابل بالمعنى المصطلح المتعارف بين البداهة والنظرية وانتفاء التضايف والايجاب

والسلب اما الاول فظاهر واما الثاني فلعدم جواز ارتفاعهما معا من شئ كما نص عليه

شارح حكمة العين حيث قال قد يكون احدهما اي الايجاب والسلب كاذبا فقط لاستحالة

بالضرورة ان بعض كل من التصور والتصديق بديهي بمعنى انتهاء نظري ما منه الى البديهي ومنتقر الى الفكر والنظر وليس كل فكر صوابا والا لم يقع الخطاء من

السواد بمعنى ان لا يشتهر استعمارى احد هما او تيسر جمع فيه دون الآخر ١٢ معلوى تراب على رحمه الله المتعالى

اجتماعهما على الصدق والكذب معًا انتهى والبداهة والنظرية ليستا على هذه المثابة ضرورة
ارتفاعهما من العلم على تقدير كونهما صفة للمعلوم ومن المعلوم على تقدير كونهما صفة للعلم
فتعين التضاد على تقدير وجودتهما والعدم والملكة على تقدير عدمية احدهما وهي البداهة
ومن شروط الاول امكان التوارد من الجانبين على محل الآخر ومن شروط الثاني من جانب الوجود
فقط وفي الحضوري والقديم لا يتصور ذلك لان المترتب على النظر الذي هو مجموع
الانتقالين التدريجيين لا يكون الا حصولي الحادث كما يشهد به الضرورة فانتفاؤهما
بالبداهة ايضا غير متصور لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم ويتجه عليه ان شرطية
التوارد من الجانبين او من جانب على المحل بخصوصه ممنوع واما على المطلق اي على شخصه
او نوعه او جنسه قريبا كان او بعيدا فمسلم ومتصور ههنا كيف لم لا يجوز ان يكون مطلق العلم
جنسا للحضوري والقديم وعدمهما ولا ريب في اتصافه بالنظرية والقول بوضيته لا يخلو عن
مقابلة المنع بالمنع على ان عدمية النظرية ايضا محتمل بناء على ان يفسر بعدم امكان حصوله بدون
النظر وعدميته بعد يله وفيه ما فيه فتامل فانه من خواص هذا التعليق قوله يطلق على
معنيين اي في شائع الاستعمال والا فقد يطلق على انتقاش النفس وتاثرها بالصورة كما هو مذهب
من يقول ان العلم من مقولة الانفعال قوله قال العلامة اه مبني الخلاف اتفاقهم على ان ما
هو العلم حقيقة هو مورد القسمة ثم اختلافهم في تعيين مصداقه فقال الجمهور الى اللغوي الاول
ومال بعض الافاضل عنه الى الثاني والعلامة جمع بينهما كما جمع العلامة القوشجي بين حصول الاشياء
بانفسها وحصول الاشياء باشباحها فكان العلم عنده مشترك لفظي بينهما وفيه

دون غيره يتصف بالبداهة والنظرية الحصولي الحادث

مافيه قوله في الحاشية الاول علم الخ المراد بالاول الاول تحققا ورتبة وبالثاني خلافه

والحاصل انه ظن قوم ان مابه الانكشاف فيما عدا الحضوري هو الحصول فهو العلم حقيقة اي حصول الصورة ١٢ من الشارحين ١٢

وعليه ينوا كون العلم من مقولة الاضافة كما ظن اخرون بل انه الانتقاش ومن مقولة اي الكيفية ١٢ اي مابه الانكشاف ١٢

الانفعال والضرورة تشهد بان ما هذا شانه هو الصورة الحاصلة ومن مقولة اي مابه الانكشاف ١٢ منه رح

الكيف بل يمكن ان يستدل عليه بان يقال الاضافة والانفعال لا يوصف بالمطابقة اضراب عن الضرورة ١٢ بالضرب الثاني من الشكل الاول ١٢

ولا شيء مما لا يوصف بالمطابقة بعلم فلا شيء من الاضافة والانفعال بعلم وبعكس بالعكس النتيجة ١٢

المستوي الى قولنا لا شيء من العلم باضافة وانفعال فينبغي ان لا يطلق عليه الحصولي اي على حصول الصورة وانتقاش الصورة النقش

الا بالمعنى المصدري اصطلاحا دون مابه الانكشاف وهل لما ان مطلق العلم انما يطلق وعلى الصورة اي حملية بمعنى مابه الانكشاف ١٢

على الحضور والحصول بالمعنى المصدري وعلى الحاضر والحاصل بمعنى مابه الانكشاف فلا توهم

ما ينوهم فافهم قوله اقول الخ المقصود منه ابطال راي بعض الافاضل بالكلية وكلية راي

العلامة قوله ليس الا الوجود الذهني فيكون فردا من افراد الوجود المطلق الذي هو نوع حقيقي حصول الصورة ١٢

كالوجود الخارجي وافراد النوع الحقيقي سواء كانت اولية او ثانوية حصصية او غير حصصية لا بد

ان تكون متحدة الحقيقة والا لم يبق نوعا حقيقيا وايضا افراد الوجود مطلقا حصصية

لا غير والا فراد الحصصية لا تكون مختلفة الحقائق ولا مخالفة الحقائق مع طبيعتها الكلية بل

بالاعتبار هذا قال الاستاذ مد ظله قد اضطربت الاقوال في شانها فبعضهم يدل على التغاير لا عتبار الافراد الحصصية ١٢

بينها وبين الطبيعة الكلية كما يقولون كل مفهوم بالنظر الى حصة حقيقي لها وهذا انما يستقيم على التغاير لا عتبار الحصص ١٢

وتفسيرهم الحصة بالطبيعة المأخوذة مع قيد ما بان يكون القيد خارجا والتقييد داخلا يدل

ان عبارة ذلك السيد مشتملة على الدليلين لعل قوله لان حصول الخ والثاني قوله وافراده افراد حصصية ١٢ تراب ح قوله

دلالة ظاهرة على التغاير الحقيقي لا مصرح بجزئية التقييد فتفريع التغاير الاعتباري على
هذا التفسير كما وقع من الاستاذ في شرح المسلم لا يظهر وجهه على ان الجزئية الذهنية غير معقولة
لامتناع الاتحاد بين المقولتين المتباينتين وانتفاء حمل التقييد على الطبيعة والخارجية ثانيا في
الحمل الموجب النوعية ولا ثالث لهما وايضا على تقدير عدم الدخول لا يظهر بينها وبين الشخص
على راي المتاخرين فرق اللهم الا ان يتكلف غاية التكلف ويقال ان الدخول في المفهوم و
العنوان دون المقصود والمعنون كما ان النسبة داخلة في مفهوم القضية دون حقيقتها
وكما ان التشخص داخل في عنوان الشخص دون المعنون والفرق بينها وبين الشخص ايضا باعتبار
العنوان كما في موضوع المهملة القدمائية والطبيعية فارتفع الاضطراب واستقام التفريع هذا
ما ظهر لي الان لعل الله يحدث بعد ذلك امرا اقول عبده العاصي ان كلام الاستاذ مفتقر
الى توضيح وتنقيح فلا بد ان اتي بهما فاستمع قوله لامتناع الاتحاد اه لان التقييد من مقولة
الاضافة والطبيعة قد تكون من مقولة الجوهر وقد تكون من غيرها قوله الحمل الموجب بالفتح
اي ثانيا في حمل الطبيعة على تلك الافراد الذي يوجب كونها نوعا لها قوله ولا ثالث لهما لان الجزئية
الذهنية عبارة عن اتحاد جزء مع الاخر وكذا مع الكل في الوجود حتى يتحقق الحمل بينها و
الخارجية بخلاف ذهنك فذهنية احدهما توجب ذهنية الاخر لان الاتحاد من النسب المتكررة وكذا الخارجية
فاحتمال ذهنية احدهما وخارجية الاخر ساقط قوله وايضا على تقدير اه لا يقال يمكن
الفرق باعتبار الاعتبارية في الطبيعة الماخوذة في الامور الخصمية وعدمها في الشخصية
اذ لو كان الامر كذلك لما صح جعلهم الحصة قسيما للشخص فانها مشروط باتحاد المقسم

لكشف رموز كلام استاذ تفويض

قال المحشي في بعض تعليقاته انه ليس في الخارج الا شيئا مخصوصا مقترنا بعوارض مخصوصة
اي في حاشيته على شرح التهذيب الجلالي
ويقال له الشخص ثم العقل قد يأخذ ذلك الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن العوارض
اي الشيء المخصوص
ويقال له المطلق وهو الكلي الطبعي وقد يأخذ معها بان يكون كل من التقييد والقيد داخلا
اي بالمعنى الذي يصير به موضوع القضية
او التقييد داخلا والقيد خارجا ويقال له الفرد والحصة قوله على راي المتاخرين اي
بعضهم القائلين بعدم جزئية التشخص للحقيقة الشخصية فان اكثرهم كما يشعر به بعض عبارات
المحشي في بعض المقام يقتفون اثر المتقدمين في القول بجزئيته قوله الا ان يتكلف غاية التكلف
فان الظاهر من اعتبار دخول التقييد وخروج القيد فيها الدخول والخروج بالنسبة الى امر
دليل التكلف
واحد وهو المعنون فانه لا ستر في دخول كليهما في المفهوم التعبيري لها فالقول بخلافه لا يتاتى
اي التقييد والقيد
الا بارتكاب التكلف بان يقال الدخول بالنسبة الى العنوان والخروج بالنسبة الى المعنون قوله
اي دخول التقييد
ويقال ان الدخول في المفهوم الخ كما يدل عليه عبارة الافق المبين حيث قال وينبغي ان
يتعاهد النظر فيعتبر التقييد على انه تقييد ولا يجعل الالتفات اليه بالذات من حيث انه
التعاهد بكان بمعنى
امر يعتبر مع الطبيعة لئلا يرجع الى ان يصير هو قيدا ما الا انه غير القيد الاصل فتعود الحصة
فردا بل يجب ان يستشعر بان المعتبر في كل مرتبة هو التقييد حتى انه لو لوحظ التقييد بالالتفات
اليه على ان تتعدى طبيعة التقييد بما هو تقييد وتصير قيدا من حيث هو في نفسه مفهوما من
المفهومات كان مناط الحصة التقييد به ولو اعتبر هذا التقييد قيدا كان المعتبر التقييد
اي التقييد
بالتقييد بل التقييد بالتقييد بالتقييد وهكذا الى حيث انتهى ملاحظة العقل لذلك كان كل كلي
نوعا بالقياس الى حصصه وكانت الحصة بعينها هي الطبيعة والفرق بحسب الاعتبار انتهى

ذلك التقييد طبيعة مجردة كلية فلهذا عبارة الافق المبين الالتقييد داخل في نفوم الحصة وعنوانها دون المعنون فتدبر التاييد منه

رحمه الله
لكلام استاذ المحشي
توضيح

قوله كما ان النسبة الخ اي على راي المحشي القائل بكون حقيقة القضية هو الموضوع والمحمول
حال كون النسبة رابطة بينهما قوله والفرق بينها وبين الشخص الخ يعني ان معنون
الشخص والحصة وحقيقتهما وان كان هو الطبيعة بلا امر زائد لكنهما مختلفان
بحسب العنوان والتعبير فان الطبيعة اذا لوحظت بعنوان الاكتناف والاقتران
بالعوارض تسمى شخصا وبعنوان الاقتران بالنسبة التوصيفية او الاضافية الحاصلة
باقترانها مع تلك العوارض تسمى حصة فالمسمى واحد والاسم مختلف باختلاف الاعتبار
كما ان مصداق موضوع المهملة القدمائية والطبيعة هو نفس الطبيعة الكلية باعتبار
ملاحظتها من حيث هي هي مع صفة العموم والوحدة الذهنية لكن بشكل جعل عنوان اطلاق
الاعتبارية على الافراد الحصصية دون الشخصية اللهم الا ان يقال انهم ايضا باعتبار العنوان
لاعتبار التقييد الذي هو امر اعتباري في مفهوم احدهما دون الاخر واما الاشكال بانه
لا وجه لكون الافراد الشخصية موجودات خارجية والافراد الحصصية امورات ذهنية
كما هو دائر في السنتهم فياتي بعد فان الفرق المذكور في هذا المقام لا يجدي نفعا كما لا يخفى
على من له ادنى سليقة فافهم قوله وافراده افراد حصصية قال المحشي في حاشيته على
شرح المواقف الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي وكذا سائر المعاني المصدرية لا تتحصص
الا بالاضافات والتقييدات فحقيقته ليست الا مفهومه وحقائق افراده ليست الا
مفهوما منها كيف واذا كانت مفهوما منها عارضة لحقائقها كانت محمولة عليها بالاشتقاق
او بالمواطاة والاول يستلزم كون الوجود موجودا خارجيا والثاني لا يستلزم حمل المعنى

المصدري مواطاة على معروضه انتهى قال الاستاذ مد الله ظله تقرير هذا المقال على ما
يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال ان افراد الوجود لو كانت مغايرة لحصصها يصدق
الوجود عليها باحد الصدقين لانه من لوازم الفردية والتالي بكلا شقيه باطل فالمقدم مثله
اما بطلان الشق الاشتقاقي فلان ذلك الفرد على ذلك التقدير عرض لحصة الوجود
مع قطع النظر عن تحققه في ذهن ما وما شابهه ذلك فهو موجود خارجي فهذا يضر لذلك وحينئذ
ان لم يعرض لذلك الفرد فرد اخر للوجود سوى الحصة فليكن حال جميع الموجودات كذلك فلا حاجة
الى الفرد المغاير في شيء منها لانه لا تفاوت في نحو الموجودية بشهادة الوجدان والا فلذلك
الفرد فرد اخر وهلم جرا فيتسلسل وذلك خلف وهذا باطل واما الشق المواطاتي فاستحالة
لزومها بينة لا يحتاج الى البيان بقي في الشق الاول شيء وهو انه لقائل ان يقول على تقدير
عروض الحصة للفرد انما يلزم صدق الموجود المشتق من المعنى المصدري مع قطع النظر
عن تحققه في ذهن ما ولا نم استلزامه مجردا عن عروض فرد اخر لذلك الفرد المعروض
للحصة الموجودية الخارجية حتى يقاس حال سائر الموجودات عليه او حالها على سائرها فلا احصر
الا شمل في بيان حصصية افراد المعاني المصدرية ان يقال لو كانت لها افراد غير
حصصها لكانت محمولة عليها بالمواطاة لان الفردية انما تكون بالحمل المواطاتي
فلا يقال للجسم انه فرد للسواد والبياض وغيرهما من المعاني المصدرية العارضة له
وحمل المعاني المصدرية على معروضاتها مواطاة باطل فتامل من يقول عبدة العاصي بانواع
المعاصي ان ناظري كلام المحشي قد قرروا الشق الاشتقاقي بتقريرات كلدة غير صافية

فبعضهم بانه لو صدق عليها بالاشتقاق لزم ان يكون تلك الافراد موجودة اذ لا معنى
للموجود الا ما يتزع عنه حصة الوجود وحينئذ ان كفى في موجوديتها هذا القدر
فليكف في جميع الموجودات من غير لزوم تحقق فرد اخر من الوجود غير الحصة والا يلزم التسلسل
في الموجود او بعضهم بانه لزم ان يكون الوجود الخاص العيني الذي هو فرد الموجود بالمعنى
المصدري موجودا خارجيا فان حمل المعنى المصدري على شيء بالاشتقاق يستلزم حمل المشتق
عليه مواطاة بالضرورة فالموجود الخارجي صادق على الوجود العيني كما يصدق على غيره من
الماهيات العينية الى اخر المقدمات المذكورة سابقا وانت تعلم ان مقصود المحشي اثبات
انحصار الافراد للوجود المصدري في الافراد الحصصية بابطال تلك الحقائق المعروضة
سواء كانت امورا عينية او ذهنية باثبات الاستلزام بين الشق الاشتقاقي والوجود الخارجية
حتى يتفرع عليه الكفاية المذكورة او لزوم التسلسل المستحيل وهو التسلسل في الامور
العينية والتقرير الاول خال عن اثبات الاستلزام للذكور والثاني عار من ابطال كون تلك
الحقائق امورا ذهنية وبعض الافاضل الذي له يد طولا في قال بيان الاستلزام ان
يقال مفهوم الوجود المصدري اذا كان عارضا لحقيقة فمفهوم الوجود المصدري
الخارجي يكون عارضا لحقيقة ايضا فتلك الحقيقة تلزم ان تكون موجودة في الخارج
فان عروض مبدأ الاشتقاق لشيء يستلزم صدق المشتق عليه مع ان الوجود المصدري
مطلقا سواء كان خارجيا او ذهنيا من المعقولات الثانية التي لا يتصور ان تكون موجودة
في الخارج وانت خبير بانه مع كونه كفوا للتقرير الثاني عليه لا يكون الوجود المصدري مطلقا من المعقولات

الثانية مسلم واما كون تلك الحقائق منها ففي حيز المنع فالتوقع من المنصف بعد احاطته
الكلام ان يستيقن بحسن تقرير الاستاذ سلمه الله تعالى الا ان الاخصر الاشمل لا يبطل به مذهب
المشائين القائلين بان الوجودات الخاصة حقائق متخالفة متكثرة بذواتها عارضة
للماهيات الممكنة وهي الوجود بمعنى ما به الموجودية وان بطل كونها افراد الوجود المصدري
بخلاف الاطول ولا عائبة فيه فان المقصد في هذا المقام نفي الفردية فقط وهو حاصل
به فافهم وقد بقي بعد خبايا الزوايا لا غرابة المقام لاتيت بها قوله في الحاشية مستندة
الوجود بمعنى ما به الموجودية الظاهر انه اراد به الامر المنضم مع الماهية فلوازم الوجود
الذهني مستندة الى ما هو منضم معها في الذهن ولوازم الوجود الخارجي الى ما هو منضم معها في
الخارج وهما مختلفان بالماهية لكنه لا يصح على تقدير اشتراك الوجود معنى كما هو الحق
عندهم بناء على ما قال في بعض تعليقاته المرعي بحسب النظر اشتراك الوجود المصدري لا انتزاعي
بين الوجودات او الموجودات اشتراكا على وجه الاجتماع وبحسب النظر الدقيق اشتراك
الوجود الحقيقي وما قيل انه اراد به الواجب تعالى وامتناع استناد اللوازم المختلفة انما هو
اذا لوحظ مع جهات مختلفة بناء على ان مقتضى اختلاف اللوازم انما هو اختلاف الملزومات ولو
بالاعتبار ليس بجيد اذ بناء على هذا يصح استنادها الى الوجود بالمعنى المصدري ايضا لتحقق
التغاير بين الوجودين ولو بالاعتبار ولا احتياج الى جعلها مستندة الى الوجود بمعنى ما به الموجودية
بل الجيد في الجواب انما هو الاكتفاء على المبنى عليه فافهم قوله ثم خص بعضهم الخ وجه العدول
عن تخصيص المقسم بالحادث الى تخصيصه بالمتجدد قوله لا يخفى عليك الخ توجيهه
قوله ولا احتياج الخ فيه انا انما اعترض عن هذا في الجواب لان اللوازم

انه قد تقرر في مقره ان الواجب سبحانه علما فعليا مستقدما على المعلوم وسببا لايجاده اذ
ملاحظة ما في النظام العجيب من الغرائب واللطائف ينادي باعلى نداء على ان موجده
اولا ثم اوجده ثانيا وان ذلك العلم ليس الا علمه سبحانه بان يكون مغايرا وممتازا عنه
تعالى وان العلم كمال كما يشهد به قوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا ومن المعلوم
ان الاستكمال بالغير اي بالامر المباين نقصان فلو كان علمه تعالى كما يدل عليه كلام
المصنف علما حضوريا يستدعي العينية مع المعلوم لكونه عبارة عن نفس المدرك
الحاضر عند المدرك لزم عدم علمه تعالى قبل وجود الممكنات بحدوث الزمان والزمانيات
واستكماله بالغير وهو العلم الذي هو عين الممكنات المباينة معه تعم وزيادته صفة العلم
عليه وكل منهما هادم لاساس ما مهدناه وقد يرد قوله والتحقيق الخ حاصله ان الاعتراض
انما نشأ من الاشتباه اذ للعلم مطلقا ثلثة معان احدها اسر اضافي في شأنه اي لا يتحقق
الا بعد تحقق المنتسبين والاستكمال به استكمال بما هو انتزاعي لا يصلح للعينية لا مع
المعلوم ولا مع العالم فادعاء تقدمه والاستكمال به وعينيته لا يبقى كلا ولا اما الاخيران وان
كان كل منهما حضوريا متحققا فيه لكن ما هو عينه تعالى هو الثاني وما هو عين المعلوم هو
الثالث وهما وان كانا متحدين في الممكنات فهما متغايران في الواجب فعينية احدهما مع المعلوم
لا يستوجب عينية الاخر معه فافهم قوله فهو نفس المعنى الخ اذ كل ما يصدق على الحاضر عند
المدرك بالذات في الممكنات كالصورة العلمية والحال الادراكية وغيرهما من الصفات النفسانية
الانضمامية يصدق عليه منشأ الانكشاف لنفسه ولغيره بخلاف الواجب سبحانه

فان من الحاضر عندہ الممکنات ولیست منشأ الانکشاف لنفسہا ولا لغیرہا فصل قولہ
معا علی امر واحد فی بعض الموارد کما فی علمہ تعالی بذاتہ لا یوجب العینیۃ کما ظن قولہ واما الثالث اہ
واما الثانی فقد یکون غیرہ فیہ کعلمہ تعالی بغیرہ قولہ لکن ما ہو عینہ الخ وما ہو عین
للعلوم فہو الثالث والاول بری عنہما قولہ وہو مبدأ الخ دفع لاستبعاد العینیۃ
لموجبۃ لکون الاشیاء معلومۃ حال کونہا معدومۃ لکن یرد علیہ ان کون ذات
لواجب تعالی مبدأ لانکشاف الممکنات انکشافا حقیقیا مع تباین الحقیقۃ یاباہ
لعقل السلیم وعلی التسلیم فینتقض عن الحکم بامتیاز الممکنات بعضہا عن بعض عندہ
بحضور حقیقۃ واحدۃ بسیطۃ فان سبب العلم ما لم یتمیز عند العالم کیف یتمیز المعلوم
ن معلوم اخر عندہ مع ان العلم الحقیقی یساوق التمایز والقول بان بینہ تعالی وبین
ن یمکن ارتباطا لیس مع غیرہ وبسببہ یکون منشأ لانکشاف الممکنات وبحسبہ امتاز
بعضہا عن بعض عندہ تعالی کما ینطق بہ کلام المعلم الثانی فی السیاسات المدنیۃ لا یجدی
نفعا لان ذلک الارتباط لا یمکن ان یرتفع بہ التباین الذی ہو منشأ الاباء المذکور
بینہ تعالی وبین کل ممکن وکذا لا یمکن ان یحصل بہ امتیاز بعضہا عن بعض عندہ تعالی فانہ
فرع امتیاز بعض الارتباطات عن بعض عندہ تعالی وذلک الامتیاز اما بنفس ذواتہا
فیلزم ان یکون انکشافہا ایضا بذواتہا لتساوق العلم والتمایز لا بذاتہ تعالی وہذا خلف
او بنفس ذاتہ تعالی فہو اول الکلام او بنفس ذات الممکن فیلزم الدور او ارتباطا آخر وہکذا
الی غیر النہایۃ فلم یحصل الامتیاز اصلا اذ ما لم یتمیز واحد من تلک السلسلۃ بالذات لم یتمیز

واحد منهما بالعرض ايضا والا لزم تحقق ما بالعرض بدون تحقق ما بالذات فافهم **قوله**
اى وان لم تتميز واحد من تلك السلسلة بالذات عن تميزه بالعرض ١٢
في الحاشية فلا يرد لان المراد بقوله وعلم بالكل بعد ذاته ولذا بقوله كثرة علمه كثرة معلومه
التفريع على كلام الغدامي يعني بعد ما علم ان مراد الغدامي لا يرد عليه الخ ١٢
هو العلم التفصيلي الاجمالي الذي هو العلم بالحقيقة وعينه سبحانه وتعالى وبقوله تحد
الذي هو عين الممكن لان ذاته مقدم على جميع الممكنات ١٢
الكل بالنسبة الى ذاته ان الكل متساوي الاقدام في سلوك الحضور عنده تعالى والكساب الوجود
جمع سكة بالكسر هو الطريق المستوي ١٢
عنه لانه متحد معه في الحقيقة والتقرر وبقوله فهو الكل في حد ذاته انه مبدأ الكل وخلاق لهم
الواجب ١٢
لان تركيبه وتوابعه منه تعالى الله عن علو الكبير **قوله** وتمام القول فيه الخ اي في العلم الفعلي
الواجب ١٢
للواجب سبحانه يقتضي تفصيلا والقول الاجمالي فيه انه تعالى عالم بنفسه وبغيره ام لا وعلى
هذا اما آخره كثير من المتاخرين ١٢
الاول فالعلم اما عينه او غيره وعلى الثاني اما صفة قائمة به متعددة في ذاتها وهي صور الممكنات
اى تماميتها ١٢
بحذافيرها او واحدة بسيطة ذات تعلق بالكائنات باسرها او غير قائمة به فاما بنفس حضور الممكنات
هذا مختار طائفة من المتكلمين ١٢ منشأ لانكشافها ١٢
عنده تعالى بوجودها الدهري او بحضور الصور الجوهرية والعرضية القائمة بانفسها قبل
وجود ذي صورها او بنفس حضور الاشياء حضورا اشراقيا او بنفس ثبوت الممكنات المعدومات
ثبوتا خارجيا او ثبوتا علميا بلا تحقق واقعي كالسراب وباتحاد المعقول مع العاقل فهذه
عشرة مذاهب والى كل ذهب ذاهب واحقاق الحق في المبسوطات **قوله** فلذلك تدرك الخ
المشار اليه هو مجموع كون العقول العالية مفارقات وكون وجوداتها لها فان ابتناء الحكم
اى المفارقة والتجرد ١٢
على المشتق يدل على اخذ المبادئ فيه كما تقرر في موضعه وقس عليه قولهم النفس الخ اذ التجرد والمفارقة
عن المادة ايضا معتبر في مفهومها فانطبق عليه الحاصل الآتي **قوله** والآلات الجسدانية الخ سواء
الآلة ١٢ الى اصل او اخوذ ١٢ من الك ١٢ لكون التجرد
كانت باطنة او ظاهرة وجودها لاجل ذواتها بل لغيرها كالعين اذ المراد بها ههنا هي القوة

علم الواجب
كيفيات تعلقه

الباصرة المؤدي عنه في تجويف ملتقى العصبتين النابتتين من مقدم الدماغ للقبلتين
الى العينين لا الجرم المخصوص **قوله** فلذلك الخ ولعدم كونهما مفارقات ايضا
ولم يتعرض به لظهوره ولكفاية احدهما **قوله** لم يحتج الخ لانه انما ادرك ذاتي على تقدير
وجدان الاثر مني في لكون وجودي لي بالوساطة فاذا كان وجودي لي بالاصالة تحقق
اقوى منشأ الانكشاف **والقول** بجواز كون مناط العلم هو الاول دون الثاني بعيد عن
الانصاف **قوله** حاصله الخ الظاهر انه حاصل لكلا الكلامين كما ينادي الصدر
الى الصدر والعجز الى العجز **والتخصيص** بالثاني بعيد ومستغنى عنه ومحصوله ان تعقل الشيء وادراكه
هو وجوده للذات المجردة وحضوره عندها اما بواسطة كوجود زيد لنا وحضوره
عندنا فانه بواسطة وجود الصورة المتحدة معه لنا وبدونها كحضورنا وحضور الصورة
العلمية عندنا وعنده تعالى **والمجردات** لما كان وجودها لانفسها وحضورها عندها بلا واسطة
غيرها يكون تعقلها وادراكها لها بذواتها لا بما عداها فتعقلها بالمعنى المصدري هو وجودها
لها وحضورها عندها ومعنى الحاضر عند المدرك عينه وانيته كما هو شان العلم الحضوري
بانفسها وافهم **قوله** حيثية تقييدية موجبة للتكثر وهي الحيثية التي يتغير بتغيرها المصداق
فان كانت معتبرة في المعنون بان كانت داخلة في حقيقته وقوامه فتوجب التغاير بالذات وان كانت
في المفهوم والعنوان فقط كحيثية الاكتناف بالعوارض الخارجية او الذهنية بالنسبة الى
الاشخاص فالتغاير بالاعتبار فالحاصل انه لابد ان يعلم ان الحجة المذكورة للشيخ كما تدل على نفي
التغاير بين مصداقي

الى الاشخاص فان حيثية العوارض الداخلة في عنوان الاشخاص موجبة لتغاير مصداقي الشخص والكلي لا الاعتبار لا بالذات ١٢ منه

محمد حسين عفي عنه

موضحة فالنفس استعداد ان استعدادها العاقلية واستعداد المعقولية في الاستعداد الاول صدرت النفس عاقلة وفي الثاني معقولة

العاقل والمعقول ههنا فان العاقل ههنا ما هو عاقل وجودي له وحاضر عنده فهو بهذه

الحيثية معقول ايضا فمن ذهب الى خلافه كالمحقق الدواني واتباعه حيث قال في الحاشية

القديمة ان في علم النفس بذاتها موضوع العالم مغاير لموضوع المعلوم بالاعتبار لتغاير

المعالج والمستعلج فقد اخطأ لعفوله عما ينطبق به الشيخ فقوله كيف الخ كانه علة لقوله

الشيخ الناهض على نفي التغاير مطلقا والمقصود بها نفي التغاير الذاتي فقط فلا يرد ان العاقل

بالحيثية انما يقوم في التعبير والعنوان دون المعنون والمعبر عنه وهو لا يستوجب ان يكون المعبر

امرا اعتباريا حتى يكون العلم بها علما حصوليا لا حضوريا كيف سيصرح المحشي ان العلم

الحصولي هو الشيء من حيث العوارض الذهنية مع ان العلم المتعلق به علم حضوري لا حصولي

هذا غاية توجيه الكلام والله اعلم بحقيقة المقام **قوله** والعلم المتعلق بها علم حصولي لان

الذات الملحوظة مع الحيثية لتركبه عن امر اعتباري امر اعتباري موجود في ظرف اللحاظ

بوجودها الظلي دون الخارج بوجودها الاصلي بخلاف النفس فلا تكون نعتا لها لاستدعاء الاتصاف

الانضمامي الذي هو احد الامور الثلثة التي عليها بناء العلم الحضوري وجود الحاشيتين في ظرف

الاتصاف وظاهر انها ليست عينا ولا معلولا لها فيكون علما حصوليا اذ العلم المتعلق

بالاشياء الغائبة عنا يكون بحصول صورة منها هذا ولا يخفى ما في التوضيح **قوله** في الحاشية والامر

فيما نحن فيه ليس الخ لعل غرضه ان وصف العاقلية والمعقولية من الصفات النفسانية التي مصداق

حملها نفس ذات الموصوف فيكون واجبة الثبوت لها كالوجود للواجب تعالى فلا يرد ان الاتصاف

بهما ممكن لكل اتصاف بشيء ممكن سبق بالاستعداد فللنفس استعدادان باحدهما صارت عاقلة

وبالآخرة معقولة قوله فيها فالعاقل والمعقول والعقل الخ والا لزم ان يكون علمها
بانفسها بحصول صورها قوله فيها وتحقيقنا هذا اشارة الى قوله فالعاقل والمعقول الخ
فانه كالنتيجة لجميع ما سبق وجه الظهور ان ما سبق يدل دلالة ظاهرة على ان المعقول ههنا
لو لم يكن عين العقل بمعنى الحاضر عند المدرك الذي هو حقيقة الحضوري لزم ان يكون علمه بحصول
صورته وهذا الوجه ليس له اختصاص بهذا المقام بل جار في الحضوري مطلقا كما لا يخفى
قوله غطاوه وفي القاموس غطى الليل فلانا اي البسه ظلمته والغطاء كلساء ما يغطى به المرآة
ووجهها قوله فيها دون الاعم الا لانها من الامور الاعتبارية الغير الحاضرة عنده فلا بد في
علمها من الحصول قوله فيها وبه يظهر ايضا الخ لان المجردات مع كونها فاقرة الذات
في جميع الكمالات لما كان تعقلها عين ذواتها فالواجب تعالى عن جميع انواع النقائص
احرى بان يكون صفة العلم وكذا جميع صفاته التي هي متساوية الاقدام في كون منبعها
نفس الذات القيوم الحق بلا مشاركة امر عينه نعم بعين ما ذكر من الحجة القاطعة والبينة الساطعة
نتدبر قوله يلزم اجتماع المثلين قال بعض الاعاظم لا حد ان يتوجه عليه بالنقض لان مقدمات
البيان بعد التسليم والاغماض عما يبتني عليه استحالة اجتماع المثلين تستلزم عدم الحصر
على وجه جزئي فانه على تقدير حصول الاشياء باتفاقها يلزم اجتماع المثلين لا محالة يقول
عبده المقصر بحمد المتين ان في قوله بعد التسليم اشعارا الى ان لاحد ان يمنع على تقدير كون
علم الصورة الذهنية حصوليا وان كانا متحدين بالذات لزوم اجتماع المثلين المستحيل مستندا
بانه عبارة عن اجتماع امرين متشاركين في الماهية النوعية في محل واحد المستحيل منه اجتماعهما

حيث يرتفع الامتياز بينهما كما صرح به المحشي في موضع اخر والتمايز بين المتحدين ذاتا
اي كل التعليقات على شرح المواقف
لا يتوقف على اختلاف المحل شخصا فحسب بل المحل الواحد في ازمنة متعددة او زمان واحد
اي على ان يكون محل احدهما مغايرا بالشخص لمحل الآخر
يوجب تعدد الشخصات باعتبار الجهات كما لهيولى وفي قوله والاعراض اشارة الى ان ما
يبتني عليه استحالة التبر من ارتفاع الامان عن حكم الحس على تقدير جوازه لجواز ان يكون
اي ارتفاع الامان عن حكم الحس
السواد المحسوس واحدا سوادات كثيرة ليس مما ينبغي ان يبتني عليه لانا لا نجد ياسا
في الارتفاع للذكو واذا الحس قد يغلط كثيرا كما هو المقرر في مقره فادعاء استحالة ادعاء
مولانا البيرجندي الشهير بالمنشي البعيد سفيرا ١٢ المتلئين اي اجتماع
عف محض كيف وان الجسم يغمس في الصبغ فيقبل كدرة ثم كهبة ثم سوادا ثم حلوا وليس ذلك الا لانضا
اي كيف تستحيل آب وبويره وده شيشه ١٢ نيلي ١٢ سخت سياه شدن ١٢
افراد السواد المطلق على الكهبة لدرتان اجتمعا والسواد الكهبتان والحلو سوادان
وهذا بعينه اجتماع المثلين فليتأمل واما تقرير النقض فهو انه على تقدير حصول الاشياء
بانفسها لا بد لعلم الجزئي بما هو جزئي ان يحصل هو بنفسه وبشخصه مقارنا بالعوارض
اي جزئي ١٢
الخارجية في الذهن اذ الكلي قاصر عن افادة علم بما هو كذلك وهل هذا الاجتماع المثلين
وضع وحصل هو انه يجوز ان يحصل ماهية الكلية لا هو مشخصا ١٢
الذي ادعيتم باستحالته لاجتماع الشخص الذهني والخارجي او الشخصين الخارجيين
اذا علمنا زيدا وعمرا ١٢ اذا علمنا ١٢
المتشاركين في الماهية النوعية في محل واحد هو النفس ولا يصغى الى انكار علم الجزئي بما هو جزئي
الاصفا گوش نهادن ١٢
فانهم استدلوا على حصول الاشياء بانفسها في الذهن بانا نحكم على اشياء لا وجود لها في الخارج بأحكام
اي الحكم ١٢
ايجابية صادقة وذلك لا يمكن الا بعد وجود تلك الاشياء اذ ثبوت الشيء للشيء يستدعي ثبوت
المثبت له واذ ليس في الخارج فهو في الذهن وفي هذا الدليل لو تم لدل على حصول الجزئي
بما هو جزئي ايضا في الذهن بجريان خلاصة الدليل فيه ايضا بانا نحكم عليه بما هو

كذا بأحكام ايجابية صادقة مختصة به نحو زيد سيولد فلا بد من الوجود واذ ليس في
الخارج فهو في الذهن ووجود الغير معه حقيقتا واعتبارا لا يكفي لصدق الموجبة والا لكفى
لصدق قضية زيد قائم مثلا وجود الماهية الانسانية في ضمن جزئي اخر كعمرو وغيره فلا بد
من حصوله ووجوده من حيث انه متشخص بالعوارض الخارجية ومكتنف بالنواحي العينية
في الذهن وليس العلم زائدا على هذا القدر والسبب بانا كلامنا المماثلة المستحيلة بين الشخص الذهني
المكتنف بالعوارض الذهنية والشخص الخارجي المتشخص بالتشخصات الخارجية او التشخصين
الخارجيين اللذين تشخص احدهما مغاير لتشخص الاخر لتحقق التمايز بينهما كما بين الخطين او
المتماثلين في الانحناء والاستقامة الحالين في سطح واحد او جسم كذلك بناء على ما تقرر في الحكمة
من ان المحل هو الكل لا البعض دون البعض لانهما من حيث انهما ممتدان في جهة محل لاحدهما
ومن حيث انهما ممتدان في جهة اخرى محل للاخر مشترك كما اشرنا اليه سابقا فافهم قوله علم
حصولي والا لزم اجتماع المثلين قوله فعلم حصولي لانتفاء المماثلة المستحيلة بين الصورة
العقلية الكلية والصورة الشخصية الذهنية قوله على تقدير كونه علما اما على تقدير كونه غير العلم
فليس من هذا القبيل بل حالة اذعانية تحصل عقيب اكتناف الصورة الذهنية بالعوارض الذهنية
كما سيأتي قوله وبهذا حصل الفرق وزال الاشتباه الناشي من اطلاق لفظ التصديق والجزء
الاخير للقضية على الحكم على طول الاوائل واطلاق التصديق والقضية على المفهوم العقلي المركب
على رأي الامام لتغاير الاطلاقين في وقوع النسبة والمفهوم العقلي المركب من حيث انه كذلك علم وتصديق
وبديهي ومعلوم وجزء اخير قضية قوله في الحاشية علم واحد غير مركب هذا على تقدير حصول الاشياء باشباحها
والتحقيق انه كيفية اذعانية ورأي كيفية او رأي كيفية لان العلم صفة يحصل منها الانكشاف والاذعان ليس كذلك المحصول بعد الانكشاف لهذا

من القضية
التصديق والجزء الاخير
الفرق بين

صحيحة لا عبارة عليه وامّا على تقدير حصول الاشياء بانفسها فلا يظهر وجهه لان العلم المتعلق بذلك
الامر العقلي المركب هو الامر العقلي المركب في مرتبة القيام اذ ذاتيات الشيء لا تختلف باختلاف
الاعتبارات والتوجيه بان العلوم مقولات بالكيف والانقسام اللازم للتركيب فيه مع ما فيه
بيانه قول المحشي بعيد هذا والتصديق عند الامام علم مركب من العلوم المتعددة لا علم
واحد بسيط فالتوجيه توجيه الكلام بما لا يرضى به قائله والقول بان تركيب احد المتحدين وان كان
ذاتا وحقيقة لا يوجب تركيب الآخر لا ترى ان مرتبة لا بشرط شيء وبشرط شيء متحدان مع
كون احدهما بسيطا والآخر مركبة لا محصل لما عرفت ان ذاتيات الشيء لا تختلف
باختلاف الاعتبارات كما تمسك به ذلك القائل في مواضع عديدة واما مرتبة لا بشرط شيء
وبشرط شيء فلا نسلم بساطة احدهما وتركيب الآخر لان الشيء الواحد الصالح لان ينتزع منه
شيئان في ظرف اللحاظ اذا لاحظ العقل مبهما باعتبار انتزاع معنى مبهم يسمى مرتبة لا بشرط شيء
واذا لاحظ مبهما ثم محصلا باعتبار انتزاع معنى مبهم ومحصل مرتبة بشرط شيء فاتحادهما
انما هو باعتبار منشأ الانتزاع وليس باعتبار بساطة احدهما وتركيب الآخر واما المفهوم
الانتزاعي التعبيري لهما وان كان بسيطا ومركبا فليسا متحدين ومن ههنا تسمعهم يقولون
ان جزئية الجنس والفصل للنوع انما هي باعتبار لحاظ العقل وتعمل فما ظهر لي في هذا
المقام بعون الملك العلام هو ان مقصود المحشي ره ان المسمى بالقضية في قول السيد هو المفهوم
من حيث انها امر عقلي مركب معتبر فيه الوحدة عروضا او دخولا لا من حيث انها كثرة محضة
فمرجع القضية حقيقة محصلة كالاعراد والعلم المتعلق بها بهذه الحيثية علم واحد غير مركب

السيد الشريف عن اعتراض المحشي على جواب عن

اى ليس على متعدة عند الحصول ثم اعتبر فيها بعد ذلك الوحدة اذ الحاصل فى الذهن حينئذ
انما هو الشيء الواحد من حيث انه واحد وان كان فى نفسه ذا اجزاء وتعدد العلم انما يكون بتعدد الحاصل
كما لا يخفى فلا يكون تصديقا عند الامام لان التصديق عنده على متعددة صرارا ومعتبرة
الوحدة كما هو التحقيق عند المحشي كما سيأتي فالمراد بالمفهومات فى قول العلامة الخ هو للمفهومات
التعددة الحضة حتى يصير العلم المتعلق بها تصديقا عند الامام ومن ههنا ظهر ان الفرق
بين التصديق والقضية عند الامام ليس بالعلم والمعلوم والكلام السابق مأول ويؤيده
ايضا ما سيأتي من المحشي ان التصديق عند الامام هو مجموع تصورات اجزاء القضية حيث
لم يقل هو ادراك القضية فما أظن من ان مقصود المحشي من اتمام هذا الكلام هو الكلام على
السيد بانه يلزم عدم الفرق بين التصديق والقضية بالعلم والمعلوم والمقرر عند الامام
خلافه فعجيب كل العجب والمقصود انما هو نفس تبيين الاختلال فى العبارة والقول بانه من
قبيل صيغة الاستخدام وهي من المحسنات المعنوية كما تقرر فى علم المعاني والبيان ليس بجيد اذ من
المعلوم ان تحسينها ليس على الاطلاق بل اذا قام القرينة على فهم المراد وبدونها تخل بالفهم كما
فى تلك العبارة اذ ليس فى سياقها وسباقها ايماء الى هذا المرام ولهذا احتاج المحشي فى اثباته
الى امر خارج والله اعلم بالصواب وهو المستعان فى كل فصل وباب **قوله** وهي اعم الخ الظاهر
انه ليس داخلا تحت النقل لان ما يظهر من تتبع كلماتهم وتصفح تصريحاتهم هو انه لما كان العلم
الحصولي من مقولة الكيف وفسر بحصول الصورة مع كونه من مقولة الاضافة حكموا بالتسامح
وقيل المراد به هو الصورة الحاصلة كما فى شرح المواقف ولم يظهر انهم عمموها ايضا فيما

وانما الداعي الى الحكم بالتسامح هو لزوم اندراج ما هو من مقولة الكيف تحت مقولة اخرى

بحسب التفسير الاول فلو عمموا ما هو المراد منه حيث يعم الحضوري ايضا عاد المحذور المذكور لان

العلم الحضوري ليس مندرجا تحت مقولة معينة بل حاله كحال المعلوم لاتحادهما ذاتا

واعتبارا كما صرح به بعض الاذكياء فما الفائدة في التسامح بل هو تتمة اوردها المفترض من عند

نفسه ليتم اعتراضه واذا وعيت هذا فاعلم ان حاصل الجواب انا لا نسلم ان الصورة الحاصلة

من الشيء اعم من الحضوري لان المفهوم منها انها حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية و

عينيتها مع المحكي محال بل هما متغايران مصداقا بالذات او بالاعتبار فلا بد ان يكون تلك

الصورة مغايرة للمعلوم مصداقا فكيف تعم الحضوري لانه واحد بالعينية وبين معلومه مغايرة

في المرتبة المتأخرة عن صدقهما لكن لا تنفع الشمول فما وهم ان هذا الجواب ليس على

دأب المناظرة لان السائل ناقل والناقل لا يتوجه عليه الممنوع الثالثة فاسد كما لا يخفى فتدبر

فانه من سوانح الوقت قوله في المطارحات الخ حاصله على ما ظهر لي انه لو كان العلم

الحصولي للنفس الموجودة بزوال شيء عنها فالشيء الزائل اما ان يكون ايضا علما حصوليا

او غيره بل صفة اي امر غير الادراك الحصولي سواء كان علما حضوريا ام لا وعلى الثاني

فللنفس الخ وعلى الاول فذلك الادراك الحصولي لا بد ان يكون امرا وجوديا والا لزم ان يكون الامر

العدمي هو الزوال لانتفاء ما ليس بشيء وهو الادراك الحصولي الزائل وهو محال فبطل الرابطة الحلية اما

على تقدير كون العلم عبارة عن الزائل فظاهر واما على تقدير الزوال فلان كل علم حصولي الان

يحصل العلم بزواله او بزوال زيد الحصولي واقعيا اذ خصوص علم دون علم في كون زائلا ملغاة كما يشهد

به الوجدان والزائل اوزائل الزائل لابد ان يكون وجوديا سواء كانت المقدمة القائلة

العدمي لا يكون انتفاء ما ليس بشئ ما وقد بينا في حاشية الحاشية اولا فما قيل انه لو كان احتمال

كون الزائل حضوريا داخلا في الشق الاول فبطلان الزائي ممنوع لان المفروض انما هو كون

الحصولي زوالا اولو كان داخلا في الثاني فانما يصح اذا ارتفع احتمال كون الزائل حضوريا

غير صفة كالعلم النفس بذاتها وهو ممنوع وكذا ما قيل لو كانت المقدمة القائلة ما زال لا يلزم

وجودية جميع الادراكات لانه اذا تعلق الزوال بزوال زائل وجودي لا تلزم وجودية

الزائل اللاحق لان العدمي حينئذ لا يكون انتفاء ما ليس بشئ على وجه لا يستلزم الوجود

ليس على ما ينبغي هذا تم اعلم ان الامام استدل على هذا المطلوب بان هذه الحالة الوجدانية

المسماة بالعلم ليست عدمية لانها ممتازة عن غيرها بالضرورة والعدم ليس كذلك وايضا

لو كانت عدما لكانت عدم ما يقابلها وهو اما الجهل البسيط الذي هو عدم فيكون العلم

عدما للعدم فيكون ثبوتيا مع فرض كونه عدميا واما الجهل المركب وهو باطل ايضا لخلو

المحل عنهما كما في الجماد وفيهما ما فيهما فتدبر قوله فينتهي الى ادراك وجودي مسلم لكن

لا يجوز ان يكون حضوريا والجواب الجواب قوله في الحاشية في هذا الطريق دقائق

منها انه فيما اختاره صاحب المطارحات لا يتم التقريب لان المدعى كون الادراك الزائل وجوديا

محضا والثابت بما ذكره منه ومن الانتفاء الثابت بخلاف هذا الطريق ومنها ان في هذا

الطريق على تقدير نقيض المدعى يلزم امر استحالته بين بخلاف ذلك الطريق قوله

فيها وذلك بين الخ ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فليعلم ان في هذا المقام اشكالا

ادراك وجودي لكنه غير مستلزم للمطلوب اعني وجودية الادراك الحصولي لانه يجوز ان يكون الادراك الحصولي زوالا ادراك حضوري ولا يلزم

خاطبني به معاصر الاستاذ روح الله روحه ان ارتفاع النقيضين نقيض للنقيضين فان
نقيض كل شيء رفعه واستحالة احد النقيضين يستوجب وجوب الاخر فيلزم ان يكون النقيضان
واجبين وهو مستلزم لاجتماعهما وقد سخر لي في مجلسه ما يفي لدفعه لكن لا ارتضى به وهو انه
ليس معناه رفع تحقق النقيضين معا حتى يلزم ما الزم فانه ليس بمحال بل معناه رفع احد النقيضين
كما هو شان رفع موضوع القضية الطبعية الذي يتحقق بتحقق فرد وينتفي بانتفاء جميع
الافراد فغاية ما لزم من استحالته وجوب احد النقيضين ومن الضرورة انه لا يستلزم
اجتماعهما وقد عرضته على الاستاذ مدظله فحسنه ثم اتى بتقرير اخر وهو ان معناه انه على تقدير
ارتفاع نقيض ارتفاع النقيض الاخر محال وهو اذا انما يستلزم وجوب ذلك النقيض لا
على ذلك التقدير وهو ليس بمحال وقريب منه ما افاده هو بنفسه ان معناه معية رفعهما
محال فيجب سلب معيتهما وهو ليس بمحال فافهم قوله فيه ما مع انه الخ بهذا يثبت المقدمة الممنوعة
وان التعريف بالمقصود لما امر انفا فنفي الفائدة في ذكرها غير صحيح قوله فيه ما لا يفي بالمقصود
بخلاف الطريقة التي اختارها صاحب المطارحات لانها تدل على الايجاب الكلي كما تلونا
عليك سابقا قوله جميع تلك على ادراكات على الادراكات السابقة الغير المتناهية قوله
فالاولى ولا يقال الصواب نحو ارجح على المعنى الصحيح وهو اما هذا المعنى فالمعنى خلل النفس ادراكات
من حيث الانتفاء والبداهة تشهد بخلافه او المعنى الذي سياتي من المحشي قوله فيلزم
انتفاء الخ مع ان الوجدان شاهد بخلافه قوله بل انتفاء ثابتا والاستدلال عليه بان
الادراك منشأ الامتياز فلو كان انتفاء محضا لم يتميز لان الانتفاء المحضة

والسلوب البسيطة لا تميز الا بملاحظة انها سلوب والا فالامران الحصريان للانسان سلبه عقليا
اي وان كانت ممتازة في نفسها
يجزم العقل بمجرد ملاحظة الطرفين لتحيز العقل ان لا يكون الانسان لا سلبه هذا السلب
اي رفع الانسان
بل الانسان يكون مسلوبا بسلب اخر ممتاز عن السلب الاول بذاته المخصوصة وهو كاف ولما
الاولى
لم يتعذر فكيف يكون منشأ لامتياز الغير غير تام اذ عدم التمايز الا بملاحظة انها لا توجب عدم
كونها منشأ لامتياز الغير ومن ادعى فعليه البيان وان سلم ان الملكات ايضا سلوب بسيطة
ادعاء الاستدلال
دعوى الضرورة ان الحكم الخصم
فيزاح بان تمايز السلوب لا يتوقف الا على الاضافة الى الملكات انها على تمايزها ايضا قلت
قوله واللازم على تقديره الخ اذ على هذا التقدير بزوال ادراك سابق كان انتفاء اثبات لسابقه
السلوب لا تقتضي الملكات
وجه اللزوم اي كون كل ادراك بعد الادراك السابق اثباتا للادراك السابق
فيتحقق اللاحق بزوال السابق فقط وفيه ما فيه والى سابقه زال ثبوته وبقي انتفاؤه المحض بناء على ما تقرر ان النفي اذا دخل على
المورد مولانا كمال الدين رح
كلام فيه تقييد يوجب الى القيد فقط اورد عليه بان العدم المحض اذا كان موصوفه موجودا
يكون عدما ثابتا والسالبة المحضة في هذه الصورة تصدق معه لئلا يوقد فرض وجود الموصوف
اذ الكلام عند تحقق الادراك الاخير فالاعتراف بالانتفاء انما هو الادراكات
وفيه كلام سيأتي قوله ولا شك انه الخ فيه ان استحالة التسلسل على تقدير حدوث النفس مسلم واما
الى هنا
على تقدير قدمه فمجرد ان يكون مرتبة العقل الهيولاني التي هي عبارة عن خلو النفس عن
جميع الادراكات مختصة بحدوث النفس والشاهد على استحالته لزم استحالة التسلسل في
اي على تقدير حدوث العقل الهيولاني بحدوث النفس
التصور والتصديق على تقدير كونهما نظريين على حدوث النفس ايضا كما ان يستدل على
انتفاء تلك المرتبة راسا بان يقال بعد تمهيد مقدمة وهي انا نفرض مفهومين متناقضين
هل مفهوم شيء حصل في الذهن بنفسه او بوجه ذاتي او عرضي ولو كان مرآة لملاحظة اولا ومفهوم
خلافا لبعضهم
على انا نخصص لم لا يجوز ان يكون مراد القوم بحدوث النفس تعلقها بالبدن سواء كانت ذاتها قديمة او حادثة روح يحيى

ولنسلم احدهما بالمعلوم والاخر بالمجهول المطلق ان مرتبة العقل الهيولاني لو كانت من الواقعيات
فرضنا ان عمرا مثلا كان في تلك المرتبة ثم حصل لها مفهوم المجهول المطلق بالمعنى
الذي مر فان العقل لا ينقبض عن تجويز حصوله ابتداء كما يشهد به الوجدان فزيد حينئذ مثلا
اما معلوم عنده بان يكون حاصلا بنفسه او بوجهه وقد فرض انه لم يحصل له سوى مفهوم المجهول
المطلق فيكون عنوانا له وصادقا عليه فيلزم ان يكون حين كونه معلوما مجهولا مطلقا
واما مجهول مطلق فيكون حاصلا بهذا المفهوم الصادق عليه المفروض الحصول فيلزم
ان يكون معلوما حين كونه مجهولا مطلقا ولهذه الشبهة تقريرات واجوبة مختصة بها وهذا التقرير مما
سنح لي عند المناظرة مع بعض اصحابي وقد عرضتها على اذكياء عصرنا فلم ار احسن مما يعتذر به فهي احق
بان تسمى بالجذر الاصم قوله اذ زوال شيء الخ افاد بعض الاعاظم انه لو سلم ان اراد به مطلق انتفاء الشيء
وعدمه لتحقق العدم السابق كما في الحوادث ومسلم ان اراد به انتفاءه بعد الوجود لكن الادراك
لو كان انتفاء لا يجب ان يكون عدما لاحقا وانما يجب في الادراك الحادث فمن الجائز ان يكون الادراك
المفروض الحدوث زوالا اي عدما لاحقا لانتفاء السابق على ما هو انتفاء له ويكون ذلك انتفاء
سابقا لما هو انتفاء عليه وهكذا كما في عدم عدم قديم وفيه لا يلزم تعاقب الانتفاءات
تحققا لعدم لزوم تحقق الزائل قبل تعلق الزوال به وتخصيص الدليل يوجب عدم تمام التقرير
لانه حينئذ يبقى احتمال كون الادراك زوالا لانتفاء سابق على ما هو انتفاء له فافهم فانه دقيق
قوله فالادراك الذي يعقبه الضمير الاول للانتفاء والثاني للادراك يقال عقبه
فلان اذا جاء على عقبه فالحاصل ان الادراك لو كان انتفاء ادراك اخر فالادراك

الذي يعقبه ذلك الانتفاء ان كان انتفاء للادراك السابق عليه كان ذلك الانتفاء

انتفاء للادراك الذي هو سابق عليه بمرتبتين وكان هذا الادراك الذي

يعقبه ذلك الانتفاء انتفاء له وانتفاء انتفاء الشيء يستلزم تحقق ذلك الشيء والا

لزم ارتفاع النقيضين فيتحقق الادراك المنتفي السابق على ذلك الانتفاء بمرتبتين

فحينئذ يستلزم الادراك الثالث وهو الانتفاء للادراك المفروض الاول السابق عليه بمرتبتين

وهكذا يستلزم كل ثالث لاول فبطل كلية الراي ولزم اعادة المعدوم وانقلاب المثبت

الى المنفي وبالعكس ثم هكذا الى غير النهاية فافهم قوله في الحاشية وهو محال الخ نقض

تارة بان الموجود امر واحد في ذاته ولا يختلف ابتداء واعادة بحسب حقيقته بل

بحسب الاضافة الى امر خارج عن ماهيته اعني الزمان فاذن متلازمان امكانا ووجوبا وامتناعا

فلو جاز كون الشيء الواحد ممكنا في زمان كزمان الابتداء وممتنعا في زمان اخر كزمان الاعادة

بناء على ان الوجود في الزمان الثاني مغاير للوجود في الزمان الاول بحسب الاضافة لجاز انقلاب

احدى المواد الثلث الى الاخرى وهو مع مخالفته لبداهة العقل يوجب غناء الحوادث

من المحدث فجاز ان تكون ممتنعة لذواتها في زمان كونها معدومة واجبة لذواتها حال

كونها موجودة وفيه سد لباب اثبات الواجب تارة بانا اذا فرضنا ان زيدا معدوم ثم

وجد ثم عدم فيصدق اولا زيد معدوم وثانيا لا معدوم وثالثا ليس بلا معدوم فههنا

اعدام لاول العدم المستفاد من كلمة ليس في الثاني من كلمتي لا والثالث من كلمة معدوم فههنا

عدم عدم العدم فلزم اعادة المعدوم بعينه ولا عبرة بتغاير هذا بحسب الاضافة

باستناده اياه ممكنا امتناعه مطلقا ولو بالغير وضرورة الممكن بالذات ممتنعا او واجبا بالغير ليس من قبيل انقلاب المواد حتى ينسد باب اثبات

بتخصيص استحالتها في صورة الوجود مشترك والجواب عنه بانهم لعلهم جوزوا اعادة
العدم المحض وانما منعوا اعادة الوجود المعدوم وههنا يلزم اعادة العدم الثابت لان الادلة
عدم ثابت فيعود البحث غير سديد لان الحكماء اقاموا على استحالة الاعادة حججا منها ان
تخلل العدم بين الشيء ونفسه محال اذ النسبة لا بد لها من الطرفين فيكون حينئذ الوجود
بعد العدم غير الوجود قبله فلا يكون المعاد هو بعينه الاول ورد بان في التغاير الزماني
كفاية ومنها ان المعاد انما يكون معادا بعينه اذا اعيد بجميع عوارضه ومنها الوقت وهو
محال وزيف بان اللازم للاعادة بعينه اعادة عوارضه المشخصة والوقت ليس منها
ضرورة ان زيدا الموجود في هذه الساعة هو بعينه الموجود قبلها بحسب الامر الخارجي
وقد حكي انعقاد وقع هذا البحث لابن سينا مع احد تلامذته وكان مصرا على التغاير فقال له
ان كان الامر على ما ترعم فلا يلزم من الجواب لا بي غير من كان يا حنك وانت ايضا غير
من بياحنني فبهت وعاد الى الحق واعترف ان الوقت ليس من المشخصات ومنها انا نفرض
اعادته بعينه والله قادر على ايجاد مثله مستانفا فلنفرضه ايضا وحينئذ لا يتميز المعاد
عن المستانف ويلزم الاثنينية بدون الامتياز ودفع بانا نمنع عدم التمايز بل يتمايزان بالهوية
فهذه الدلائل ان تمت دلت على استحالة اعادة العدم المعدوم ايضا كما دلت على استحالة
اعادة الوجود المعدوم بادنى تغير فتامل قوله اقول الخ حاصله انه اذا تحقق في النفس
ادراك كان يزول الا لسابقة ثم انتفى عنها فهذا الانتفاء ايضا يكون ادراكا لا يكون انتفاء
محضا لان الادراك صفة قائمة بالمدرك فيكون في قوة الموجبة المعدولة وانتفاء هذا

الانتفاء الثابت الذي هو في قوة السالبة المعدولة يتصور بانتفاء الانتفاء البسيط وبانتفاء اللبوت
فقط والاول يستلزم الادراك الاول الذي هو في قوة الموجبة المحصلة والا لزم ارتفاع
النقيضين دون الثاني بل يستلزم الانتفاء الذي هو في قوة السالبة البسيطة فالزمان انتفاء
انتفاء الشيء ههنا يستلزم الشيء الذي هو في قوة الموجبة المحصلة لجواز تحقق هذا الانتفاء
على الطريق الثاني وان اختلج في صدرك ان السالبة المعدولة والموجبة المحصلة متلازمتان
عند وجود الموضوع وههو ههنا النفس لكونها نقيضي المعدولة والسالبة البسيطة اللتين هما
متساويتان عند وجود للموضوع ونقيضا المتساويين متساويان فكذا ما في قوتهما وفي
قوة نقيضيهما فيزاح بان العدم الثابت والعدم المحض متغايران مفهوما واحكاما حتى
ان العدم الثابت صار ادراكا بخلاف المحض فمع وجود الموضوع يجوز ان يكون لاحد هما دون
كفرض انعدام الادراكات عن النفس راسا الا الاخير ههنا دون الثاني فلا تسلم التلازم بين العدم
والسالبة البسيطة وكذا بين ما في قوتهما حتى يتفرع عليه تلازم نقيضيهما وتلازم نقيضي ما في
قوتهما ومن ادعى فعليه البيان هذا ما حصل لي في هذا الباب والله اعلم بالصواب وللناس
فيما يشقون مذاهب **قوله** الا ما هو بازائه فان كان بالعكس ايضا فتساويا والا فالسابق
زائد **قوله** يدل على خلافه مم بل على ان اللاحق زائد على السابق وهو باق معه لا سيما القريب وهذا
ايضا وان كان لا يتصور على تقدير كون كل ادراك انتفاء للادراك السابق لكن اين هذا من ذاك كما
اراد ان الوجدان حاكم بان العلوم تتزايد يوما فيوما بمعنى ما مر اليه الايماء وهو بين ان حصول
يحصل بها الاقتدار على تحصيل ادراكات في الزمان اللاحق زائدة على الادراكات الحاصلة في ايما
يوما ما يدل على خلافه ان تزايد العلوم يستند على الكون الادراكات الحاوية في الزمان اللاحق فقط زائدة على الادراكات الحاوية

السابق بالمعنى الذي قصدته فتامل قوله وايضا يلزم العلم الخ فرضنا انه على تقدير صحة ما ذكر صا
المطارحا في الشق الثاني يمكن اقامة دليل اخر على ذلك المدعى لانه دليل تام في نفسه كما يدل
عليه قوله كما ذكره في الشق الثاني فلا يردان تحقق الادراكات ان ازاء ادراكات هي في قوة
النفس ضروري ويجب سبق تلك على هذه اما على الجمع او على سبيل التعاقب لا على التعيين
وبناء لزوم اجتماع النقيضين على الاول قوله والعلم يرد الخ يعني لما كان مقصود صا
المطارحا اثبات التعين بابطال نقيضه باستلزامه احد الامرين وهو الخلف او تحقق امور غير
متناهية احتاج الى تزييد الشيء الزائل والمصير ابطالا باستلزامه الاخير وهو حاصل بدون
التزييد فالتزييد مستغنى عنه قوله الازوال واحدا لا بطل احصر العقليين في الشيء ونقيضه
كما مر قوله وايضا العلم الخ توضيحه ان اجتماع العلمين حدثا يستلزم اجتماع الالتفاتين
المعلومين في ان واحد والتالي باطل فالمقدم مثله اما الملازمة فلان الوجدان شاهد بانه
لا يتعلق علم بشيء الا وان يتعلق به قبله التفات من النفس قبليته مواخية مع المعية فاذا
اجتمع العلمان بمعلومين متغايرين حدوثا في زمان واحد اجتمع الالتفاتان اليهما قبلية في
ان واحد واما بطلان التالي فلما هو المشهور من ان النفس لا تطيق ان تتوجه الى شيئين في
ان واحد بالتفاتين متغايرين وبعد هذا فلو كان الزائل عند العلم بهذا عين الزائل عند العلم بذلك
لزم اعادة المعدوم بعينه اذ لا بد العلم بهذا من زوال كما لا بد العلم بذلك من زوال الاخر والا استمر
حال العلم وما قبله وقد بطل مسبوقا بالمجامعة بينهما فلا بد ان يكون ذلك الزائل معدوما ثم موجود
ثم معدوما وهلم جرا الا ما ادعينا لزومه وفيه ان الثابت بالمقدمة المهملة انما هو بطلان المجامعة

الازوال
اخر على ان العلم حصولي
دليل
قوله الكلام الخ
قوله ان يحقق
قوله والعلم الخ
قوله وايضا يلزم العلم الخ

حدوثه لابقاءً فلا يلزم تخلل العدم بين الوجودين ولو استعين بالمقدمة القائلة بان الزائل الواحد لا يزول الا بزوال واحد فانا نقول المقدمة المسلمة على انه لا يصير حينئذ دليلا آخر ثم هذا كله على تقدير اذ التعليلية بعد قوله يلزم اعادة المعدوم بعينه واما او الفاصلة كما في بعض النسخ واختاره بعض الافاضل ايضا فسيجيء عندي تامل قوله لما اشتهر الخ فيه اشارة الى ما في المباحث المشرقية من ان القوم وان تشبثوا بانه لكنهم لم يأتوا عليه بسلطان عظيم اذ غاية ما قالوا هو انا نجد من انفسنا انا اذا اقبلنا باذهاننا الى ادراك شيء تعذر في تلك الحالة الاقبال الى ادراك شيء آخر وهذا هو الذي غيرهم عن الطريق المستقيم واما لهم عن النهج القويم وما فهموا ان الادراك العقلي مغاير للادراك الخيالي حتى اذا قلنا الانسان ناطق احاط عقلنا بمفهوم هذه الالفاظ وظهر في خيالنا امر مطابق في الترتيب لهذه الالفاظ فاذا قلنا الناطق انسان فالمعنى المفهوم عند العقل لا ينقلب بخلاف الصورة الخيالية فانها تنقلب فانا نشاهد ان القوة الخيالية لا تقوى على استحضار امور كثيرة واما القوة العقلية فليست كذلك فالتعذر عائد الى القوة الخيالية لا القوة العقلية بل البرهان قائم على خلافه لانه حين يحكم لا بد حضور الطرفين لضرورة ان القاضي على شيئين لا بد ان يحضرهما المقتضي عليهما والا لجاز الحكم على المذهول والمنسي وهو كما ترى وايضا اذا تصورنا الشيء بحده لا يكون العلم باحد اجزائه مفيدا للعلم بتمام حقيقته فلو استحال حصول العلم بكل اجزائه دفعة لاستحال حصول العلم بحقيقته وايضا المقدمة الواحدة لا تنتج فلا بد من حصول المقدمتين ومن البحث القاطع انه من المقرر في مقره ان الله سبحانه والعقول المفارقة وكذا النفوس الناطقة بعد مفارقة الابدان لا يمكن ان يكون شيء من معلوماتهم تماما

حاشية مولانا محمد عبد الحكيم

قوله واما الفاصلة

قوله لما اشتهر

قوله ولو استعين

قوله لدليل آخر على ان العلم

قوله لاستحال

قوله وايضا

قوله لا يمكن

تتمة

موجودة بالقوة بل لا بد من حضورها بالفعل وهو هادم لاساس ما ظنوا وقد اقتدى
بالامام الفاضل الخوانساري ايضا في بعض تصانيفه فعليك لطف القريحة قوله
بعض ايمة الكشف الخ فيه اشارة الى خلاف البعض فان الشيخ الاكبر قد يستدل على ثبوت الترقي
بعد الموت وايضا من الظاهر ان المتغيرات غير واقفة وهي ليست الادراكات قوله في
النشاة الاخرى اى بعد قطع تعلق النفس عن البدن قوله وتارة بوجود الامور الخ قد يقصد
بعضهم لدفعه بانه اراد بقوله بحسب ما في قوتنا الخ امكان ادراك الامور الغير المتناهية
وجه البدلية في ان واحد ولما كان الادراك عبارة عن عدم لاحق لامر وهو لا يمكن الا بعد
وجود ذلك الامر بالفعل فيلزم ان يكون فينا امور غير متناهية بالفعل حتى يمكن ان يزول
كل واحد منها في هذا الان على سبيل البدلية ولو بدا بانه كما في ان واحد ادراك الامور الغير
المتناهية على وجه البدلية ممكن كذلك تحقق امور غير متناهية على وجه البدلية فيما قبله
ممكن وحينئذ لا نسلم الاحتياج الى الامور الغير المتناهية بالفعل بل في امكان امر واحد في
كل زمان بين اينين كفاية لانه يصلح ان يكون زائلا بزوالات غير متناهية ممكنة على وجه البدلية
في ان بعد ذلك الزمان نعم لو تصدى بهذه العناية لدفع المنع الاول لكان احسن كما لا يخفى
قوله اعلم ان الاعداد الخ في الحاشية المقصود منه دفع ما يتراءى ورود الخ توجيهه
ان العلم سواء كان عبارة عن زوال امر لو لا لا يحصل عن لزوم الادراكات الغير المتناهية بالفعل
فينا او الاعداد على تقدير كونها غير متناهية بالفعل يكون ادراكاتها ايضا غير متناهية كذلك
لان العلم على حسب المعلوم ومن شرط القياس الاستثنائي ان يكون التالي لازما للمقدم مخصوصه

لا نقيضه ايضا حتى يتجه استثناء رفع التالي رفع المقدم بخصوصه فانتاج الدليل الذي اورده
على هيئة الاستثنائي المطلوبية في خبر المنع والدفع مستغنٍ عن الشرح **قوله** بمعنى انها
للامور فقط **قوله** موجودة بالفعل الخ الا الى نهايته **قوله** في الحاشية واما على تقدير
لم لا يجوز ان يكون وجود العقل الهيولاني مختصا بحدوث النفس كما سبق **قوله** بالمعنى الاول
اذا انتزاع الامور الغير المتناهية لا يتصور الا في الازمنة الغير المتناهية **قوله** فعدم تناهيها قبل
معناه فعدم تناهيها بالمعنى الثاني ايضا ممكن لعدم اختصاص التعاقب بالامور الانتزاعية كما في الحركة
اليومية ولا يبعد ان يقال المراد من الموجودة في قوله وان كان من الامور العينية الموجودة بالفعل
لا يتصور لا عدم تناهيها بالمعنى الثاني لا غير كما لا يخفى و لم يتبين حال كونها من الامور العينية
الموجودة المتعاقبة للمواخاة البينة بينها وبين الامور الانتزاعية الاعتبارية **قوله**
والحق هو الاول في الحاشية فيه تنبيه على عدم مطابقة المثال على الممثل اذ عدم تناهيه بالمعنى
الثاني والا فلا ينفع والتمثيل لنفس اللاتناهي قليل الجدوى **قوله** لان العدد من الامور
في الحاشية لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة
عشرات يعني ان العشرة مثلا نوع واحد وله افراد كعشرة رجال وعشرتها اذ الكلي كما يصدق على
واحد من افراده يصدق على كثيرين ويصح اضافته اليهما ايضا لكن الى عشرة رجال باعتبار آحاده
واحاده فمعنى عشرة عشرة رجال عشرة آحادها عشرة رجال فخلا عشرة عشرات رجال فالعشرة
اذا اخذت من حيث هي تصدق على عشرة رجال وعشرانه بالمواطاة على انها عين حقيقة واذا اخذت
من حيث اضافتها اليه حتى يصير حصة لنفسه تصدق عليه بالاشتقاق على المتخارج عن حقيقة

ان يكون فينا امور غير متناهية موجودة بالفعل ليلزم الاستحالة فالمثال اذا لم يكن بالمعنى الثاني على المعنى الاول الذي لا يقع عند عدم

مثال للامور الغير المتناهية

فلزم ان يكون افراد العشرة مثلا مما يتكرر نوعا اي يصدق على اي فرد فرض منه موجود انا
على انه عين حقيقته وتارة على انه وصف عارض له كما في حاشية الخاشية فافهم فانه دقيق
قوله في الحاشية كل ما يتكرر نوعا اي نوعا من الاضافي بل اعم منه حيث لا يتجاوز الذاتي لان
كل ما يتكرر جنسه وان كان عاليا فهو ايضا امر اعتباري بالدليل المذكور بخلاف ما يتكرر
عرضه بان يتحقق في افراده مرتبتين مرة بان يحمل عليها مواطاة ومرة بان يحمل عليها
اشتقاقا كالوجود على تقدير عروضيته للموجودات الخارجية فانه يجوز ان يكون امرا عينيا
لجواز الاختلاف في افراده فافهم **قوله** فيها وتارة وصفا عارضا اي بعد اضافته الى الفرد
حتى يصير حصة خارجة عنه عارضة له واما كونه عين حقيقته فباعتبار اخذه
من حيث هو فالذاتية والعرضية باعتبارين لا عائبة فيه كوجود زيد مثلا فان الوجود
من حيث هو هو عين حقيقته ومن حيث اضافته اليه اي الى وجود زيد خارج عنه وعارض له
لخروج هذه الاضافة عنه وان كانت الاضافة الى الزيد داخلة فيه فافهم **قوله** فيها كالقدم فانه
لو وجد فرد منه لا تصف بقدم فان حدوثه يوجب حدوث موصوفه وقس عليه الباقي **قوله** فيها فان
الامكان الخ يعني ان الامكان مثلا لو لم يكن امرا اعتباريا بل موجودا في الخارج فيتصف بامكانه
فيه لكونه مما يتكرر نوعا وذلك الامكان ايضا يكون موجودا في الخارج فيتصف بامكانه وهلم
الى النهاية فيلزم التسلسل في الامور العينية **قوله** ولانه مركب من الآحاد ويدل عليه عبارة الخيالي
ايضا حيث قال والحق انه اي الواحد ليس بعدد وان تالف منه الاعداد **قوله** والعدد محمول الخ لاتحاده
مع المعدود في الوجود كاتحاد المشتق مع مبدئه وصفاتها والتباين بين المقولات لا ينافي صدق احداها

بالعرض على ما يصدق عليه الاخرى بالذات كما صرح به بعض الاذكياء والوجدانيات
سواء اعتبر فيها الجزء الصوري او لا ليست على هذه الصفة فغير المحمول غير المحمول
قوله والواحد الخ اذ المشتقات معنى باعتباري قوله ليس على ظاهره حيث
اراد بوجوده في الاشياء وجوده النفس الامري مما شيء انتزاعها وهي المعدومات
الاذهاني مجردا عنها كما هو المتبادر منه بقرينة قرينة قوله شيء يعتد به اذ المتبادر
منه نفي مطلق الوجود عن الخارج قوله ترح ترتيبها يعني لما استوجب كون العلم
زوالا تحقق الامور الغير المتناهية فيما ولم يبين بطلانها في الحكمة مطلقا بل اذا كانت
مترتبة مستحقة بعضها للتقدم وبعضها للتاخر تصدى المصنف رح بقوله وتلك الامور الخ
لاثبات الترتيب بينهما فلو حمل قوله هذا على ظاهره حتى يكون المدعى اثبات الترتيب بينهما
من جهة انفسها الكفى في اثباته ان يقال انه يجوز ان يكون تلك الامور اعدادا مثلا والعدد
الاكثر مستلزم للعدد الاقل ويلغو با في المقدمات فلا بد من تقدير المضاف وهو الاعداد
فيصير رح منطوق كلامه اثبات الترتيب بين تلك الامور من جهة اعدادها المتاخرة
عن وجودا تها ثم ابطال تلك الاعداد اولا وبالذات في الامور ثانيا وبالعرض ولا يخفى انه
لا يحصل هذا الترتيب الا بذكر جميع ما ذكروا نما صرف عنان العناية الى هذه الان استلزام كون
العلم زوالا للاتناهي في نفسه اشنع مما في غيره فافهم قوله كذا يحصل الخ اذ الملزوم مقدم
بالماهية على اللازم قوله في الحاشية واستدلوا عليه بان الخ وبانه يمكن تصور العشرة
مع الغفلة عن الاعداد التي تحتها قوله فيها فيلزم الترجيح بلا مرجح اي في حكم العقل

الازوال
ان العلم حصول
تتمة

بتركيبها من ثلثة وثلثة لا من اربعة واثنين اذ العقل لا يفرق بينهما في حصول الستة بهما

فلا بد من مرجح يرجح احدهما للتقويم عنده فلا يريدان تقوم حقيقة شيء بامر دون امر

لا يحتاج الى مرجح ضرورة ان الجعل لا يتخلل بين الذات وذاتيتها لان المرجح انما لا بد منه

لحكم العقل بتقومه به دون غيره لا بتقومه به في الواقع وردّ بان الوحدات ايضا ليست

اولى من تلك الاعداد اذ الاشتمال لا يوجب الاولوية والا لزم ان يكون تركب السرير من

العناصر اولى من تركبه من الخشب المخصوصة وانما يكون كذلك اذا كان الاعداد محض الوحدات

وعلى التسليم فالاولوية ايضا لا توجب حكم العقل وجزمه بان التقويم في الواقع للراجح لا

للمرجوح كما لا يخفى **قوله** فيها لزم استغناؤه سواء كان تقومها بالكل على سبيل البدلية

او على سبيل الاجتماع وهو بورشان يكون النسبة بينهما نسبة الامكان والضرورة تشهد

بالضرورة والا يراد بان الكل متقوم باعتبار القدر المشترك بينها لا بخصوصها والاستغناء

عنها انما هو بالاعتبار الثاني دون الاول يدفع بان القدر المشترك بينها الذي به تقوم الستة

انما هو الوحدات ففيه تسليم المطلوب **قوله** فيها لا يخفى ان الخ اذ على تقدير تركبه من العدد الذي

تحته ليست فيه احتمالات كثيرة حتى يلزم الترجيح بلا مرجح او الاستغناء بل منحصر في

اثنين واحد **قوله** فيها مثل المركب من المقولتين اذ الوحدة ليست بمقولة ولا ما يصدق

عليها المقولة كما صرح به الشيخ في الشفاء **قوله** باشتمال العدد كما هو مزعوم بعض اهل العلوم

ظنا منهم انه لو لم يكن له جزء صوري بل كان عبارة عن الوحدات المحضة يصدق عليها الوحدة

بناء على ما تقرر من ان الكلي كما يصدق على واحد من افراده يصدق على كثيرين منها وما يصدق عليه

الوحدة لا يصدق عليه العدد لما مر من ان الوحدة ليست من المقولات التسع سيما
من مقولة الكم والعدد من مقولة الكم اما على تقدير اشتماله على الجزء الصوري فلانه مع امر
ليس من جنس الوحدة لا يلزم صدق الوحدة عليه والجواب منع استحالة صدق المتباينين
على شيء واحد بصدق كثير وصدق الوحدة على ما صدق عليه العدد كذلك **قوله** واما مع
الجزء الخ وهو راي اهل التحقيق فيمكن الاستدلال عليه بانا نتصور حقيقة العدد مع الغفلة
عن الجزء الصوري وشان الذاتي ارفع منه **قوله** اذ العدد ح الخ وحينئذ لزوم الترجيح
بلا مرجح او الاستغناء عما لا يجوز ان يستغني عنه مم اذ ثلثة ثلثة ليست مغايرة مع
اربعة واثنين وخمسة وواحدة وقس عليه البواقي **قوله** من حيث انها معروضة الخ
حيثية تقييدية معتبرة في العنوان فقط والا لزم خلاف المفروض والاقرار بما رام عنه
الفرار فافهم **قوله** حقيقة محصلة اي مرتبة عليه اثار هي سوى مجموع اثار الاجزاء
كلونه من مقولة الكم وغيره **قوله** ودخولها في العدد الخ انما احتاج الى هذه المقدمة ليظهر
انه لا يصح حمل قوله محض الوحدات على الوحدات من حيث انها معروضة للهيئة الوحدانية
لئلا يتجه المنع على قوله اذ العدد ح محض الوحدات اذ ح لا معنى لقوله فدخول الوحدات الخ
فان الاستلزام مخالف لما يشهد به الوجدان فضلا عن العينية فافهم **قوله** بسيط
دخول الخ مع انه يكفي بتقوم دخولها في مرتبة واحدة فلزم الاستغناء عما لا يجوز عنه **قوله** من
الوحدات الثلث اي من اخذ وحدة مع وحدة اخرى من الوحدات الثلث من حيث
انها معروضة للهيئة الاجتماعية **قوله** جزء الضرورة دخول وحدة مع وحدة اخرى لا مع

تلك الحيثية في الثلثة وقد فرض استلزامه دخولها مع تلك الحيثية لكن الاول وحدة
لا يستوجب تركب الثلثة من الاجزاء الغير المتناهية اذ الوحدة مع وحدة بدون تلك
الحيثية لا تغاير ذلك الوحدة مع وحدة اخرى كذلك اذ المعتبر في الثلثة مطلق الوحدة
فافهم قوله في الحاشية والقول بجزئية مجموع دون مجموع او مجموعات دون مجموعات
ترجيح بلا مرجح اى بعد القول باستلزام دخول الوحدات بدون تلك الحيثية دخولها
مع تلك الحيثية فلا يرد انه لم لا يجوز ان يكون المرجح هو ان المجموعات الحاصلة سوى المجموعات
الثلثة الحاصلة من الوحدات الثلث اعتبارية محضة قوله بل نقول على تقدير الخ يعني
لو سلم قولك العدد محض الوحدات اي الكثرة من حيث انها كثرة بان لا يكون الهيئة داخلة فيها
ولا عارضة لها فلا نسلم قولك فدخول الوحدات فيه هو بعينه دخول الاعداد اذ دخول الوحدات
فيه لامتناع تعلق حكم واحد شخصي كالدخول المضاف الى الوحدات بالاشياء الكثيرة من حيث
انها كثيرة كالوحدات من حيث انها كثيرة يرجع الى دخول كل وحدة وحدة لا الى دخول الوحدات
من حيث انها كثيرة وفرق بين كل وحدة وحدة والوحدات من حيث انها كثيرة فان من
الاحكام ما يصح اسناده الى كل وحدة وحدة دون الوحدات كالدخول في باب ضيق يصح
اسناده الى كل واحد واحد من عشرة رجال مثلا لا الى كثرتهم من حيث هي كذلك فلا نسلم
الاستلزام بين الدخولين فضلا عن العينية قوله وما حققنا من ان العدد ليس جزأ للعدد
مطلقا قوله متوقف على هذا المجموع الخ لكنه جزء منه قوله او غير مشتمل عليه سواء كان حيثية
العرض ايضا غير معتبر او لا قوله في الحاشية واعتبر معها الهيئة الخ فلا وجه للجزئية

اصلا نعم لو كان حقيقة محض الوحدات امكان لها وجه ظاهري قوله تحقق مجموعها
اى مجموع آحاد الخمسة يعنى الآحاد من حيث انها معروضة للهيئة الوحدانية وصالحة
لانتزاعها عنها او عروض هذه الهيئة لها عروض انتزاعي فليس في نفس الامر الا كثرة
وحدانية ثم العقل بضرب من التحليل ينتزع عنها هذه الهيئة والا فلا يمكن ان تعرض
الكثرة المحضة ضرورة استلزام تعدد المعروض تعدد العارض كذا في بعض تعليقاته
فافهم قوله ليست عدم العلة المعينة الخ وعدم الاقل اي الجزء عدم العلة المعينة
فان عدم الشرط يصدق عليه عدم العلة ولا يصدق عليه عدم الاقل فكيف يثبت
الترتيب بالعلية والمعلولية قوله فشيء بعينه الظاهر ان الفاء للتعليل فلا بد ان يضم
مع الدليل بشهادة الوجدان ليتقطع البحث قوله ولوازمه لانه اذا فرض عدم العلة
التامة لزم انعدام المعلول وذا لا يتصور الا بانعدام احد الاجزاء بعينه او لا بعينه قوله
فعدم الشرط اي لما لم يكن عدم الاجزاء مع كون متعلقة ما يتوقف عليه المعلول في قوامه
مما يتوقف عليه عدم المعلول فعدم الشرط الذي يتوقف عليه المعلول لا في قوامه لا يكون
منه بالطريق الاولى قوله بل هو مقارن عبرة لزوم جواز عدم العلة التامة مع وجود
الشرط قوله بمعنى احادها اراد بالاحاد مرتبة الكثرة المحضة وبالمركب مرتبة الكثرة
المعتبرة فيها الهيئة عروضا او دخولا قوله لانها جملة الخ يعنى بعد تمهيد مقدمة
ان العلة التامة عبارة عن جملة ما يتوقف عليه من العلل الناقصة بحيث لا يشذ عنها شيء
نقول يصدق قولنا لو كانت العلة التامة بمعنى المركب منها من جملة ما يتوقف عليه من العلل

قوله عن جملة ما الخ اى عن جميع ما يتوقف عليه المعلول في وجوده من العلل الناقصة ولهذا يوجد عند وجود العلة التامة ولا ينتظر الى شيء

الناقصة وبعضا منها لكانت العلة التامة جزأ لنفسها بالضرورة لكنها من جملة ما يتوقف
عليه لانها مع معنى مغاير للكثرة العلل الناقصة المتوقف عليها المعلول بتوقفات كثيرة
وقد فرض هي ايضا لكونها علة بمعنى ما يتوقف عليه الشيء ما يتوقف عليه المعلول فصارت
علة ناقصة لانها بعض ما يتوقف عليه سواء ينتظر وجود المعلول بعدها الى امر اخر او لا
والا لزم ان لا يكون العلة الاخيرة علة ناقصة او يكون منحصرة فيها فهي جزء لنفسها
ولاحد ان يعارض بالقلب بان العلة التامة بمعنى مجموع العلل الناقصة وكثرتها لو كانت
هي ايضا من جملة ما يتوقف عليه لزم ان تكون جزأ لنفسها لكنها من جملة ما يتوقف
عليه لانها مع مغاير لكل واحد واحد مما يتوقف عليه المعلول وقد فرضت هي ايضا مما
يتوقف عليه الى اخر ما ذكره والجواب ان الكثرة انما يتوقف عليه المعلول بتوقفات
كثرتها
بعض ما يتوقف عليه بخلاف المركب

والحكم الواحد لا يصلح ان يتعلق بالاشياء الكثيرة من حيث انها كثيرة قوله لعدم
العلة التامة لما مر من ان الحكم الواحد لا يتعلق بالاشياء الكثيرة من حيث انها كثيرة
فعدمها راجع الى عدم كل واحد واحد كما ان وجودها راجع الى وجود كل واحد واحد على ما
لا يخفى اذ فرض عدم واحد من الكثرة المعينة لا بد ان يصدق قولنا الكثرة معدوم والا
لزم اجتماع النقيضين لو صدق قولنا الكثرة موجودة لاقتضائه وجود ما فرض معدوما
وارتفاع النقيضين لو لم يصدق ايضا لكونهما متناقضين لان قولنا الكثرة موجودة

قضية بحملة راجعة الى قضايا مفصلة متعددة اي هذا موجود وهذا موجود وكذا قولنا
الكثرة معدوم اي هذا معدوم وهذا معدوم فالقضية الموجبة التي موضوعها ذلك
الواحد كاذبة ونقيضها صادقة والقضايا الباقية بالعكس بخلاف المركب فانه امر واحد
وعدميه راجع الى عدم احد اجزائه هذا ما عندي في حل هذا المقام وقد تحير فيه كثير
من الاعلام قوله في الحاشية اذ التحقيق الخ يرد عليه انه قد سبق منه ايضا ان عدم المعلول
معلول لعدم علته ما وليس معنى التاثير زائدا على هذا اللهم الا ان يقال المراد بالتاثير تاثير العلة
المعينة كما حقق اتفاقا وقوله بل يكفي الخ كناية عن عدم علة ما قوله من الاعداد المعدومة
اي وقت الانتزاع وكذا المراد في قوله بعد هذا فمنشأ انتزاعها ليس كذلك قوله
ومعنى استلزام الخ دفع لما عسى ان يتوهم انه لو كان تلك العدمات امورا انتزاعية
فالاستلزام بين عدم الاقل وعدم الاكثر انما يتصور اذا كان بين انتزاعهما ايضا استلزام لعدم
تحققهما بدون انتزاعهما مع انا قد نتصور عدم الثلثة مع الغفلة عن عدم الاربعة
قوله فلا يكون تلك الخ حتى يتبين بطلانها باجراء البراهين المنتهضة لابطال
التسلسل قوله فان قلت للقصم الخ حاصله ان المقصود من اثبات اللاتناهي في تلك
العدميات اجراء برهان التطبيق مثلا فيها ليستبين بطلانها بان يقال لو كانت سلسلة
تلك العدميات موجودة مرتبة غير متناهية فرضنا لها مبدأ وهو آ في المرتبة الاولى وبعده ب
في المرتبة الثانية وبعده ج في المرتبة الثالثة وهكذا الى غير النهاية ثم فرضنا سلسلة اخرى في
نفس تلك السلسلة مبدؤها ب فنقول كما ان بازاء مبدأ الكبرى اعني آ مبدأ الصغرى اعني ب

موجودا في الخارج وقت الانتزاع ١٢ مولوي تراب علي رحمه الله تعالى

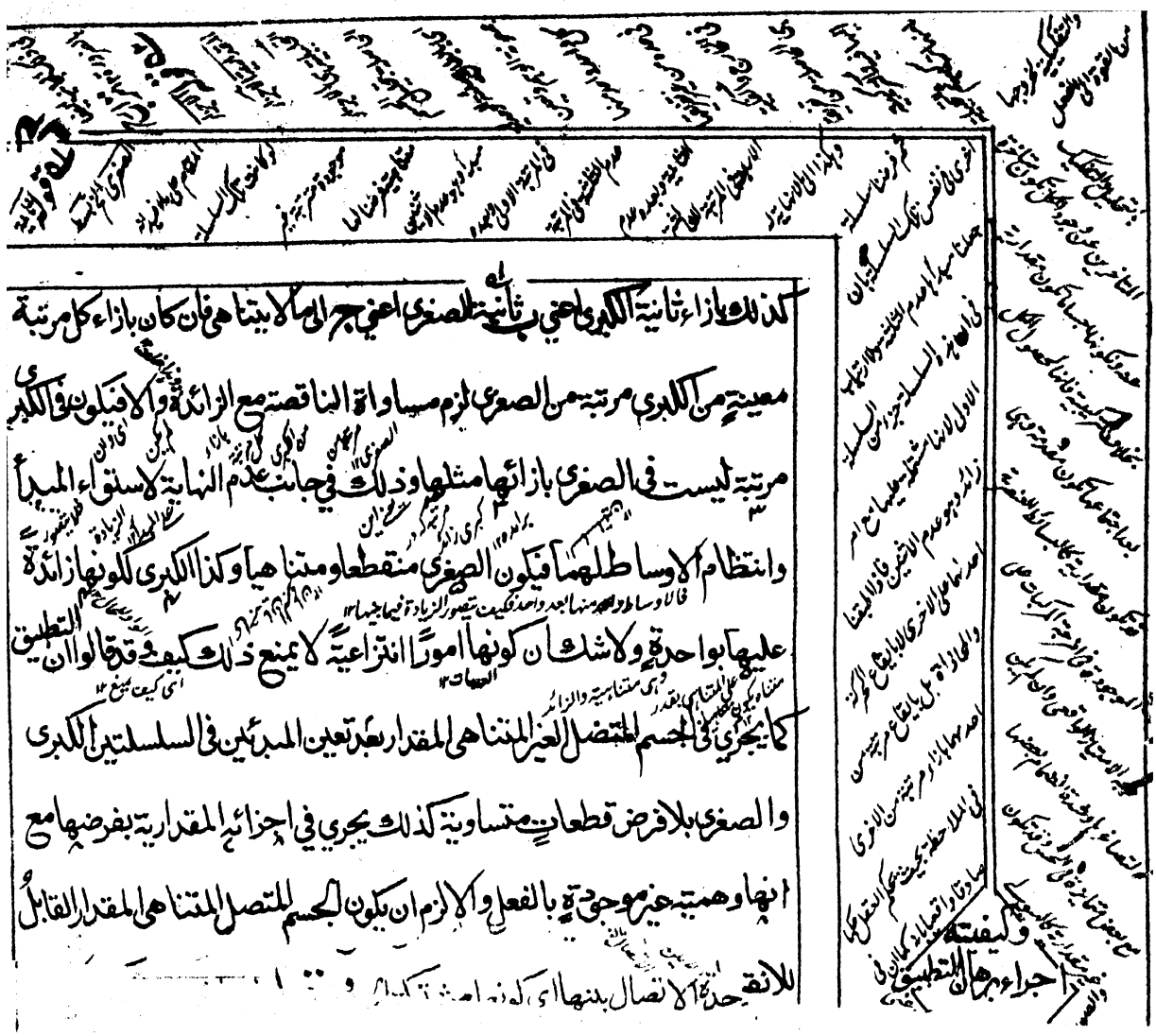

كذلك بازاء ثانية الكبرى اعني ب ثانية الصغرى اعني جر الى ما لا يتناهى فان كان بازاء كل مرتبة
معينة من الكبرى مرتبة من الصغرى لزم مساواة الناقصة مع الزائدة والا فيكون في الكبرى
مرتبة ليست في الصغرى بازائها مثلها وذلك في جانب عدم النهاية لاستواء المبدأ
وانتظام الاوساط فيكون الصغرى منقطعا ومتناهيا وكذا الكبرى لكونها زائدة
عليها بواحدة ولا شك ان كونها امورا انتزاعية لا يمنع ذلك كيف وقد قالوا ان التطبيق
كما يجري في الجسم المتصل الغير المتناهي المقدار بعد تعيين المبدئين في السلسلتين الكبرى
والصغرى بلا فرض قطعات متساوية كذلك يجري في اجزائه المقدارية بفرضها مع
انها وهمية غير موجودة بالفعل والا لزم ان يكون الجسم المتصل المتناهي المقدار القابل
للانقسام حدة الاتصال بينها اي كونه [illegible]

وكيفية اجراء برهان التطبيق

جزاء وهو باطل للونه مفضيا الى عدم تناهي المقدار قوله لان الاجزاء المقدارية
اي التي يحصل بها تقدير الجسم كالنصف والثلث والربع وهكذا التي بها يقوم ويتحصل
حقيقته الكلية كالهيولى والصورة جسمية كانت او نوعية فان الاولى في الجسم المتصل
المتناهي غير متناهية بالقوة عند الحكماء وبالفعل عند النظام ومتناهية بالقوة
عند محمد بن عبد الكريم الشهرستاني وبالفعل عند المتكلمين واما الثانية فلا تجاوز
الاربعة عند احد قوله في الجسم المتصل الغير المتناهية صفة للجسم المتصل تاويل الجسمية
ويؤيده ما في بعض النسخ بدله الغير المتناهي المقدار ولا يجوز ان يكون صفة للاجزاء

لان التطبيق لا يجري في الاجزاء الغير المتناهية للجسم المتصل المتناهي المقدار لانها بالفعل
امر واحد متناه والقول بجريانه بعد خروجها غير متناهية من القوة الى عالم الفعلية
في الازمنة الغير المتناهية لا يمس الجواب كما لا يخفى على من له ادنى تمسك وفي المقام كلام
ليس هذا موضعه **قوله** قلت الاجزاء الخ حاصله انه لا بد لجريانه من كونهم مما يجري فيهم
موجودة بالفعل غير متناهية في نفس الامر اما بنفسها او بمنشأ انتزاعها حتى يظهر
بهذا بطلان تناهيها فيه والاجزاء للمقدار ينتهي للجسم الغير المتناهي المقدار وان لم تكن موجودة بنفسها
لكنها موجودة بمنشأ انتزاعها وهو الجسم الغير المتناهي المقدار واما تلك الاعدام
فليست موجودة غير متناهية بالفعل بنفسها ولا بمنشأ انتزاعها فلا يجري فيه
كما يظهر

بدء احمال اخر بيد فاظهر **قوله** فيها فثبت لها موجودة اخر يعني
ان الكل له وجود خارجي محض بحيث يصح انتزاع الاجزاء بضرب من التحليل وكون الحمل على
هذه الحيثية هو وجود وهمي للاجزاء وهذا القدر من الاتحاد لا يوجب الحمل بينها وبين
الكل حتى يلزم ان يصح قولنا هذا الذراع ذراعان كذا في بعض حواشيه واما حمل المشتقات
على موصوفاتها فليس بهذا القدر بل لارتباط زائد عليه يدرك بالبداهة فيها وعون
ما نحن فيه وفي المبادي ولا طاقة لنا على تفسيره الجامع والمانع كما قالوا في الحلول
فلا يرد انه عند الموجبة المشتق معنى بسيط ينتزع من الموصوف وله وجود خارجي محض
وكونه بحيث ينتزع عنه وجود وهمي للمشتق ومنشأ لصحة الحمل بينهما فلم لا يكون

قوله في الحواشي من ان تصور الاختصاص الذي هو للنعت بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره بديهي وهو كاف في المقصود وان لم تحكم

منشأ له فيما نحن فيه لعدم الفارق فافهم قوله فيها الا امتداد الخ اي حقيقة وحدانية
ممتدة بامتداد واحد قوله فيها تكليف والوجود الخ يعني ان الوجود ليس له حقيقة
الا المعنى المصدري الانتزاعي الذي ليس له افراد سوى الحصص كما مر فسناط تعدده وتكثره انما
هو تعدد المضاف اليه والصفة فلو كانت الاجزاء الموصوفة والمضاف اليها الوجود حقائق
مختلفة صار وجودها ايضا وجودات مختلفة فلا معنى للاتحاد بينها في الوجود ومن ههنا
تسمعهم يقولون ان الاتحاد في الوجود فرع الاتحاد في الحقيقة وعلى وفقهم وفي المقام تفصيل
وتحقيق ليس هذا موقعه قوله فيها بهمنيار الخ المقصود من نقل كلامه الاستشهاد
على ان كون الاجزاء التحليلية حقائق مختلفة مع قطع النظر عن كونها منافيا بوحدة الوجود
بينا في

تخصيص الاعداد لاتصافها بالاكثرية والاقلية بالذات واما المعدودات فبوساطتها
قوله فلا يرد الخ فلو ترك لفظ العدد والاعداد في البيان لم يرد اصلا قوله فيجوز ان يكون الخ
فلا يثبت الترتيب بين تلك الامور لا من جهة انفسها ولا من جهة الاعدام المتأخرة
لعدم تحقق العدد الاكثر والاقل فيها قوله والاستدلال عليه الخ اراد بالدليل ما هو اعم منه
ومن التنبيه على طريق هموم المجاز فان الدليل مختص بالنظريات كالتنبيه في البديهيات قوله
في الحاشية لا يلزم ان يكون مترتبا عليه لان الشيء لا يترتب الا على ما يمتنع بدونه كما صرح
في موضع آخر قوله ليس الا حصول واحد لما مر من ان تعدد المعاني المصدرية منوط بتعدد

ما اتصاف اليه او ما يوصف بها واذ ليس فليس **قوله** لما اشتهر ولما مر من امتناع
استواء حال العلم وما قبله فافهم وتذكر ما قبله **قوله** فان قلت الخ يعني انا لا نم ان بطلان
كون الادراك انتفاء شيء يستوجب ان يكون امرا موجودا اقائما بالنفس مطابقا للعلوم
كما زعم المصنف فمن الجائز ان يكون اضافة كما يراه جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني
والامام القائل به فعلى هذا المراد بقوله الامر العقلي الامر الحاصل للعقل سواء كان على
وجه الحلول والقيام به او لا **قوله** قلت العلم متصف الخ فيه ما افاده بعض الاعاظم
انه لو اراد بالمطابقة الوفاء بالكشف فلا ينفع فيما هو بصدده وان اراد بها المطابقة في
الماهية فممنوع عند هؤلاء ولا يجدي شهادة الوجدان بل لا بد من اقامة البرهان
قوله قد يقال اي في الجواب عن السؤال المصدر بقوله فان قلت **قوله** فهو في الذهن الخ
لا يخفى عليك ان هذا الكلام يصح الزاما على المتكلمين لا تحقيقا فان من الاحتمال ان يكون
العلم عبارة عن نسبة حاصلة في العقل كما هو مزعوم الامام ولا يفي لبطلانه هذا
ولا مما زعم من ان العلم متصف بالمطابقة واللامطابقة والنسبة ليست كذلك
اذ عرفت ان اتصاف العلم بالمطابقة بالمعنى الذي لا يجري فيها في حيز الخفاء فقد
قوله في بعض المدارك العالية وهي مدارك العقول المجردة والاجسام العلوية
وذلك التحقيق لا ينافي مذهب المتكلمين ولا مذهب الامام **قوله** لو عدمت الخ
فيه انه لو لا يجوز ان يكون محالا يستلزم محالا اخر وهو التغير **قوله** وبهذا ثبت الخ
وبيانه ما في حاشية الحاشية بقوله بيانه ان العلم صفة الخ **قوله** فان للمناقشة فيه الخ

تقدير عدم الاشياء عن الاذهان العالية محالا والمحال يستلزم نقيضه كما قالوا ان عدم الزمان مستلزم لوجوده فليتهيأ ان يكون ذلك التقدير

اي في الملازمة المذكورة ووجهه في حاشية الحاشية بقوله ولقائل ان يقول الخ قوله

اى لو عدمت في الخارج لا لتغير علمه

فالمراد بحصول الصورة الخ يعني ان حكمه على الامر الحاصل المطابق للعلوم لاتمام

التقريب تاما فالمراد بحصول الصورة الذى ادعاه اولا انه العلم المجرد الذي هو

مورد القسمة بدل على ان المراد به الصورة الحاصلة لانحصار المطابقة للمعلوم فيها

وعلى ان مورد القسمة حقيقة بحسب ظاهر اقاويل القوم هي دون هو كما بين سابقا

هذا آخر ما تيسر لي الى الان في شرح الكلام والله ارجو ان يوفقني للاتمام حتى يختم

بالصواب والصلوة والسلام على سيدنا وسيد البرايا والانام وعلى آله واصحابه

زبدة ما في هذا النظام

الصورة الحاصلة

الصورة الصورة

الهدى في ظلمات الشرك والدجى على حسب امر الفاضلين الكاملين والعالمين العاملين المبتدرين صاحبي التصانيف الكثيرة والعطايا

الغزيرة مولانا الحاج الحافظ المولوى عبد الحي اللكنوى الانصارى ومولانا الحاج المولوى خادم حسين العظيم ابادى ادام الله ظلهما

واسبغ عليهما النعم والايادى باهتمام هذا العبد الراقم الراجي الى الرحمة والرضوان محمد عبد الرحمن بن الحاج محمد روشن خان انيس عليه

شآبيب الغفران في المطبعة النظامية الواقعة في الكانبور صينتا عن الحوادث والشرور سنة سبع وثمانين بعد الف ومائتين من هجرة

نبي الخافقين صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه وازواجه وذريته الى تعاقب الملوين

وجه الختم على الخاتمة قد ختم ختم المعنى بالطبع ورسم علامة خطه بقلمه

على الختم ليعلم ان هذه الحاشية بالطبعة مطبوعة في المطبعة النظامية حميت عن الفسق والخيانة في غير

محمد روشن خان حسيني

محمد عبد الرحمن بن حاجي

آخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی
صورت میں ایک آنہ یومیہ دیرانہ لیا جائے گا۔